

• حسان، تمام .

• الفكر اللغوى الجديد

• تمام حسان .

• ط 1. - القاهرة : عالم الكتب؛ 2011 م

• 216 ص ؛ 24 سم

• تدمك : 6-818-232-977 • رقم الإيداع : 2011/1742

1- فقه اللغة العربية

410

أ - العنوان

عالم الكتب

• المكتبة :

• الإدارة :

38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون: 23926401 - 23959534

تليفون: 23924626

ص . ب 66 محمد فريد

فاكس : 0020223939027

الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

الفكر اللغوي الجديد

أ. د / تمام حسان

عالم الكتب



الفهرس

٩	مقدمة
١٠	بين المعنى والوظيفة
١١	الفكر اللغوى الجديد
٢٧	درجات سلم البحث
٣٩	اكتساب السليقة العربية من خلال التعليم فى ضوء الدراسات الحديثة
٦٥	المعجم التاريخى البنية وطريقة التحضير
٧١	المصطلح النقدى بين العرفية والارتجال
١٣١	أثر قرينة السياق فى إزالة تعدد احتمالات الإعراب فى النص القرآنى
١٣٥	الفرق بين اللبس واحتمالات وجوه المعنى
١٤٣	من الظواهر الهامشية فى النظام النحوى
١٥٩	الدلالة اللغوية بين الأفراد المعجمى والتنوع السياقى
١٧٧	إجراءات صرفية لتقلب التاء
١٨٣	اللهجات العامية واللغات الأجنبية فى التعليم والمجتمع
١٩٣	حول مجالى الصرف والعروض
١٩٩	دابة الأرض
٢٠٣	تعليم اللغة العربية فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

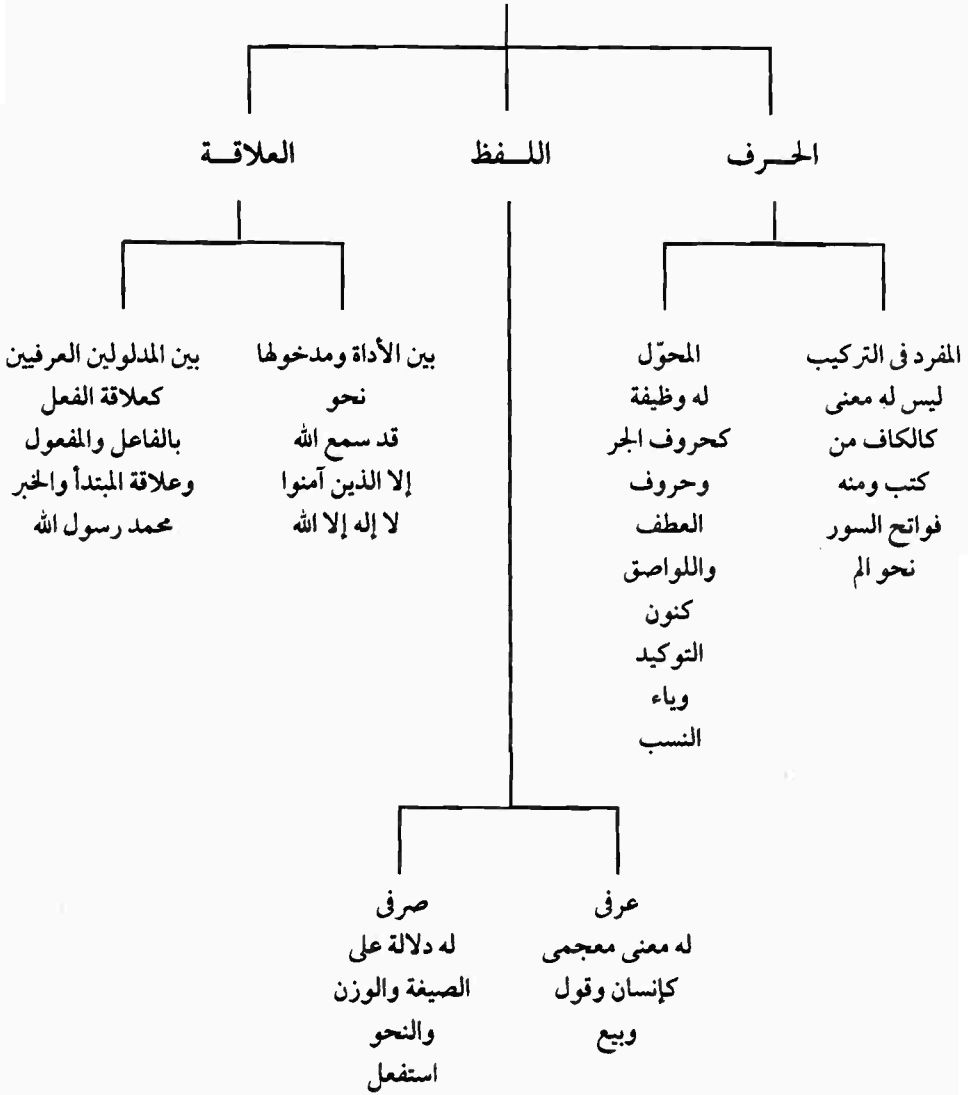
مقدمة

لم نجد إحدى اللغات عناية تركز على الدين كما وجدت العربية هذه العناية فالاهتمام بالمحافظة على النص القرآن من عدة اتجاهات كانت من أهم أسباب المحافظة على هذا النص من حيث الدلالة التركيبية والمعجمية والأسلوبية وما وراء ذلك كله من النظرة الدوقية والتضافرية التي فرضت على فهم النص القرآني عبارة تقول: القرآن يفسر بعضه بعضًا وقد اعترف بها علم النص ووضعها في إطار "قرينة السياق".

ومع هذا القدر من الاهتمام اختزن القرآن في دلالاته من الأمور ما يدعو إلى مزيد من العناية بالنظر في دلالات أعمق مما تنبه له العلماء في القرون الأربع عشرة السابقة وقد اشتملت هذه الدلالات على نتائج من أنواع مختلفة تناولت حروف المعاني وعلاقاتها والصيغ الصرفية وتكويناتها والبنية النحوية وإشارات، كما تناول النظر إلى مقاصد السياق العام. وقد انعكست العناية بكل ذلك على أمور اجتماعية لا سبيل إلى إهمال النظر إلى أنواعها مما تناولته جهود العلوم اللغوية المختلفة.

هذا التراث الذي تركه السلف على حسن تناوله لم يكن كافيًا لإعطاء القرآن حقه من التأمل ومن السعى إلى الغوص في الدرس والوصول إلى ومضات من المعاني لم يصل إليها جهد السلف، وهدى الله عباده الباحثين في الجديد من التقدم العلمي أن يجتدوا في البحث عن مطالب النص بعد أن زعم السلف أنه استوفى حقه من العناية. وهذا الكتاب محاولة متواضعة للبحث في هذا الاتجاه.

اختلاف المعنى والوظيفة



الفكر اللغوى الجديد

اللغة لفظ ومعنى، ولكل من اللفظ والمعنى نموه وتطوره، على نحو تراكمى حيناً وعلى نحو تجددى حيناً آخر عبر توالى الأزمنة. ولقد كان الإنسان مصدراً لهذا التراكم وذلك التجدد، وكان من طبيعة علاقة ذلك باللغة أن يصيب اللغة فى كل العصور سواء من حيث اللفظ أو من حيث المعنى قدر من التغير إيجاباً أو سلباً. وكان الفكر الجديد فى الحالىن إما أثراً من آثار التحول التراثى الذاتى، وإما غاية من غايات التفكير الإنسان، إذ إن هذا التفكير هو مصدر الفكر اللغوى الجديد، وهو موضوع هذا البحث. ومن المقبول طبعاً أن يكون الفكر اللغوى المقصود بما نقوله هنا منصباً فى معظمه على تاريخ اللغة العربية لا ينحرف عنه إلا لسبب يدعو إلى الانحراف على نحو ما نراه فى تناول بعض الظروف التى سيأتى ذكرها فى موضوع هذا الفكر اللغوى الجديد.

دعنا نحدد نقطة التحول من القديم إلى الجديد فى الفكر اللغوى العربى بما كان من عودة المبعوثين الذين أرسلهم محمد على باشا إلى باريس أثناء استقلاله بحكم مصر، وما كان لهؤلاء المبعوثين من أثر فى نقل بعض صور النشاط العلمى والفنى إلى مصر، ثم ما كان لذلك من أثر فى ترجمة العلوم إلى العربية، وفى ارتجال الفكر على حد سواء. كانت تركة التراث عند هذا الحد تتمثل فى الثروة التى يحافظ عليها الأزهر الشريف من مآثور العلوم الإنسانية والدينية. ولهذا ستكون طريقة العرض

في هذا البحث انتقالاً مكرراً من وصف الظاهرة اللغوية كما كانت جزءاً من التفكير التراثي، إلى وصفها بعد أن أصابها قدرٌ من التحول إلى فكر لغوي جديد.

دلالة الصوت اللغوي:

ليس للصوت اللغوي في ذاته دلالة، فلا يقال مثلاً: إن معنى القاف يثير في النفس الشجاعة والعزة، وهو يختلف عن مدلول الكاف. غير أن الصوت اللغوي قد يسخر في العرف اللغوي للدلالة على مفهوم في علم الصرف يعبر عن وظيفة في موقع ما، كحروف المضارعة وواو الجماعة وغيرها من اللواصق. أو على مفهوم في علم النحو للدلالة على علاقة رابطة بين عناصر السياق كحروف العطف أو الاستثناء أو أدوات الجمل.. ولم يفرق النحويون من السلف بين وظيفة اللواصق وعلاقة الروابط كما نفرق نحن الآن بينهما في الفكر اللغوي الجديد، إذ نرى في الإلصاق دليلاً على الوظيفة الصرفية، ونرى في التعليق وسيلة للربط النحوي بين عناصر السياق.

ورث الأزهر هذا التراث على نحو معياري لا يسمح إلا نادراً بتغير الدلالة، ولا يأذن بتغير معنى الحرف إلا في حالات خاصة مثل استعمال واو الجماعة لتعظيم الفرد المخاطب (إلا أن يكون المخاطب هو لفظ الجلالة)، أو أن تستعمل الكاف للدلالة على السببية كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾. أما في الفكر الجديد فقد كشف العلم عن وظائف للأصوات مفردة كانت أم مركبة، ولم يكن لهذه الوظائف موضع في أفكار السلف، وبخاصة إذا كان الصوت أو كانت الأداة عرضة لتعدد احتمالات المعنى أو للنقل بحسب الأسلوب، كما يلي من الشواهد:

* المعروف في قواعد اللغة أن حرف الكاف يستعمل في إفهام معنى التشبيه، غير أننا نلاحظ أن السياق قد يعطى الكاف معنى غير ذلك ليدل على المجازة كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء: ٢٤).

* يمكن استعمال "ما" عند قصد الموصولية كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ النَّجْنُ

أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴿ (يوسف: ٣٣) أى من الذى يدعوننى إليه، كما يمكن استعماها للنفى، نحو: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا ﴾. فإذا نظرنا إلى "ما" فى قوله تعالى: ﴿ لِيَأكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (يس: ٣٥) وجدنا أنه يمكن أن تكون "ما" موصولة أى من الذى عملته أيديهم أو "نافية" أى ولم تعمله أيديهم. غير أن فى الآية قرينة على إرادة النفى هى قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ فالمرء إن أعد طعامه بنفسه فلا يشكر نفسه على ما قدم لنفسه.

* ويشبه ذلك ما فى الآية التاسعة والستين من سورة يس أيضًا وهى كما يلى: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ إذ يمكن للضمير فى "له" أن يعود على النبى * فيكون المقصود هو "وما ينبغى للنبى أن يتعلم الشعر" أو أن يعود الضمير المذكور على الشعر فيكون المراد "وما علمناه ما ينبغى أن يكون من توابع الشعر". والمعنى واضح على الفهم الأول، ولولا وضوح المعنى للزم أن يقال: "ولا ينبغى له"، فيعود الضمير على النبى فقط، لأن ما ينبغى لتعلم الشعر هو علم العروض، ولم يكن هذا العلم معروفًا عند نزول القرآن.

* أو ﴿ طه ١ ﴾ مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرَ لِمَن يَحْشَى ﴿ (طه: ١-٣) أى لكن تذكرة لمن يحشى. فليس القرآن وسيلة لفرض الشقاء على النبى، ولكنه وسيلة للتذكير بتقوى الله.

* أو ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَن يُؤْتَ جَازِئًا عَظِيمًا ﴾ (الفتح: ١٠) بضم الهاء من "عليه" وذلك للحفاظ على تفخيم اللام من لفظ الجلالة. أما قوله: ﴿ وَمَا أَنَسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ ﴾ (الكهف: ٦٣) فهو دليل الارتباك والاعتذار. ولذلك جاء تفسير الهاء بقوله: ﴿ أَن أَذْكُرَهُ ﴾ وهو يقصد أن أحضره.

* ومثل ذلك ﴿ وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّهَا ﴾ (الشمس: ٦) تحولت الدال من لفظ "دحاها" فى قوله جل شأنه: ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ إلى طاء مفخمة لتأكيد القسم بواسطة التفخيم.

وربما خلا موقع الحرف فى السياق فقليل إن الحرف محذوف فى هذا الموقع. ومن

ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْضَمُ أَعْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَتُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ (التوبة: ٩٢). فالحرف المحذوف في أحد الموضعين أو كليهما هو الفاء، فإما أن نقدر الفاء قبل "قلت" وإما أن نقدرها قبل "تولوا" أو أن نقدرها في الموضعين كليهما، ولم تسبق الإشارة إلى تعدد هذه الاحتمالات فيما أعلم.

ومن قواعد الحذف أيضًا أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعول به إذا دل بلفظه على مفعوله فإن هذا المفعول يصلح للحذف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم: ٤٣) وقوله جل شأنه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ (أى القطيع) ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ (أى القطيع أيضًا) ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ قَالَتَا لَا نَسْقَى﴾ (الغنم) ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعْلَةُ﴾ (أغنامهم) ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ (٢٣) ﴿فَسَقَى لَهُمَا﴾ (أى القطيع) (القصص: ٢٣-٢٤).

ومن الدلالات الصوتية في القرآن الكريم ما نلاحظه من إدخال الهمز على الواو من لفظ "موصدة" في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّوصَدَةٌ﴾ أى مقفلة إقفالاً تاماً. ويأتى ذلك اعتماداً على أن نطق الهمزة إنما يتم بواسطة إقفال الأوتار الصوتية ليكون الإقفال هنا قرينة صوتية شبه تداولية على إقفال جهنم على من فيها بدلالة لفظ معجمى لا صوتى. ومن ذلك أيضًا تشابه الفواصل في قوله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاتِ أَكْلًا لَّمَّا ۝١٩ وَتُحْبَوْنَ أَلْمَالِ حُبًّا ۝٢٠ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ وما كان للفكر اللغوى الجديد أن يرفض هذه الأقوال التى ورثها عن السلف ولم يكن فيها ما يحول دون قبولها ودون صدقها، ولعل أكثر أصوات العربية قبولاً لتعدد احتمالات المعنى هو حرف الواو، بدليل الشواهد التالية:

* قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (هود: ٢٤). فالواو التى بين الأعمى والأصم والأخرى التى بين

البصير والسميع تصلحان لعطف الصفة على الصفة كما تصلحان لعطف الموصوف على الموصوف، إلا أن الاحتمال الثاني يتعارض مع قوله: "هل يستويان" لاختلاف المثني عن الجمع. ولذلك يكون نوع العطف صفة على صفة مع إمكان حذف واو العطف في نحو ذلك دون تأثير المعنى كما تفهم عبارة "زيد كاتب شاعر". أما القول الآخر بعطف الموصوف على مثله فهو باطل لعدم المطابقة في العدد.

* قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُمْ لَاجِبِينَ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْتُهُ ﴾ (الصافات: ١٠٣ - ١٠٤)، إذ يمكن أن يكون التقدير "فلما أسلموا تله وناديناها" أو "فلما أسلموا وتله ناديناها".

* قال تعالى في سياق قدوم الذين كفروا إلى جهنم: ﴿ حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ (الزمر: ٧١)، أى أن النار كانت مقفلة قبل وصولهم إليها بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ ﴾. أما بالنسبة للمؤمنين فقد قال جل شأنه عن وصولهم إلى الجنة: ﴿ حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (الزمر: ٧٣) أى أن أبواب الجنة كانت مفتحة أمامهم فيكون المعنى "جاءوها وقد فتحت أبوابها" والدليل على ذلك قول الله تعالى في سياق آخر: ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (ص: ٥٠). وشواهد أخرى كثيرة لا مجال لذكرها.

الصيغة الصرفية.

نتقل الآن إلى التعرض لتطور الفكر اللغوى في فهم تقلبات الصيغة الصرفية والميزان الصرفي في اللغة العربية كما عرفهما السلف، ثم ما رآه فيهما المحدثون أصحاب الفكر اللغوى الجديد. من المتبع في البحث اللغوى أن اتجه حركة الملاحظة في تأمل الاستقراء الصرفي يختلف عن اتجه نظيره النحوى، ومن ثم تكون العلاقة بينهما هى التقاطع، بمعنى أن الانتقال من صيغة صرفية إلى ما يليها في مجموعتها في الاشتقاق أو في التصريف إنما يكون (رأسياً) من أعلى إلى أسفل كما يلي:

أنا أضرب

نحن نضرب

أنت تضرب (أنت بفتح التاء).

أنت تضربين (أنت بكسر التاء).

أنتما تضربان

أنتم تضربون.... إلخ.

مما يمتنع فيه أن يوضع في صورة سياق أفقى. وأن الانتقال من لفظ من ألفاظ الجملة النحوية إلى ما يصاحبه إنما يكون من اليمين إلى الشمال (أفقيًا) نحو: "أنت تضرب أحماسًا في أسداس". أى أن النظرة الصرفية موقعية وأن النظرة النحوية سياقية. وأن العلاج الصرفي تصريفي والعلاج النحوي علائقي. لقد ألم النحاة العرب بذلك بتطبيقه ولم يتكلموا في شأنه من الناحية النظرية. وظل هذا الأمر مسكوتًا عنه حتى تعلمناه في الغرب تحت عنوانين هما: Synchroinc أى سياقى أفقى علائقى و diachronic أى جدولى رأسى موقعى. فانتبهنا للفرق المهم بين الأمرين. ولاحظنا صدقهما في نظام اللغة العربية.

وضع السلف للأسماء والصفات والأفعال (وهى المعروفة بالمشتقات) صورًا أصلية يسمى كل منها (أصل الوضع) يمكن أن يعدل عنها وأن يرد إلى صورتها الأصلية تبعًا لقواعد صاغها النحاة. وتتم كل درجة من درجات العدول بحسب قاعدة خاصة، فإذا تم الوصول إلى آخر الدرجات سميت النتيجة وزنًا للكلمة أو زنتها. أما صور العملية من أولها إلى آخرها فتعرف بلفظ "صيغة". وهناك أيضًا أصل الاشتقاق وأصوله ثلاثة تسمى فاء الكلمة وعينها ولامها، وقد تضاف إليها زوائد من الحروف يجمعها قولك "سألتُمُونِها". هذا ما استقل به النحاة وأصبح فكرًا لغويًا تقليديًا قديمًا. ونستطيع أن نضرب لذلك مثلًا كما يلي في تصريف الفعل "لتبلون":

اللفظ: (لتبلوونن) (ضم الواو ومدّها وفتح نون الرفع وتشديد نون التوكيد المشددة).

* تحذف نون الرفع لكرامية توالى الأمثال (طبقًا للقاعدة).

* يلتقى عندئذ ساكنان هما واو المد والعنصر الأول من نون التوكيد المشددة.

* تحذف واو المد بسبب التقاء الساكنين (طبقًا للقاعدة أيضًا) وتبقى الضمة على الواو بعد حذف المد.

* النتيجة: لتبلون بضم الواو وتشديد النون.

أصر الفكر اللغوى القديم على أن حروف الزيادة يجمعها قولك: "سألتمونيها"، ولم يعترف بظاهرة أخرى تأذن لكل حرف من حروف العربية أن يقع موقع الزوائد فى الصيغ الصرفية. ولقد سبق لى أن نبهت القارئ لكتابى "مناهج البحث فى اللغة" (١٩٥٥) ص ٢١٧ تحت عنوان "وسائل خلق الرباع" إلى هذا الأمر وأوردت من الأنواع الزيادة عددًا من الأنماط المختلفة للزيادة منها المضعف وأنماطًا أخرى من الرباعى أيضًا حيث تظهر الزيادة فيها فى مواقع الأصول الثلاثة.

فالمضعف نحو:

لفل	نخنخ	فتفت
بصبص	رجرج	لملم
شمشم	كشكش	حكحك
حفحف		

وأمثلة أخرى غيرها. وأما الزيادة فى مواقع الأصول الثلاثة فكما يلى:

دحرج (زيادة الحاء) بعثر (بزيادة العين)

سقلب (زيادة السين) عربد (بزيادة الباء)

(لاحظ: والحرب فيها وترد عرد)

زغرد (بزيادة الزاى)

هذا الاتجاه جزء من فكر جديد.

نصل بعد ما سبق إلى المفردات المعجمية، وهى تمثل ثلاثة أنواع من أقسام الكلم هى: الأسماء والصفات والأفعال، ومن علاقات هذه الأنواع بعضها ببعض ينشأ نظام المعجم الذى تحكمه المناسبة والمفارقة بين المعانى. والملاحظ فى كل قسم من هذه الأقسام أن بين كل لفظ من ألفاظه وألفاظ الأقسام الأخرى إما مناسبة معجمية تسمح بورودهما معاً، وإما مفارقة معجمية تحول دون وجود علاقة نحوية بينهما فى الكلام. هذه المناسبة وتلك المفارقة كانتا موضع تفكير من النحاة والبلاغيين على حد سواء. ظهر ذلك النوع فى الفكر النحوى فى عبارة مأثورة كقولهم: "لا يضاف الشئ إلى ما فى معناه، ولا يخبر عن الشئ بلفظه" ولدى البلاغيين فى عبارات من قبيل قولهم: "إسناد اللفظ إلى من هو له" أو "إسناد اللفظ إلى غير من هو له". كما كان لغير هؤلاء وأولئك من السلف شعارات تشبه ذلك وتظل عامة غير مفصلة مثل قول المفسرين: "القرآن يفسر بعضه بعضاً" وكلام النقاد عن "ظلال المعانى" ونحو ذلك. وكان من نتائج هذا العموم فى دلالة هذه العبارات على ندرة تطبيق هذه الشعارات القيمة (انظر تفسير الشنقيطى المسمى أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن مثلاً) ولم يأت التطبيق إلا فى أساليب علم البيان التى تبنى هذه المفاهيم على مبدأ نقل المعنى. فكان لا مفر من انتظار أن يجود الزمان بمن يعثر لهذه المبادئ على التطبيق الأمنى.

ولم يبخل الزمان بظهور أجيال هنا وهناك فى أرض الله الواسعة لتعمل على تطبيق هذه الأفكار القيمة، إما فى حقل الاستعمال وإما فى حقل التنظير. فمن قبيل الاستعمال أن يظهر الفكر الجديد فى تطوير طرق الاتصال بواسطة اللغة من المشافهة إلى مختلف الوسائل الأخرى، ومن قبيل التنظير القول بأن رفض الإخبار عن الشئ بلفظه لا يحول دون التأويل ودون تطبيقه على تراكيب مثل قولنا: الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان، فنرى أن العبارة توحى بمعنى سليم. فالمبتدأ فى العبارة إقليم جغرافى والخبر عادات وتقاليد، أى أن الإخبار هنا لم يكن بذات المبتدأ عن ذاته.

وأما الشعار العظيم الذى يقول: إن القرآن يفسر بعضه بعضاً، فإن معناه أوسع مما يشير إليه لفظه، فهو يصدق على النصوص بكل صورها. فلقد كانت نشأة علم لغة النص بما يشتمل عليه من معايير نصية منها القصد والقبول والإعلامية والتناص نعمة أنعم الله بها على أفهام البشر، وبخاصة مبدأ معيار السياقين: سياق النص وسياق الموقف. وإذا أذن لى السادة العلماء السامعون أن أسوق بعض الشواهد التى تدل على صدق ما أقوله فإنى سأورد الشواهد المذكورة من القرآن الكريم، لا لأطعن فى موقف المفسرين الذين اجتهدوا قدر طاقتهم حتى وصلوا إلى ما أتاحة لهم عصرهم، ولكن لأبين أن القرآن الكريم لا يزال يتطلب المزيد من الفهم ومن الفكر اللغوى الجديد. وفيما يلى بعض الشواهد:

* قال تعالى: ﴿رَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِرَبِّهِمْ يَهْمٌ لَوَلَا أَنْ رَمَا بُرْهَنَ رَبُّهُمْ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشُّوْءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥﴾ قَالَ هِيَ رَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٧﴾ فَلَمَّارَهُ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَذِبِكُمْ إِنَّ كَيْدَكُمْ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ (يوسف: ٢٣-٢٨).

قوله تعالى: ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ تكريم ليوسف، من خلال تجاهل علاقة تبعيته لها، وامتهان لها؛ لأنه لم يقل "سيدته".

قوله: ﴿إِنَّهُ رَبِّي﴾ يقصد "سيدى" أى العزيز. والدليل أن العزيز قال لامرأته: ﴿إِنْ كَيْدُكُمْ عَظِيمٌ﴾ وأن يوسف استشهد بذلك عندما دعى لمقابلة الملك، وذلك بقوله عن العزيز: ﴿إِنْ رَبِّي بِكَيِّدِينَ عَلِيمٌ﴾.

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَمَا بُرْهَنَ رَبِّهِ﴾ أي: أحس بوجود سيده العزيز أمام البيت حتى إنها وجداه عند نهاية استباق الباب بدليل ﴿وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾.

قوله: ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ هو تحريض للعزيز ضد يوسف وتبرئة لنفسها.

قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ هو العزيز وكانت شهادته في صورة تفكير صامت وسبر وتقسيم على نحو ما رأينا من قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصَّتُهُ قَدْ... إلخ﴾.

* والشاهد الآخر من سورة القصص، وذلك قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ فلفظ "تصطلون" يدل على أن الرحلة كانت في الشتاء؛ لأن الناس لا يصطلون في الصيف ولم يذكر أحد من السلف هذه الملاحظة فيما أعلم.

* والشاهد الثالث يجمع بين سورتي هود والتحريم.

يقول الله تعالى في سورة هود (٤٢-٤٨): ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَىٰ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَوِّىْ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَاسْكِنِي أَمْلِكِي وَيُغِيضِ الْمَاءُ وَفُصِّي الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يُسُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تُنْصِتْ لَهُ فَاذْهَبْ﴾.

* وقال في سورة التحريم (١٠): ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ

شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴿١٠٠﴾. انظر إلى دلالة الألفاظ الآتية وحاول أن تستخلص المعنى (أو على الأصح: ظل المعنى) مما يلي:

﴿ فخانتهما. (ما المقصود بالخيانة؟) ﴾

﴿ ليس من أهلك. (ما معنى هذا؟) ﴾

﴿ إنه عمل غير صالح. (وما المقصود بذلك؟) ﴾

﴿ فلا تسألن ما ليس لك به علم. (ما الذى يجمله نوح؟) ﴾

﴿ إني أعظك أن تكون من الجاهلين. (ما معنى هذا التحذير؟) ﴾

يبدو أن نوحًا لم يكن يعلم بمحتوى قوله تعالى: "فخانتهما حتى أخبره الله سبحانه بما رود في سورة هود من المصارحات التى لم يكن لنوح علم بها". والله سبحانه يقول: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدِّدَتْ كُمْ تُسْأَلُونَ ﴾ (المائدة: ١٠١).

ومن ذلك أيضًا مثالان آخران لاختيار اللفظ المناسب والعزوف عن استعمال غيره الذى ورد في سياق آخر مماثل كما يلي:

السياق الأول: قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِنْمَالٍ تَحَنَّنْ رَبُّكُمْ وَلِإِنَّكُمْ ﴾ (الأنعام: ١٥١)

﴿ وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِنْمَالٍ تَحَنَّنْ رَبُّهُمْ وَإِنَّا كُرْ ﴾ (الإسراء: ٢١).

لاحظ أن الإملاق في الآية الأولى واقع فعلا على الآباء، ومن ثم وعدهم الله بالرزق لهم لا لأبنائهم، وأن حدوث الإملاق لا يتحقق في الشاهد الثانى إلا ببلوغ الأبناء الصغار، إذ جاء الوعد برزق الأبناء بعد بلوغهم.

السياق الثانى: قوله تعالى:

﴿ هَٰذَا لَكَ دَعَاكَ رَبُّكَ. قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ (٢٨)

فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيَعْنِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي كُنْتُ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَأَمْرًا عَاقِرًا قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿٣٠﴾

﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ (٥١) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٥٢﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ

لاحظ هنا كيف كان العمل المنسوب إلى لفظ الجلالة من قبيل الفعل في حق الرجل ومن قبيل الخلق في حق المرأة بسبب المناسبة المعجمية في اختيار اللفظ. وهذا النوع من الملاحظات ينتمي إلى الفكر اللغوي الجديد.

ومن ذلك أن تتوالى الجملتان أولاهما عامة المعنى والأخرى مفسرة لها كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَهْرَاصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾؛ أي: وأحرص على الحياة من الذين أشركوا. ثم يأتي تفسير هذا الحرص بقوله جل شأنه: ﴿ يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (البقرة: ٩٦). فليس المراد أن الحرص بسبب الجبن.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا ۝ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾؛ فما بعد لفظ "الصمد" تفسير لمعناه. فالصمد هو الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

ولقد سبق أن ذكرنا أن من الفكر اللغوي ما رددته علماء السلف على صورته المجملة ولم يحاولوا أن يمنحوه دراسة مفصلة إلا في بعض ظواهر علم البيان عندما تكلموا عن ظاهرة النقل ووجه الشبه ولازم المعنى ونحو ذلك مما تقدم به علماء أصول النحو ونقاد الشعر في هذا المجال. أما الحديد في دراسة الفكر اللغوي فهو البناء على ما تركه الأقدمون وتوسيع الأفق في هذا المجال على نحو ما نسوق لذلك من عدد من الشواهد. ومن هذه الشواهد ما يلي من أنواع الظلال:

١ - السؤال الوارد:

قال تعالى في شأن يوم الحساب: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾.

السؤال هو: كيف ذلك واليوم يوم حساب؟ وهذا هو ظل المعنى وهو يتطلب الإجابة.

والجواب هو ما يأتى بعد ذلك مباشرة من قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ
فَيُؤْخَذُ بِالنُوسَى وَالْأُقْدَامِ﴾. وحين ورد هذا المعنى مرة أخرى في سورة القصص (٧٨)
بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَلْ عَنْ دُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾: اشتملت إحدى الآيتين على تفسير
الأخرى بطريق التناص.

٢- ظل الاستفهام الإنكارى جملة مثبتة:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَحْذَرِكَ بُيُوتَكَ فَأَوَى؟﴾

أى لقد وجدك يتبها فأوى.

٣- مدلول المخالفة:

قال تعالى: ﴿يَصْلُحُ فَذَكَرْتَ فِيمَا مَرَجُوا قَبْلَ هَذَا﴾ (هود: ٦٢)

أى لم تعد مرجوا كما كنت.

٤ - دلالة الحذف:

- ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١-٣)

حذف لفظ "أفعل" من "ما الحاقة" والعبارة للتعجب بدليل ما بعدها من قوله:
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ أى وما أعظم درايتك بها بحكم ما جاءك فى شأنها من الوحي
وما بلغك من أشراطها. ثم إن فى الحديث الشريف ما يشبه ذلك الحذف كما فى
حديث أم زرع إذ تقول: "زوجى أبوزرع وما أبوزرع".

٥ - قد يكون التعجب ظلا للاستفهام:

﴿ثُمَّ لَئِنْ كَذَّبْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ (الرعد: ٣٢).

أى ما أشد ما كان عقاب!

٦ - قد يكون الشرط ظلا للخبر:

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْتِهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٢٧٤).

هذه جملة خبرية أشربت معنى الشرط فاقترن خبرها بالفاء. أى أن الشرط هنا من ظلال المعنى.

٧- قد يكون الأمر ظلا للخبر:

﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)

أى على المطلقات أن يتربصن.

٨- قد يكون الدعاء ظلا للخبر:

﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: ١٠)

أى اللهم زدهم مرضا!

٩- قد يكون العرض ظلا للخبر:

﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: ٧٨).

١٠- قد يكون الالتزام ظلا للخبر:

"سمعاً وطاعة!"

١١- قد يأتى التعجب ظلا للخبر:

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾!

١٢- قد يأتى التعميم ظلا للخبر:

﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾!

١٣- قد يأتى التعجب ظلا للشرط:

﴿وَلِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ (الرعد: ٥).

١٤- قد يأتى السبر والتقسيم ظلا للشرط:

﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ، وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾.

١٥- قد يكون التمنى ظلا للشرط:

﴿لَوْ أَنَّ لَكُمْ قُوَّةً أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾!

١٦- قد تكون التسوية ظلا للشرط:

﴿ إِنَاهِدْنَهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا ﴾ .

١٧ - قد يأتى لتعجب ظلا للنداء:

﴿ يَبْشُرِي هَذَا غُلَامٌ ﴾ !

١٨ - قد تأتى الندبة ظلا للنداء:

﴿ يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾ !

١٩ - قد يأتى الاختصاص ظلا للنداء:

﴿ ثُمَّ لَكُمْ أَيْهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ ﴾ (الواقعة: ١٥ - ٥٢).

٢٠ - قد يأتى التمنى ظلا للنداء:

﴿ يَنَالِيَتْ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُتْرُونُ ﴾ !

على الرغم من أن الشواهد التى اشتمل عليها هذا العرض مأخوذة من النص القرآنى الكريم، فلا يمكن أن يكون من العسير على أحد أن يطلع عليها، أقول: على رغم ذلك لم ير السلف من العلماء ما يؤلف بينها ويجمعها تحت عنوان واحد هم واضعوه ومستعملوه وهو "ظلال المعانى"، فتناولوها مفرقة لا يجمع بينها نظام، ولكن الفكر اللغوى الجديد وفق بينها كما يبدو هنا.

هذا ما استطاع الفكر اللغوى أن يصل إليه، وهناك أنواع أخرى من الفكر الجديد تنتمى إلى حقول علمية أخرى يزخر كل منها بما أنجزه من المصطلحات والآراء والرؤى فكان لهذه الأفكار فضلها الذى لا ينكر على حقل اللغة أيضًا.

درجات سلم البحث فى نظام اللغة

للبحث فى نظام اللغة درجات منتظمة فى رتبة محفوظة لا يمكن تجاهلها؛ لأن كل درجة منها تبدأ من حيث انتهت سابقتها، غير أن أولى هذه الدرجات (وهى درس الأصوات اللغوية) لا يسبقها إلا إدراك المسموع من الكلام بلغة ما قد يجهلها السامع الذى يريد القيام بمشروع الدرس، فنحن ندرك بالسمع ما لا نعرف معناه من الأصوات فلا ندري ما يقصده المتكلم بما يقول، وعندما نفهم ما يقال بأى لغة لا يتعلق الفهم بمفردات الأصوات، وإنما يتعلق بالجمل ذوات المعانى، ومع ذلك لا نصل إلى هذا الفهم إلا من خلال ما تحمله من دلالات دراسة أنظمة هذه الأصوات بواسطة منهج يتناول ما نسمع بواسطة نظام الأصوات لا من خلال مفردات الأصوات. إن أول خطوة لدراسة لغة ما هى، تناول أصوات هذه اللغة بالدرس، ويتطلب ذلك ثلاثة تمهيدات بدراسة أصوات اللغة وهى ذات أجهزة ثلاثة كما يلي:

١. الجهاز النطقى: وهو دراسة عضوية تتناول أعضاء النطق للكشف عن المخارج والصفات وحركات هذا الجهاز مع ما يتبع ذلك من دلالات استعمال الحنك الصناعى palatography.

٢. الجهاز الصوتى: بدراسة صوتية تتناول موجات الأصوات التى تنتقل بين

المتكلم والسامع تناولاً تركيبياً، ولكن هناك إجراءات صوتية أخرى تستعمل لأغراض تركيبية، منها مثلاً درجة الصوت والجره والهمس والخفة والثقل والإدغام والإعلال وفروعه والمد والقلقلة... إلخ.

٣. الجهاز السمعي: بدراسة سمعية تتناول مقدار استعداد الأذن للسمع.

ولقد وصفت هذه العمليات الثلاث المكونة لمفهوم phonetics بأنها أجهزة؛ لأنها مجموعة أدوات وعمليات تنتهي إلى وسيلة للتفكير في نظام الصوتيات Phonology. فدراسة الأصوات بواسائنها الثلاث مسخرة في طلب الوصول إلى تيسير دراسة لنظام الصوتيات ومع كونها تمهيداً لا بد منه لإنشاء نظام للصوتيات لا يمكن احتسابها واحدة من أنظمة اللغة، ومن الواضح في الدرس اللغوى أن أكثر الأنواع السابقة أهمية هو النوع الأول (الدراسة العضوية)، يليها النوع الثانى، وأقلها وضوحاً وتطوراً هو النوع الثالث.

وقد تمكن الدارسون باستعمال النوعين الأولين من أن يضعوا أصوات اللغة المدروسة في صورة جدول يوضح مخارج الأصوات وصفاتها ثم يتبينوا من هذا الجدول ومن سماع اللغة وهى في حالة نطق أن الأصوات المتقاربة المخارج أو الصفات قد تتجاوز في الكلام فيؤدى تجاوزها إلى تجاوز أصول المخرج أو الصفة فتتحول صورة الصوت عن أصلها إلى فرع أو أكثر، وبذلك اصطالحوا للدلالة على الأصل لفظ phoneme وللفرع (أو الفروع) لفظ allophone. مثال ذلك في اللغة العربية ما يلي:

مثال الأصل النون في أنا

ولعل أوضح ما يمثلها في نظام اللغة العربية وحدات النظام الإملائى التى يرمز لها برموز وحدات هذا النظام الإملائى.

مثال الفرع (أو الفروع)	النون في	ينفع
	النون في	ينبغى
	النون في	من سعى

النون في	من رأى
النون في	ينجح
النون في	ينظر
النون في	ينكر
النون في	ينقل

هذه هي الخطوة الأولى في علم الصوتيات (أى في دراسة نظام من أنظمة اللغة). ويتبين منها أن مخرج الصوت أو صفته عرضة للتأثر بتقلبات الكلام، وأن هذه التقلبات تحكمها مجموعة من العلاقات التي تبدو في صورة نظام يسمى النظام الصوتي ويدرسه علم يسمى "علم الصوتيات" phonology ويسميه قراء القرآن "علم التجويد" ويدرس النحاة بواسطته ما يسمونه: "طلب الخفة".

إن مبدأ طلب الخفة ليس بعيداً عن ما ذكرناه منذ قليل عن فكرة الفونيم وما يتفرع عنه من الألفوفونات، فلا شك في أن تحول النون في "يمبغى" (بحيث تنقلب النون إلى ميم لمناسبة ما يليها من نطق الباء) وما يرد بعد ذلك من أمثلة الألفوفونات الأخرى إنما كان لطلب الخفة في النطق. ولكن مصطلحات طلب الخفة لدى النحاة تختلف عن مصطلح الفونيم والألفوفون، فالفونيم عند النحاة يسمى "الأصل" وأما الألفوفونات فيقابلها عند النحاة عدد من المصطلحات منها: الإدغام والإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف إلخ، مما يخص لكل ألفوفون ما يشير إلى وسيلة إجرائه وما إذا كانت هذه الوسيلة مخرجاً معيناً أو صفة ما. مثال ذلك أن ما حدث في "يمبغى" إنما هو القلب؛ لأن النون في الأصل قلبت ميماً.

هذه الإجراءات التي ترمى إلى طلب الخفة جزء من نظام اللغة، وإن كان الغرض منها أسلوبياً لا تركيبياً. ولذلك تعلق طلب الخفة بالزوائد واللواحق ولم يتعلق بحروف المعاني التي تستقل بالدلالة على معان خاصة، وبيان الأنواع الثلاثة كما يلي:

* الزوائد، ومعظمها يصحب أصول الاشتقاق في المشتقات كألف فاعل وواو مفعول أى أن لها قيمة صرفية ولكنها لا تستقل بمعنى ما.

* واللواصق أجزاء من مبانٍ صرفية أو نحوية ولها معانٍ تنسب إليها كالثنية والجمع والمضارعة والمطاوعة إلخ. ولكنها تظل (أى اللواصق) جزءاً من لفظ مفرد.

* حروف المعانى: وهى من أقسام الكلم فتستقل بمعنى وظيفى وتعد من الأدوات ووسائل الربط بين أجزاء النص.

وهناك أمر فى غاية الأهمية لا بد من الإشارة إليه عند هذا الحد، وذلك أننا لو نسبنا المعنى الذى ترتب على إلحاق أحد النوعين الأولين من الحروف (الزوائد واللواصق) إلى ما ألحق بالصيغة من هذين النوعين فسوف يكون ذلك من قبيل التوسع، وإنما ينبغى أن ينسب المعنى هنا إلى صيغة الكلمة المفردة كلها وفيها الزائد واللاصق.

.. وكما انتفعت الصوتيات بتركة الأصوات انتفع الصرف بتركة الصوتيات فى مجال المبانى الأولية لعلم الصرف وهى الصيغ وتغيراتها، وأن وسائل التغيرات المذكورة إنما هى الزوائد واللواصق. أما القسم الثالث من الحروف فهو من أقساط الكلم، أى أن له وجوداً إفرادياً بوصفه جزءاً لا يتجزأ من أقسام الكلم، وسوف يتضح لنا ذلك عند تناول نظام النحو. والوظيفة الكبرى لعلم الصرف هى "التصريف"، وهو مجموعة من الإجراءات يكشف بواسطتها عن مجموع التحولات التى تتم للانتقال من الأصل إلى الفرع.

ولعل من أهم ما يلفت الانتباه فى نظام الصرف هو أقسام الكلم، وهى أهم ما يقدمه الصرف إلى النحو، ويقدم النظام الصرفى عددًا من الرؤى والدراسات التى يسخرها لإيضاح التقلبات التى تخضع لها هذه الأقسام من حيث أصل الوضع ومن

حيث أصل الاشتقاق ومن حيث معانى الصيغ المجردة. ومعظم الوسائل المستعملة في كل ذلك مأخوذ مما قدمه نظام الصوتيات لنظام الصرف. فأما من حيث أصل الوضع فإما أن يستصحب الأصل (أى يبقى على حاله) وإما أن يعدل به عن صورته بواسطة أحد الإجراءات المأخوذة عن الصوتيات (أى الإدغام والإعلال إلخ)، فإذا كان معدولاً به رد إلى أصله بقاعدة من قواعد الرد. مثال ذلك أن لفظ الفعل "ضرب" مستصحب فلا يحتاج إلى تدخل في شأنه، أما الفعل "قال" فإن أصل وضعه "قول" بفتحات ثلاث. فقاعدة الرد تقول: (تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والقلب (كما رأينا من قبل) عضو في أسرة طلب الخفة (الإدغام والإعلال إلخ).

ويمكن الوصول إلى معرفة ما إذا كان الأصل مستصحباً أو معدولاً به عن طريق أصل الاشتقاق. فالمعروف أن الاشتقاق يعترف بأصول ثلاثة للفظ هى فاء الكلمة وعينها ولامها، وأن هذه الأصول تظهر في مشتقات كل مادة اشتقاق؟ فإذا أردنا أن نعرف ما إذا كان أحد أصول الكلمة الثلاثة قد عدل به عن أصله، وما الصوت الذى عدل به إليه كان علينا أن نستعرض مشتقات المادة لنجد الأصل الذى أخفاه العدول. فمثلاً بالنسبة للفعل "قال" يمكن أن نجد الدليل على الأصل المنقلب ألفاً عندما يظهر لنا في بعض مشتقات المادة مثل قول وأقوال وقوال إلخ. عندئذ نقول: "تحركت الواو" في "قول" وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً فصار اللفظ "قال".

نصل الآن إلى المعانى الصرفية وطبيعتها، المعروف أن للمعنى أقساماً يختلف كل منها عن غيره في الفهم على النحو التالى:

* المعنى الوظيفى.

* المعنى المعجمى.

* المعنى الدلالى.

فالمعنى الوظيفى يستمد من مقاصد حروف الزيادة التى تلحق بأقسام الكلم لبيان كل قسم منها كما في قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعللى ونون أقبلن فعل ينجللى

فهذه وظائف تؤديها العلامات والمعنى هنا وظيفى عبر عنه ابن مالك بلفظى: "تمييز" و"ينجللى". ولا يقصد بها فى البيتين إلا ذلك حتى لو أريد بهما غير ذلك فى سياق آخر. ولا يزال المعنى الوظيفى يصعد فى بيان الوظائف حتى يرقى إلى بيان معنى القرائن النحوية ودلالاتها كالتضام والرتبة والربط إلخ، بل إن المعنى الوظيفى يتحقق أحيانا فى دلالات غير لفظية كما فى قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (الرحمن: ٤١)؛ أى: (علاماتهم وهى التعفف وعدم الإلحاف فى السؤال) بعد قوله جل شأنه: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ (الرحمن: ٣٩). فقد أدى مضمون لفظ "سيماهم" وظيفة المعنى عند عدم السؤال عن ذكر الذنب.

وهكذا نصل إلى النظر فى طبيعة النظام النحوى. إن إلقاء نظرة إلى ما سجله كتاب اللغة العربية - معناها ومبناها من وصف النظام النحوى للغة العربية يغنيا عن إعادة بذل الجهود فى محاولة الوصف. وفيما يلى تلخيص لما اشتمل عليه الكتاب المذكور:

ينبنى النظام النحوى للغة العربية الفصحى على الأسس التالية:

١. طائفة من المعانى النحوية العامة التى يسمونها معانى الجمل والأساليب كالخبر والإنشاء إلخ.
٢. مجموعة من المعانى النحوية الخاصة أو معانى الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.
٣. مجموعة من العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع) وهذه العلاقات فى الحقيقة قرائن معنوية تدل على معانى الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

٤. ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطللحنا على تسميته مباني القرائن النحوية.

٥. القيم الخلافية والفروق والمقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفرادها.

٦. اتخاذ القرائن اللفظية من عطاء الصوتيات والصرف والقرائن المعنوية من العلاقات النحوية بين عناصر السياق النحوى.

وهكذا وصلنا إلى مجموع ما يشتمل عليه نظام اللغة من وسائل استيعاب المعنى الوظيفي في اللغة. وأحب أن أشير هنا إلى أن تحقق كل مستويات المعنى الوظيفي لا تعنى أن العبارة التي اشتملت على جميع المعانى الوظيفية لم تصل بعد إلى مستوى الإفادة، وأن الوصول إلى الإفادة ما زال يتطلب المعنى المعجمي أولاً. ودلالات السياق والموقف ثانياً. دعنا إذن نقدم ما يدل على افتقاد الإفادة مع وجود أنواع المعانى الوظيفية المختلفة، لقد صغت كلاماً لا معنى له وقد تحقق في صياغته كل المعانى الوظيفية وأوردت من هذا الكلام تحت عنوان منهج النحو في كتابي "مناهج البحث في اللغة" (ص ٢٢٧) ما جعله دليلاً على صدق ما أقول. فمن شاء فلينظر هذا الكلام. وهذا هو نص الكلام المقصود:

"حنكف المستعص بسقاحتة في الكمظ فعند التران تعنيذا خسيلا فلما اصطقف التران وتحنكف شقله المستعص بحشلة فانحكرز سحيلا سحيلا حتى خزب".

من مظاهر طلب الخفة هنا ما يلي:

* نطق نون حنكف في مخرج الكاف.

* إدغام المثلين (الصاد المشددة) في كلمة المستعص.

* قلب تاء الافتعال في اصطقف إلى طاء لمجيئها بعد الصاد.

* اشتغال "انحكرز" على نون المطاوعة.

وفيه فوق ذلك كلمات بموازين صرفية وجمل بعلاقات نحوية تجعل من الممكن إعراب هذا الكلام.

وسنعرض هنا ما يشتمل عليه نظام المعجم من مفردات تتوزعها حقول معجمية بين ألفاظ كل منها وبين ألفاظ الآخر إما مناسبة وإما مفارقة. فاللفظ يرد مع من هو له من ألفاظ المعجم ويتنافى مع غير من هو له كما يقول البيانيون، وإذا كان اعتماد المعنى الوظيفي على إدراك القصد فإن اعتماد المعنى المعجمي إنما هو على العرف. وقد يتعدد المعنى المعجمي للفظ الواحد فيسمى اللفظ مشتركاً لفظياً، وقد ينقل معنى اللفظ فيكون استعماله مجازاً. والمعروف أن المعجم تتوزعه حقول للمعنى، وأن علاقة اللفظ باللفظ قد تتسم بالمناسبة المعجمية بين اللفظين كما في قولك: "السماء فوقنا"، وقد تتسم بالمفارقة المعجمية كما لو قلت: "السماء تحتنا". ففي حال المفارقة إما أن تنتفى الإفادة تماماً كما في المثال السابق، وإما أن تنبنى الجملة على علاقة وقرينة فيكون الكلام مفيداً كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ (البقرة: ١٦).

فمن الواضح أن المقصود هنا هو (الذين استبدلوا الضلالة بالهدى)، وأن بين الشراء والاستبدال وجه شبه وهذه هي العلاقة، ثم إن الضلالة لا تشتري؛ لأنها ليست سلعة ولأن الهدى ليس ثمناً، فيبين هذين اللفظين وبين الفعل "اشترى" مفارقة معجمية تعتبر هي القرينة على إرادة المجاز. فكانت النتيجة هي قبول العبارة على رغم المفارقة المعجمية. فإن لم تقم قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي (القريب) فتلك هي الكناية كما في قوله سبحانه تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان: ٧)، فلهذا الكلام معنى ولازم معنى، والذي يلزم من أكل الطعام هو إفرازه بعد هضمه، كما أن إجراء الصفقات في الأسواق يقصد به ما فعله النبي ﷺ برحلته إلى الشام في شأن تجارة السيدة خديجة رضى الله عنها.

هذا ويمكن أن يتحقق الطابع الأسلوبى للكلام وهو عار عن الفائدة في عمومته على رغم اتصاف مفرداته بالدلالة المعجمية. وذلك يتضح فيما يلي:

"إن الذى يلمس صوت التاريخ ويتسلى صرح الأحداث وما تنطوى عليه منهجيتها المسطحة لا بد أن تبهره أحلامها الواقعية وقواعدها الفلسفية التى تمزج فى ملامحها تاريخ الفلسفة وفلسفة التاريخ. ذلك بأن الإنسان فى تطوره الفيزيائى من خلال مورفولوجيا الحياة الأسرية كان ولا يزال قائماً بالقسط بين النية والإرادة فى علاقاته مع الآخرين أو فى استنشاقه لمفردات الظواهر. غير أننا إذا نظرنا إلى المد السكونى فى تاريخ الأسرة وفى ضوء الجزء الحركى لفلسفة وجودها علمنا أن لا جديد هناك فى حقل الملاحظة والتجربة، إن ما يشير إليه علم الاجتماع أيضًا من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى لدى البعض إلى حدس زمكانى الطابع. تلك حالات من تهاويل ضوابط الذاتية فى مقابل التباس الموضوعية. وتلك لعمرك ومضة الومضات الصاخبة فى أفانين الفكر لا يتذوقها إلا ذوو الضمائر المستوفزة وأصحاب المغامرات المخرجة فى دروب الوعى الثقافى، ولئن صاح العلماء بنجواهم منشدين الحمد لظواهر الطبيعة أن كشفت لهم عن مفاتها فلن ينكر منكر بعد ذلك أن الأحلام من أقصر الطرق إلى ترقيص قواعد العلم" (مقالات فى اللغة والأدب . ص ٢٤٩)..

هنا يرد على الذهن سؤال عن موارد ما تتألف منه هذه الأصول الثلاثة (أصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وما إذا كانت وسيلة الوصول إلى هذه الأصول هى التجريد أو كانت هى الاستقراء. والجواب عندى أن أصل الوضع يأتى عن طريق التجريد ولكن أصل الاشتقاق وأصل الصيغة يأتیان عن طريق الاستقراء من خلال مبانى التصريف. ولقد سبق أن ذكرنا أن طلب الخفة قضية أسلوبية ونضيف هنا أن طلب الخفة لا يرقى فى الأهمية إلى مستوى التركيب عند تعارض التركيب والأسلوب، إذ يكون التركيب عندئذ أولى بالرد إلى الأصل من طلب الخفة كما فى قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤). إذ كان إظهار اللام الساكنة فى "بل" أولى من إدغامها فى الراء المتحركة فى "ران" لأن المنطوق عندئذ سيكون (بران) بتشديد الراء. أما إذا لم يرد مثل هذا الاحتمال فإن اللام تدغم فى الراء بحسب طلب الخفة كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّىَ أَعظمُ عِندَهُمْ﴾ (الكهف: ٢٣) بإدغام لام "قل" فى راء "ربى" طلباً للخفة.

ونريد الآن أن نتناول مفهوم المعنى الدلالى للوصول إلى نظرة في سياق النص. ولقد سبق أن قلنا: إن وظائف اللغة لا تتحقق في المجتمع إلا بواسطة الإفادة. فالإفادة هي الغاية التي لا يستغنى عنها في الاتصال اللغوى. ولقد رأينا كيف يمكن للمعنى الوظيفى أن يتحقق على مستوى الصوتيات وعلى مستوى الصرف وعلى مستوى النحو ومفردات المعجم، وأنها لا تتحقق إلا من خلال المعنى الدلالى وهو قمة المعانى، وكان تعريف الكلام في تراثنا العربى بأنه "اللفظ المفيد" يدل بصفة عامة على أمور منها أنه يحول بين الإشارة الحسية ونحوها وبين أن تعد من قبيل الكلام، وعلى أن لفظ "المفيد" يحول بين الإشارة ونحوها وبين أن تعد من قبيل الإفادة في الاتصال، من هنا كان المعنى الوظيفى والمعنى المعجمى من قبيل الوسائل وكان المعنى الدلالى من قبيل الغايات والنتائج.

ولعل من أهم الأمور في تحقيق الإفادة قرينتين كبيرين هما: سياق النص وسياق الموقف، ومن غير المناسب أن أطيل في شرح هاتين القرينتين. ومن ثم أرى أنه حسبى أن أقدم شاهدا واحداً على كل منهما:

١ - سياق النص: مبدأ التناص. (نص يشرح نصاً).

يقول الله تعالى في سورة هود: ﴿وَهُى تَجْرِى بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَىٰ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ ٤١﴾ قَالَ سَتَأْتِىَ إِلَىٰ جِبَلٍ يَفْصِلُنِى مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ٤٢﴾ وَقِيلَ يَكَارِهُنَّ أَبْلَىٰ مَاءٍ لِّىَ وَسِمَةٌ أَقْلَىٰ وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُصِّى الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودَىٰ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ٤٣﴾ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ٤٤﴾ قَالَ يَبْنُوهُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتْلَنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّى أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ٤٥﴾ (٤٦-٤٢).

في هذه الآيات ما يحتاج إلى فهم مثل:

١. ما معنى "إنه ليس من أهلك"؟

٢. وما معنى "إنه عمل غير صالح"؟

٣. وما معنى "فلا تسألن ما ليس لك به علم"؟

لمعرفة هذه المعاني يلزم الرجوع إلى آية من سورة التحريم، يقول الله عز وجل: ﴿مَنْ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاسِثِينَ﴾ (١٠).

أيلزمنى أن أشرح هذا الكلام الواضح؟ لا أعتقد ذلك.

٢- سياق الموقف:

دعا النبي ﷺ ربه بعد وفاة عمه أبى طالب أن يرحم عمه فنزل قوله تعالى: ﴿كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (التوبة: ١١٣). اتسم الموقف بالمقارنة التي أدت إلى سؤال وارد يقول: فلماذا دعا إبراهيم ربه بقوله: "واغفر لأبى" وكان أبوه مشركاً فجاء الجواب الشارح في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ (التوبة: ١١٤). والمقصود بالموعدة قول إبراهيم لأبيه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ (مریم: ٤٧) فهنا أيضاً موقفان يشرح كل منهما موقفاً آخر، فتتحقق الإفادة: الأول موقف الموعدة وقد أبان عن سبب الاستغفار، والثاني أن إبراهيم تبين أن أباه عدو لله فتبرأ منه. وجملة الفائدة من الأمرين معاً أن استغفار إبراهيم لأبيه لا يبرر استغفار النبي ﷺ لعمه أبى طالب.

اكتساب السليقة العربية

من خلال التعليم

فى ضوء الدراسات الحديثة

المقصود بالدراسات اللغوية الحديثة أعم من أن يكون مقصوراً على الدراسة النظرية للتركيب اللغوى. فإذا كان المعنى هو ضالة الدراسات اللغوية، فإن ذلك لا يتنافى مع كونه ذا علاقات أخرى متنوعة، بعضها غير لغوى. ذلك أن له علاقة بالإدراك ومظاهره كالتعرف والتذكر والفهم، وهذه العلاقات موضع اهتمام فرع من فروع الدراسات الجانية كعلم اللغة النفسى مثلاً. وهناك علاقة بين المعنى وموقف الاستعمال اللغوى (وما به من الظروف والأوضاع السائدة بجميع جوانبها) وهذا الجانب يتناوله فرع آخر من علم اللغة الحديث يسمى "علم اللغة الاجتماعى" وهو "غير علم الاجتماع اللغوى" الذى يعنى بتقسيم اللهجات الجغرافية والاجتماعية. ونصل أخيراً إلى العلاقة بين المعنى واللفظ وهى العلاقة التى يدرسها "علم اللغة النظرى" الذى يتبادر إلى الذهن عند قولنا: "الدراسات اللغوية الحديثة" ولقد نشأ منذ عشرات السنين فرع تطبيقى للدراسات اللغوية الحديثة مستعيناً بنتائج الدراسات السابقة كلها وجعل موضوع تداوله شاملاً لعدد من الحقول المختلفة كما يلي:

- ١ - التخطيط اللغوى ٦ - محاربة الأمية ١١ - لغة الدعاية
٢ - الترجمة الآلية ٧ - تصميم النظم الكتابية ١٢ - الإعلان التجارى
٣ - هندسة الاتصال ٨ - جغرافيا اللهجات ١٣ - الترجمة الحاسوبية
٤ - علاج العيوب النطقية ٩ - المعاجم
٥ - تعليم اللغة ١٠ - التحليل النفسى
- ولقد حرص "تعليم اللغة" من بين ما سبق ذكره على أن يتنفع بكافة الدراسات اللغوية الحديثة كما سيتضح فى الفقرات التالية:

إن تعليم اللغة العربية الفصحى (بل تعليم أية لغة على الإطلاق) يقوم على أبعاد ثلاثة: المتعلم، والعلم، والجهد التعليمى. فأما المتعلم فإن التفكير فى شأنه ينبغى أن يشمل على عدة أمور ترتبط فى جملتها بالدراسات اللغوية النفسية (أو علم اللغة النفسى). إذ ينبغى عند الإعداد لتعليمه أن نفكر فى أمور تتعلق بتكوينه النفسى. ومن ذلك ضرورة التفكير فى درجة إقباله على التعليم وعوامل هذا الإقبال، وهذا هو ما يسمونه "الحافز"، ثم التفكير فى معلوماته السابقة فى المادة المراد تعلمها وذلك لأن برنامج تعليمه السابق يحسن أن يكون نقطة الابتداء للبرنامج المقبل. وينبغى كذلك أن نراعى استعداداته الفردية وما يلقاه من معلومات خارج المدرسة من خلال الأسرة والدروس الخصوصية ووسائل الإعلام والنشاط الثقافى بعامة. ومما يتصل بذلك أيضًا أن نفكر فى نوعية المعلم الذى يؤتمن على تنمية تفكير هذا المتعلم وشحذ قدرته على الخلق وإنشاء العلاقات بين الأشياء، ثم أن نفكر فى الغاية التى من أجلها كان خضوع التلميذ للتعليم، أنعلّمه ليكون مواطنًا عاديًا قادرًا على المشاركة فى شئون الحياة الاجتماعية من خلال طائفة من المهارات اللغوية الأساسية، كالقدرة على الأداء (نطقًا وكتابة) وعلى الفهم (استماعًا وقراءة) أم نعلمه لغرض خاص يقتضى تأهيلًا معينًا، كأن نعهده ليكون فى المستقبل معلمًا للغة العربية ذاتها مثلاً.

وأما المعلم فإن علمه يتصل اتصالًا خاصًا بالدراسات التربوية البداغوجية من

جهة وبعلم الاجتماع اللغوى من جهة أخرى، إذ إن الأمر يختلف في تكوينه وتأهيله بحسب اعتبارات اجتماعية كطبيعة اللغة التى يتصدى لتعليمها: أهو معلم للغة القومية أم للغة أخرى أجنبية. وفي نطاق اللغة القومية أهى لغة المنشأ والأسرة (أو كما يسمونها لغة الأم) التى اكتسبها بالمعيشة منذ الطفولة الأولى بواسطة المحاكاة، أم هى لغة أخرى مشتركة لم يتكلمها فى البيت فى أيام طفولته وإن كان المجتمع يستعملها فى أغراضه العامة. فإذا كانت هذه اللغة العامة المشتركة أو الرسمية هى موضوع التعليم فما هى العلاقة بينها وبين لغة المنشأ؟ أهى وثيقة كالتى تربط اللغة الفصحى باللهجات العربية أم هى غريبة عن لغة المنشأ كما يبدو الأمر فى العلاقة بين لغة الهوسا واللهجات المحلية فى غرب أفريقيا أو الذى بين اللغة السواحلية ولهجات شرق أفريقيا، أو بين اللغة الإنجليزية ولهجات الهنود. فالمعلم فى كل حالة من هذه الحالات يفتقر إلى تأهيل خاص وإلى استعمال برنامج خاص ويصطنع فى مباشرة التعليم طريقة خاصة. والأمر بالنسبة لمعلم اللغة العربية واضح من هذه الناحية فلله الحمد أن تكون الفصحى هى لغتنا الثانية؛ هكذا كانت فى الجاهلية وهكذا ظلت فى تاريخ الإسلام إلى يومنا هذا. وينبغى أن نطبق على تعليمها وإعداد البرامج لها ما يتناسب من المناهج مع اللغة الثانية.

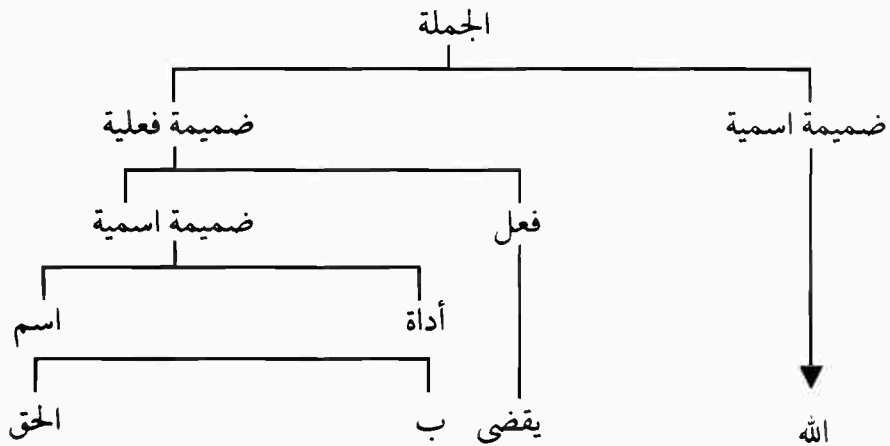
وأما الجهد التعليمى فهو ألصق الأبعاد الثلاثة بما نسميه "علم اللغة"، سواء فى ذلك الجانبان: النظرى والتطبيقى. فأما الجانب النظرى من علم اللغة فشأنه أن يصف اللغة التى يراد تعليمها ويحدد بهذا الوصف ما يعرف بجانب السليقة منها، كالذى صنعه النحاة العرب عند نشأة النحو (أقصد الدولى وتلاميذه حتى سيبويه). والمطلوب لهذا الوصف أن يقوم على الاستقراء الناقص للظواهر اللغوية من خلال نصوص متقاة. ولقد وصل النحاة إلى هذه النصوص إما بواسطة الرحلة وإما عن طريق الوفادة. وبعد ملاحظة الظواهر فى النصوص تجرى مقارنتها وتصنيفها واستنباط قواعدها. وليست القواعد هى المقصود بالسليقة وإنما هى وصف السليقة. والسليقة ليست سليقة فرد بعينه، ولكنها سليقة شخص مثالى مجرد فى الذهن يعيش فى مجتمع متجانس. وهذا الشخص المثالى هو الذى نقصده عندما

نقول "العربى"، وذلك المجتمع المتجانس هو المقصود بلفظ "العرب". وينبغى عند هذا الحد أن نفرق بينهما فى منهج التفكير وفى عرض المادة. فالنحو التعليمى وصف لبنية اللغة فى ضوء نظرية يلتزم بها الباحث. وهذا النحو يرفض المعيارية والقياس حين يلتزم بالاستقراء الناقص فينتقل من الخاص وهو المفردات المتفرقة إلى العام وهو القاعدة التى تصنف هذه المفردات فى أبواب دون أن يسمح لنفسه باستعمال ألفاظ مثل "يجب" و"يجوز" وهو يستعمل العلل الصورية فيجعل نشاطه كله إجابات عن "كيف" لأنه يحاول أن يصف كيفيات التعبير اللغوى ويرفض العلل الغائية فلا يطرح على نفسه سؤال يبدأ بـلماذا؛ لأن ذلك لا يدخل فى السؤال عن الوصف. ثم يلتزم بالبنية اللغوية التى يراها فى البيانات المعروضة للملاحظة كما هى، فيرفض تأويلها من خلال التقدير أو التضمنين أو السبك أو الفك. فإذا قال بأصول ثابتة فهى عنده مناط الاطراد وأساس السليقة وليست معياراً للصواب والخطأ فيرفض الحركة المقدرة فى إعراب "موسى" وتقدير فعل محذوف وجوبا لناصر اللفظ فى "أهلاً وسهلاً" ولا يرضى تقدير المصدر من أن والفعل ولا يعترف بأن مهما أصلها "ماما" ولا بأن لفظ "مغربى مضمن" منسوب إلى المغرب.

وأما النحو بمفهوم التعليم أى بمفهوم علم اللغة التطبيقى فإنه يتسلم النظرية مكتملة من الباحث ثم يبدأ بدوره فى إخضاعها لمطالب التطبيق؛ لأن كل همها أن يصل بالمتعلم إلى استضمار السليقة فالباحث هو الذى يصف السليقة ويحددها ويجعلها فى متناول التطبيق لكن منهج التعليم غير منهج البحث، ومن حق المعلم أن يختلف تفكيره عن تفكير الباحث. ويبدأ النحو التعليمى من نقطة الأصل المجرد الذى يسميه علم اللغة idealization ويسميه النحاة العرب "الأصول الثابتة" ويجعلونه مرجعاً لتعليل الترخص، ومعياراً لتفسير حالات العدول عن الاستصحاب. فإذا لم تطابق الكلمة صورة الأصل ردت إليه بالتأويل فى ظل الوجوب والجواز والتعليل الغائى على نحو يخضع لمبدأ طرد القاعدة، وفكرة الطرد أكبر عون لجهد المعلم ولاستيعاب المتعلم على حد سواء.

ولقد التزم علماء اللغة التطبيقيون بهذه الأصول ولكنهم اختلفوا في طريقة التحليل النحوى إلى عدة اتجاهات، منها الاتجاه "السياقى" أو النسقى الذى ينظر إلى الجملة بوصفها سلسلة من المواقع النحوية ذات العلاقات المتبادلة على طريقة الإعراب فى النحو العربى. فتبدو الجملة بحسب هذا التحليل كالعقد وتبدو الأبواب كحبات هذا العقد التى ينتظمها خيط واحد، أو كأنها نسق من الفجوات التى يمثل كل منها بكلمة ذات شروط خاصة. ففى الجملة الفعلية مثلاً ينبغى أن تملأ الفجوة الأولى بفعل والثانية بالفاعل أو نائبه. وفى الجملة الاسمية تملأ الفجوة الأولى باسم ثم تتعدد احتمالات ما تملأ به الفجوة الثانية، وهلم جرا.

ومن هذه الاتجاهات الاتجاه "التوليدى" وهو بدوره يتفرع إلى فرعين: أولهما البنىوى الذى يقطع الجملة إلى ضمائم أكبر من الكلمات المفردة يسمونها phrases ويكون ذلك بحسب ما يلمح بين الكلمات من تضام ويطلقون على هذه الضمائم اسم (العناصر المباشرة للجملة)، ويسمون التحليل بحسبها (تحليل العناصر المباشرة) وبالإنجليزية تسمى: immediate constituent analysis وبحسب هذا التحليل نجد الموصول وصلته قطعة واحدة، وكذلك المضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع والفعل وما يكمله من المنصوبات أو يتعاقبه من جار ومجرور وهكذا. فإذا أردنا أن نحلل جملة عربية بهذه الطريقة بدت على الصورة الآتية:



وكل مرحلة من هذه المراحل يمكن أن يعبر عنها بوصف محدد، فيمكن أن نصف هذه الجملة على النحو الآتى:

١ - تتكون هذه الجملة من ضميمة اسمية أولى وضميمة فعلية.

٢ - تتكون الضميمة الفعلية من فعل وضميمة اسمية ثانية.

٣ - تتكون الضميمة الاسمية الأولى من اسم.

٤ - تتكون الضميمة الاسمية الثانية من أداة واسم.

٥ - مثال الأسماء الله - الحق

٦ - مثال الفعل يقضى

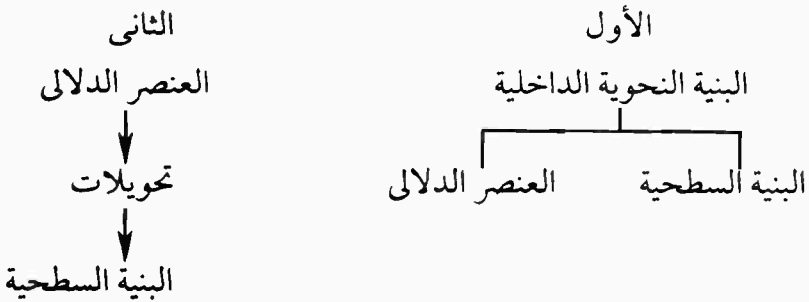
٧ - الباء

وقد عد النقاد هذا التحليل متفوقاً على سابقه؛ لأنه يبيى الفرصة للوصول إلى درجة من التعميم أعلى مما سبق، إذ يوحد النظرة إلى الضمائم المتشابهة الوظيفة في الجملة حتى لو اختلفت في بنيتها الداخلية من حيث الكلمات ونحوها. فالاسم يبقى اسماً سواء أكان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، والفعل يظل فعلاً وإن كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وهلم جرا. وبهذا نرى أن هذا النوع من التحليل لا يهتم بالتمييز بين المبنى والمعنى، ولا يهتم بالقرائن على مستوى الأبواب المفردة. فما دام المعنى واحداً فكل مبنى صالح للتعبير عنه مهما اختلفت أشكال المباني. وينبنى هذا في رأيهم على أساس أن هناك عملية نفسية تختفى وراء تأويل الجمل لدى أصحاب السليقة في اللغة، أى أن الجمل المختلفة المؤدية إلى نفس المعنى مترابطة في نفس صاحب السليقة، وهذا هو أساس التوليد.

وأما الثانى من اتجاهى التوليد فهو الاتجاه التحويلي إذ يعتمد على ادعاء نوعين من أنواع البنية: أولاهما البنية الداخلية العميقة (وهى تذكرنا بما زعمه البنيويون منذ قليل من وجود ترابط نفسى بين الجمل المؤدية إلى نفس المعنى ونفس صاحب السليقة). والثانية البنية الخارجية السطحية، وهى صورة كل جملة من هذه الجمل على حدة. وهكذا تكون الأولى هى معنى الجملة (سواء كان نحويًا، أم دلاليًا).

والثانية هى النسق السياقى الذى يتعاقب فى الزمان قولاً وفى المكان كتابة، وبين البنيتين ترابط منظم، ووظيفة التحليل النحوى أن يعبر عن كل منهما ويشرح ترابطهما بواسطة قواعد التحويل.

وهناك مدارس مختلفة فى هذا التجاه التحويلي فى يومنا هذا تتناول النقد فيما بينها، ولكن يمكن تقسيمها إلى قسمين: أصحاب المعنى النحوى وأصحاب المعنى الدلالى. فأما الأولون فيرون البنية العميقة بنية نحوية، ثم يرون لها وجهين أحدهما سطحي والثانى دلالي وهو الأهم منهما، ولكل من الوجهين قوانينه. وإذا كان علم اللغة النظرى يجرى التحويل من البنية الداخلية العميقة إلى الخارجية السطحية، فإن الذى يجرى عليه العمل فى التعليم الآن هو إجراء التحويل من بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى تشترك معها فى بنيتها الداخلية. وأما الآخرون فهم يبدؤون بالمعنى الدلالى ويصلون منه بالتحليل والتأويل إلى بنيات سطحية نحوية من الأبواب والعلاقات ولم يتقدم أحد حتى الآن بوصف مفصل من هذا النوع الأخير. ويبدو الفرق بين الاتجاهين كما يلي:



فالتحليل عنده مفرع المعنى فى الحالتين، ولكن المعنى فى الأولى نحو وفى الثانية دلالى. وذكرونا هذا بقول النحاة العرب: "الإعراب فرع المعنى"، وقولهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

ويتكلم التحويلليون فى التصويب والتخطئة فينشئون للسليقة مقياسين أحدهما نحوى يسمى الصواب والثانى دلالى يسمى المناسبة، إذ قد يكون الكلام صواباً من

الناحية النحوية غير مناسب من الناحية الدلالية، كما يبدو في قول المجنون بن جندب:

محكوكة العينين معطاء القفا كأنها قدت على متن الصفا

ترنو إلى متن شرك أعجفا كأنها ينشر فيه مصحفا

إذ نرى الكلام مستقيمًا نحويًا ولكنه لا معنى له من الناحية الدلالية، أو كقول على بن الجهم للخليفة:

أنت كالكلب في الحفاظ على الو دّوكالتيس في قراع الخطوب

إذا أراد مدحه فثتمه بتشبيهه بالكلب وبالتيس فلم يراع مطالب المقام الاجتماعي.

وهم يجعلون وظيفة تعليم اللغة أن يصل بالمتعلم إلى تحقيق الأمرين جميعًا ولعل من الواضح بعد كل هذا أن النحو العربي يحمل جرثومة من كل مذهب من هذه المذاهب، ففي الإعراب نظرة إلى الجملة كأنها مجرد كلمات متتابعة مترابطة، وفي اعتراف النحاة بالتلازم بين الكلمات في تحليل الجملة كما في اعترافهم بالمطابقات موقف بنيوي لا نخطئه العين. وأخيرًا ترى القول بأن الجملة المنسوخة أصلها المبتدأ والخبر (سواء كان في باب كان أو باب إن أو في مفعولى ظن أو في الثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى) وفي القول بأن الإعراب فرع المعنى وأن بعض التمييز محول عن الفاعل أو عن المفعول فسوف نرى في ذلك موقفًا تحويليًا واضحًا، إلا أن تحويل النحاة كان من قبيل الوسائل التعليمية في الغالب؛ لأنه يحول جملة سطحية عن جملة سطحية أخرى هي المبتدأ والخبر. ولكن نحائنا بالطبع لم يعنوا بهذه الاتجاهات فلم تتوزعهم، فكان مذهبهم جامعًا لها جنبًا إلى جنب في منهج تعليمي آخر على الرغم من ذلك.

بعد أن فرقنا بين الجانب النظرى والجانب التطبيقى من "الجهد التعليمى" أود أن أتناول الخطوة الأولى من خطوات التطبيق وهى "إعداد البرنامج". والبرامج (كطرق التحليل التى سبق ذكرها) قد تختار التابع التنسيقى فتعطى التلميذ قسطًا

من المادة في الشهر الأول من العام وقسطاً آخر غيره في الشهر الثاني ثم في الثالث، وهكذا. وقد تختار خطوات دائرية حلزونية غير متتابعة على الطريقة السابقة، فتذكر التلميذ وهي في مرحلة (ب) بما مر به في مرحلة (أ)، وتبنى مرحلة (ج) على فاعلية استيعاب (أ، ب). ومن الواضح أن النوع الثاني من البرامج أفضل؛ لأن الذكرى تنفع المؤمنين من جهة، ولأن اللغة إذا كان تعليمها يتم من خلال استعمالها فإن نصوص اللغة إذ تقدم إلى التلاميذ لا تقتصر على موضوع الدرس فقط، وإنما تعرض من حقائق النحو ما ينبغي أن يعود بذاكرة التلميذ إلى ما سبق.

وينبغي لوضع البرنامج أن يكون في سياقه الصحيح. فليس يكفي أن يجلس واضعو البرنامج معاً ثم يقولوا فليأت كل واحد بما يعن له من أفكار واجتهادات، ثم يتضح في النهاية أن هذه الأفكار لم تكن مبنية على منهج متفق عليه. ذلك بأن اختيار عناصر البرامج وترتيبها إنما يأتي نتيجة لمقدمات موضوعية وبناء على منهج موضوعي كذلك. وتبدو هذه المقدمات وهذا المنهج على النحو التالي:

١. لقد سبق أنه لا بد من نظرية لغوية يبدأ منها سياق الاختيار. وهذه النظرية بالنسبة للنحو العربي هي ما يعرف باسم: أصول النحو "كما يبدو عند ابن جني وعند السيوطي مثلاً، وهذه النظرية العربية تصادف في الفكر العربي المعاصر مناقشة من نظريات أخرى أنتجها الفكر الغربي المعاصر أيضاً وطبقها على اللغات الغربية، وسنلقى عليها نظرة بعد قليل لنرى مقدار صلاحها للتطبيق على اللغة العربية.

٢. هذه النظرية توصل إليها منشئها باستعمال البيانات data المستخرجة من الاستعمال اللغوي ذاته. ولقد كانت بيانات النحو العربي كما ذكرنا نتيجة الرحلة والوفادة، وهي كلتا الحالتين كان استخراجها من كلام طائفة من القبائل يسمونها "قبائل وسط الجزيرة" (وهي قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض

الطائيين) وهذه القبائل اتفقت جميعاً في مستوى الفصاحة والمختلف بينها اللهجات. وعلى هذا الوضع نقد كثير لمستوى النظرية لا داعى للخوض فيه الآن.

٣. فإذا طبقت النظرية على البيانات المأخوذة من لغة بعينها نشأ عند ذلك وصف للسليقة competence التى يقوم استعمال اللغة على شروطها. ووصف هذه السليقة بالنسبة للغة العربية هو ما يعرف باسم النحو العربى.

٤. وهناك منهج تطبيقى خاص لإنشاء البرامج يبنى على استعمال المقارنة والانتقاء لمعرفة أى الأبواب نختر وكيف يتم ترتيبها فى البرنامج، وما الذى يكون منها للسنة الأولى أو الثانية، وما الحقائق التى نعرضها على التلاميذ من باب بعينه وما الذى نؤخره لمستوى أعلى؛ لأنه فوق قدرتهم على الاستيعاب، وهلم جرا. وهذا هو المقصود من عبارتى المقارنة والانتقاء. وهكذا نصل إلى العناصر المادية فى تكوين البرنامج.

٥. فإذا وصلنا إلى هذه العناصر كان علينا، قبل أن نصوغها فى صورة برنامج، أن نكون على وعى من أمرين:

أولهما: أسلوب تركيب البرنامج، كأن يكون مفصلاً أو مجملًا بحيث يتيح الحرية فى تكييف التفاصيل للمنفذين.

الثانى: طريقة العرض التى تتسم بها هذه العناصر؛ هل يكون عرض المحتويات تتابعياً أو حلزونياً دائرياً.

٦. فإذا تم لنا ذلك وصلنا تركيب برنامج ذى أسلوب محدد، وطريقة عرض معينة، ووصلنا من خلال كل ذلك إلى ما يعرف باسم "أبواب المقرر".

نصل من ذلك إلى طريقة عرض المادة على التلاميذ: أتكون قياسية أم تكون استقرائية، وهل تكون وصفية أو معيارية. وأول ما أحب أن أشير إليه هنا أن النحو ليس غاية فى ذاته، وأن مما يثير الاشمئزاز والسخط أن ترى أحداً من الناس قديراً فى التحليل والإعراب، فإذا قرأ أو كتب أو تكلم وجدنا كلامه مجافياً للصواب النحوى، أو منافياً للمناسبة الدلالية، وكثير ما هم فى بلادنا العربية، ويذكر بعضهم فى عداد السادة العلماء. فالنحو ليس غاية كما يراه هؤلاء وإنما هو وسيلة إلى

"استثمار السليقة "بنوعها" الصواب والمناسبة". ولا ينبغي للمعلم أن يقف من الطريقة موقف الباحث من المنهج؛ فالباحث يلتزم بخطوات منهج البحث التي أشرنا إليها من قبل ويفرض عليه البحث دائماً أن ينتقل من الخاص إلى العام بواسطة الاستقراء الناقص، والفرض أو التجربة أو المقارنة حتى يصل إلى القاعدة، ويرى هذا الترتيب للخطوات عصمة لفكره أن يزيح. والأمر مختلف بالنسبة للمعلم؛ إذ ليس من همه أن يصحح النتائج العلمية؛ فالنتائج حاضرة في يده وقد كفاه الباحث جهد السعى إليها. ليس من هم المعلم أن يصحح النتائج وإنما هم أن ينقل النتائج التي صححها غيره.

ولقد ثار نقاش بين أنصار الطريقة القياسية في التعليم وأنصار الطريقة الاستقرائية. قال أصحاب الاستقراء: إن عملية التعلم (في كل صورها سواء داخل المدرسة وخارجها) لا تتم في الحقيقة إلا بواسطة الاستقراء، وإن الذهن الإنساني يحكم مهياً للاتجاه من الخاص إلى العام وليس العكس. ويحاول المرء منذ طفولته المبكرة أن يصنف مدركاته أصنافاً لكل منها عنوان عام، فيجرد من أفراد الرجال الذين رأهم فكرة "رجل" ومن النساء فكرة "امرأة" ومن الأشجار فكرة "شجرة". وهكذا تصبح حياته الفعلية نسقاً من الملاحظة والتصنيف. وما ينبغي لطريقة التعلم ألا تخالف طبائع الأشياء وأن تعتمد أساساً على الاستقراء.

وقال أصحاب القياس إننا لو فرضنا على الطفل أن يحصل على حقائق لكلفناه شططاً من أمره، وحملنا عليه من مشقة التعليم عبثاً لا قبل له به. فإذا كان الطفل يعتمد في كسب مدركاته الأولى على الاستقراء (وهذا حقيقى) فإن الأمر يختلف بين الدراسة والتعلم. فمدركاته الأولى ضيقة المجال وهى من قبيل التعرف على البيئة الطبيعية والاجتماعية الضيقة أما في التعلم فالمجال غير المجال، والبيئة الضيقة تصبح من الاتساع بحيث تشمل كل ما يمكن تعليمه، سواء في حقل المحسوسات أم في حقل المجردات ولو وضعنا الطفل حيال مواد الدراسة في ظروف الاستقراء العادية ما وصل إلى نتيجة ما حتى لو أعانه المعلم؛ لأن الأمر هنا أشبه بطبيعة عمل

الباحث منه بعمل المعلم. ومن هنا يرى هؤلاء أن الطريقة المناسبة للتعليم هي الطريقة القياسية التي تشرح القاعدة أولاً ثم تأتي لها بالأمثلة لتوضيحها، ثم تدرب التلاميذ على مطابقتها في الاستعمال، وتطالبهم بالمطابقة.

ويرد أنصار الاستقراء على ذلك بقولهم: إن هناك فرقاً بين استقراء الباحث واستقراء المعلم؛ لأن استقراء الباحث استقراء "ناقص" في خضم "الحياة الطبيعية" ينتهي إلى وصف علمي، لكن استقراء المعلم "تام" في مجال نص محدود ينتهي إلى "فرض معيار" على الاستعمال. فلا ينبغي أن نخلط بين استقراء واستقراء ولا بين ظروف وظروف، أفضل الطرق فيما يرى هؤلاء أن يقدم المعلم النحو واللغة من خلال النص يعرضه على التلاميذ ويشرحه ويضع أيديهم على البيانات التي تعين على استخراج القاعدة، ثم يصل بهم في النهاية إلى القاعدة ذاتها.

وعلى الرغم من أن عمل المعلم ليس مصارعة حرّة مع عقل التلميذ لا تخضع للقواعد والطرق المنهجية ينبغي أن نشير إلى أن علماء اللغة التطبيقيين يمنحون المعلم قسطاً ملحوظاً من الحرية في مجال المزج بين الطريقتين بحسب ظروفه وتقديره، بل يرون مزج إحدى الطريقتين بالأخرى في التعليم أمراً لا مفر منه. فلو فرضنا أننا استخدمنا النص وجعلناه وسيلة إلى استنباط القاعدة فوصلنا إلى هذه القاعدة بعد استقراء النص فلن يتوقف بنا الأمر عند هذا الحد؛ لأن التدريب وهو أهم وسيلة من وسائل استحضار السليقة لا يتم إلا بواسطة القياس على القاعدة، سواء في الأمثلة التي يقدمها المعلم للتحليل أو في الجمل التي يكونها التلاميذ في أثناء التدريب.

وللطريقة وجه آخر لا بد من مناقشته، وهو إلى أي حد يستطيع معلم اللغة العربية أن يفيد من معطيات علم اللغة الحديث، وبخاصة في مجال علم اللغة التطبيقي؟ وقبل أن نجيب عن هذا السؤال ينبغي أن نوضح الفارق التركيبي بين اللغات التي نشأت هذه الفلسفات في أحضانها وبين لغتنا العربية. فلقد جعل علم اللغة المقارن لغات الإنسان أسراً؛ فقسمها بحسب القرابة، ثم قسمها تقسيماً آخر

من حيث البنية وهذا التقسيم من حيث البنية هو الذى يتصل بموضوعنا الحاضر. لقد جعل طوائفها ثلاثاً هي: عازلة، ولاصقة، ومتصرفة "فاللغات العازلة كالصينية مثلاً تعد كلماتها وحدات غير قابلة للتحليل، وإنما هي عناصر أولية يوضع أحدها إلى جانب الآخر دون وصل أو إدغام. واللغات اللاصقة كلغات الهنود الحمر مثلاً تختلف تراكيبها بحسب التصاق عناصرها الصرفية بعضها ببعض كالذى يحدث فى اللغة العربية فى مجال الضمائر المتصلة ونون التوكيد وياء النسب. واللغات المتصرفة تختلف تراكيبها من حيث الاشتقاق والتصنيف؛ فتجعل الصيغ المختلفة فروعاً من أصل اشتقاقى واحد، ويسرى على تغير الصيغ قانون صرفى معين، وأوضح الأمثلة على ذلك لغتنا العربية الفصحى، ولقد مثلنا لكل قسم بأوضح الأمثلة، ولكن أية لغة مهما كانت لا يمكن أن توصف بأنها عازلة فقط، أو لاصقة فحسب، أو متصرفة لا غير. وإنما تختلف درجات اللغات بأخذ نصيب من هذا الطابع أو ذاك.

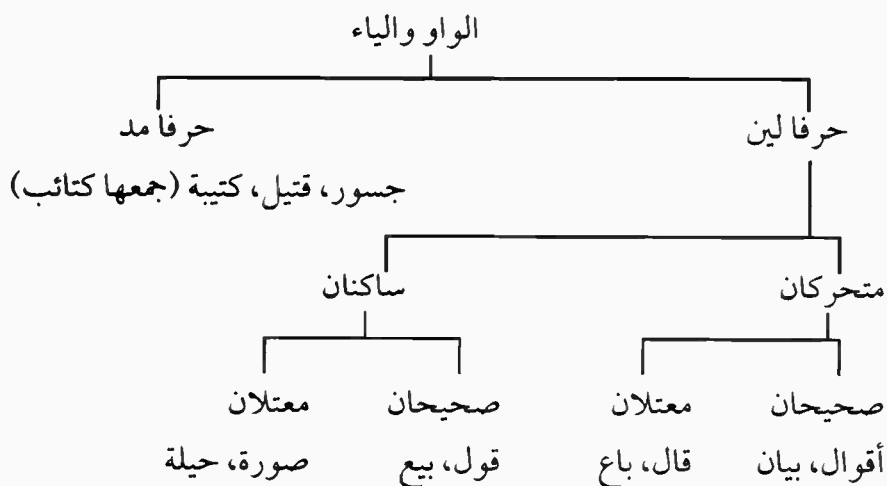
ولقد نشأت الدراسات التطبيقية الحديثة باللغة الإنجليزية، وفى ضوءها، ومع التطبيق عليها. ومع أن اللغة الإنجليزية تعتبر من اللغات التصريفية على وجه العموم، لا بد من أن نشير إلى أن هذه اللغة المذكورة قد مرت بمراحل تطوّر فى طرق تركيبها حتى صارت أقرب اللغات المتصرفة إلى طبيعة العزل واللتصق؛ ويتضح ذلك من عدة أمور منها: اتحاد صيغة الاسم والفعل فى جمهور عظيم من كلماتها، واتحاد صيغة الماضى واسم المفعول باطراد، واتحاد صيغة المصدر واسم الفاعل فى كثير من الحالات، واطراد إلصاق العناصر الصرفية فى أول الكلمة وآخرها أو إقحامها على وسط الكلمة، وهلم جرا. ولقد ساعد على اتسامها بسمة اللصق خلوّها من الإعراب خلوّ تاماً واختصار الفروق فى الصور الإسنادية للفعل إلى صورتين إحداهما للمفرد والثانية لما عداه مع خلوّ كل الإسنادات من علامة تميز الفعل غير الضمير الذى يصاحبه.

أما اللغة العربية فإنها غنية بالمعانى التصريفية المعبر عنها باختلاف الصيغ، وليس من خلال اللصق. وذلك كاختلاف صيغ الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل

واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل والمرّة والهيئة والزمان والمكان والآلة والتعجب مع تعدد الصيغ تحت كل معنى من هذه المعانى. بل إن المادة الاشتقاقية الواحدة تحتل إمكان التعبير عن معان تشترك فيها صيغ الأفعال والفاعلين والمفعولين كالتعدية والمطاوعة والصيرورة والتكلف والاتخاذ، وهلم جرا، مما لا يتحقق مثله في اللغة الإنجليزية التي أنتجت هذه الدراسات. أضف إلى ذلك أن للغة العربية نظاماً غنياً من المطابقات في التكلم والخطاب والغيبة، أو في الأفراد والتثنية والجمع، أو في التعريف والتنكير، أو في التذكير والتأنيث، أو في العلامات الإعرابية. ولها فوق كل أولئك نظام إعراب يحتمل العلامة الإعرابية نصيبها من الدلالة على المعنى، مع العلم أنها عنصر لا يمكن عزله من الكلمة عند محاولة التحليل وإنما تتضافر مع غيرها في سبيل أدائه. وفوق ذلك كله نجد في العربية حرية للرتبة لا نظير لها في الإنجليزية، وفي رأى تمثل صعوبة كبرى في سبيل التحليل على الطريقة الحديثة. وباختصار نجد اللغة العربية مثلاً أعلى في المرونة والغنى بوسائل التعبير الصرفي عن أدق الخلجات والمعانى.

ولقد ذكرت من قبل أن التحويل الذى يجريه المعلمون إنما هو تحويل من بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى تاركين التحويل من المعنى النحوى أو الدلالى إلى البنيات السطحية ليكون من عمل أصحاب البحث النظرى. وهذا التحويل من المعنى إلى المبانى الممكنة هو ألصق بدراسة الأساليب منه بدراسة النحو على أى حال. ومعنى هذا أن تحويلات المعلمين تتناول المبنى دون المعنى. فإذا علمنا أن تحليل اللغة العربية لا يتم بمعزل عن اعتبار المعنى حتى لدى أدنى درجات التحليل، أدركنا الصعوبة التى يصادفها تعميم هذا النوع من التحليل الحديث في اللغة العربية. ففى جملة "الله يقضى بالحق" التى جرى تحليلها فيما سبق نجد أن المفعول في التحليل قد اعتبر من متمات الفعل إلى الدرجة التى ساغ بها أن نطلق عليهما معاً اسم "ضميمة فعلية"، ولا بد أن يرتبك هذا التحليل حين تمارس اللغة العربية حقها في حرية الرتبة، فتصبح الجملة "يقضى الله بالحق" أو "بالحق يقضى

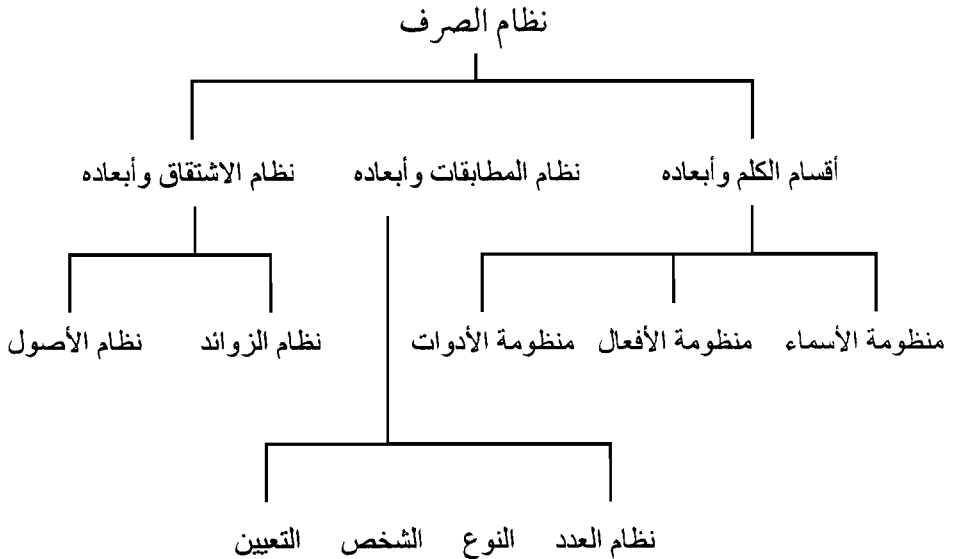
الله" يفصل بين الفعل ومكملاته (وهو أمر لا يحدث في الإنجليزية إذ تبدأ الجملة دائماً بالاسم ويتقدم الفعل فيها دائماً على المفعول أى أن بنية الجملة الإنجليزية ذات رتبة ثابتة ولكن الجملة العربية تتسم بحرية الرتبة. وحتى لو تغلبنا على مشكلة الرتبة باختراع تفريع يناسب اللغة العربية في حدود هذه الطريقة فلن نستطيع أن نستغنى عن المعنى والإعراب في التحليل العربى كما يفعلون بلغتهم. ولقد ناقشنا أحد المصريين الذين يعملون في إحدى الجامعات الأمريكية ويباهون بتطبيق هذه الطريقة على اللغة العربية، وكان نقاشنا حول ضرورة الاعتماد على المعنى في تحليل اللغة العربية فحين أصر على عدم اعتبار المعنى طلبت إليه أن يحلل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ ﴾ على طريقة التحويل ولكن تحليله في النهاية عجز عن بيان الفرق بين ثلاثة احتمالات في معنى الآية: أحدها "قالوا: تقاسموا بالله"، والثانى: "قالوا، تقاسموا: بالله" والثالث: "قالوا، تقاسموا: بالله لنبيته وأهله". إذ يكون "تقاسموا" فعل أمر في الأول، وفعلًا ماضيًا بدلاً من "قالوا" في الثانى والثالث. ولكن بعض أبواب النحو العربى كما ذكرته من قبل لا تأبى هذه الطريقة كما في النواسخ والتميز فلا بأس عند تدريسها أن يشار إلى هذه الطريقة دون إقحامها على الموقف.



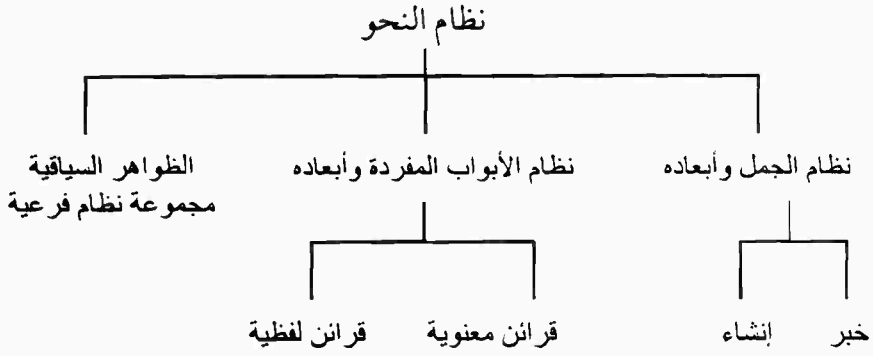
وفي داخل نظام الصحاح يقوم النظام على المخارج العشرة من حيث مكان النطق، وعلى الصفات الأربع من حيث طريقة النطق، وعلى الجهر والهمس من حيث حركة الأوتار الصوتية، وعلى التفخيم والترقيق من حيث شكل الرنين. فكل من هذه نظام داخل نظام داخل نظام داخل نظام اللغة العام. وكذلك يقوم نظام العلل على التفريق الكمي بين الحركات والمدود، وعلى التفريق الكيفي بين قيم ثلاث: إحداها تضم الياء والكسرة، والثانية تضم الألف والفتحة، والثالثة تضم الواو والضممة.

والنظام المقطعى يبنى على ستة مقاطع يحكمها توزيع نمطى، فيرتبط بعضها ببداية الكلمة، وبعضها بالوقف، ويظل بعضها الآخر حرّاً من الناحية المكانية ولكنه مشروط من الناحية التركيبية الصرفية والسياقية. ونظام النبر يقوم على بعدين، أحدهما المنبور والثانى غير المنبور، ويمكن أن يعبر عنه ببعض قواعد قصيرة؛ وهو مرتبط ارتباطاً عضوياً بنظام التنغيم فى اللغة المنطوقة، فلا يدرك المعنى النحوى للجملة المنطوقة إلا بالتنغيم.

وأما النظام الصرفى فيضم أيضاً درجة من الأنظمة تتمثل فى الشكل الآتى:



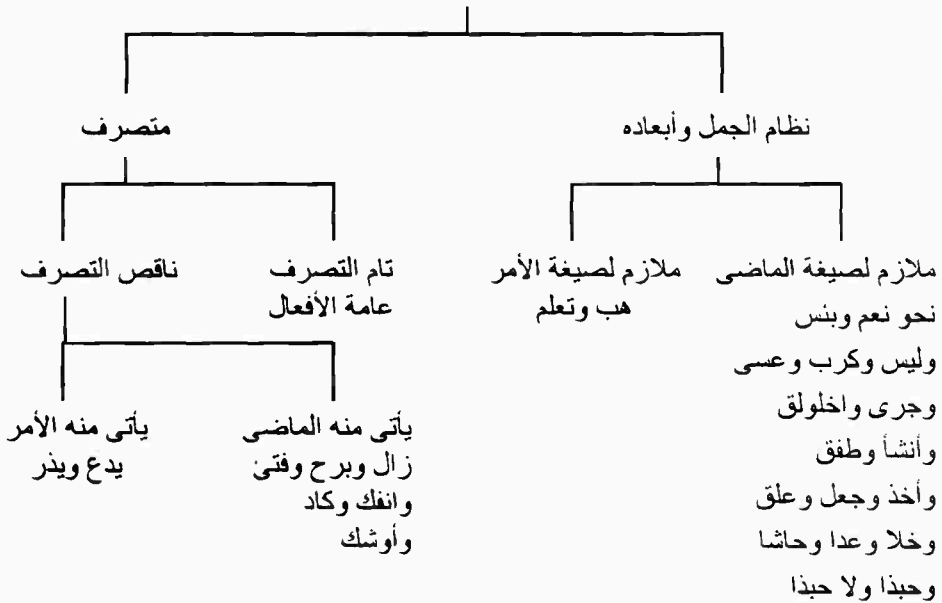
ويبدو نظام النحو على الصورة التالية:



تلك صورة شديدة التركيز والاختصار لتفرع الأنظمة بعضها من بعض، حتى إن المسألة المفردة من مسائل النحو قد تشتمل على توزيع نمطى تصير به نظاماً فرعياً فى داخل بابها النحوى المعين، كما يبدو الأمر فى الأمثلة التالية:

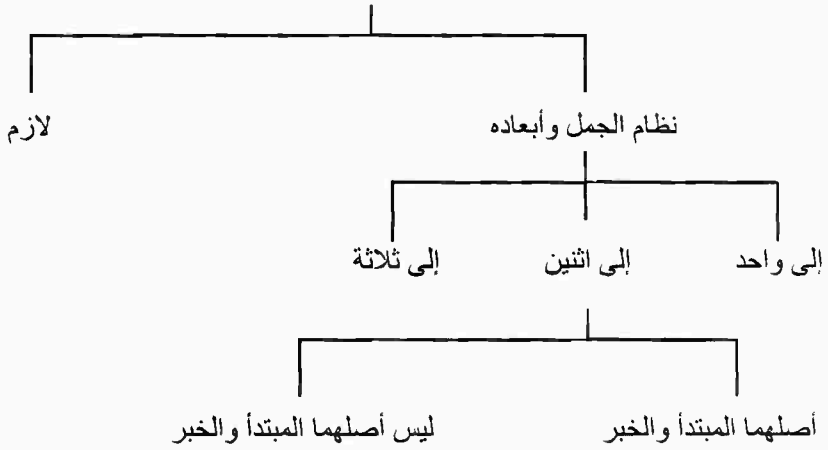
المثال الأول:

نظام الفعل من حيث الجمود والتصرف



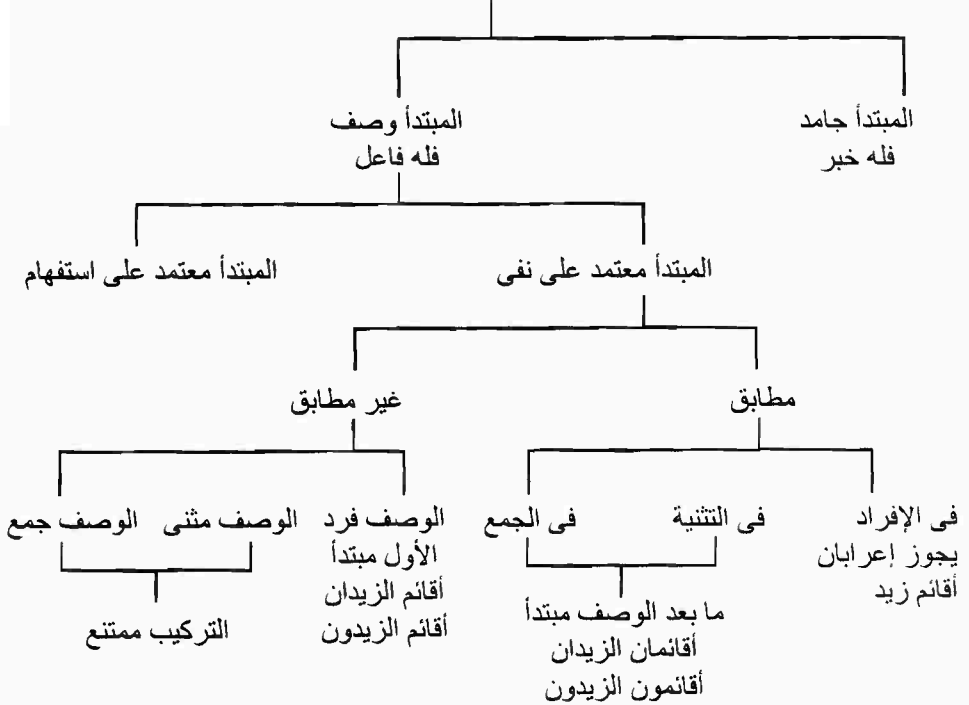
المثال الثاني:

نظام الفعل من حيث التعدى واللزوم

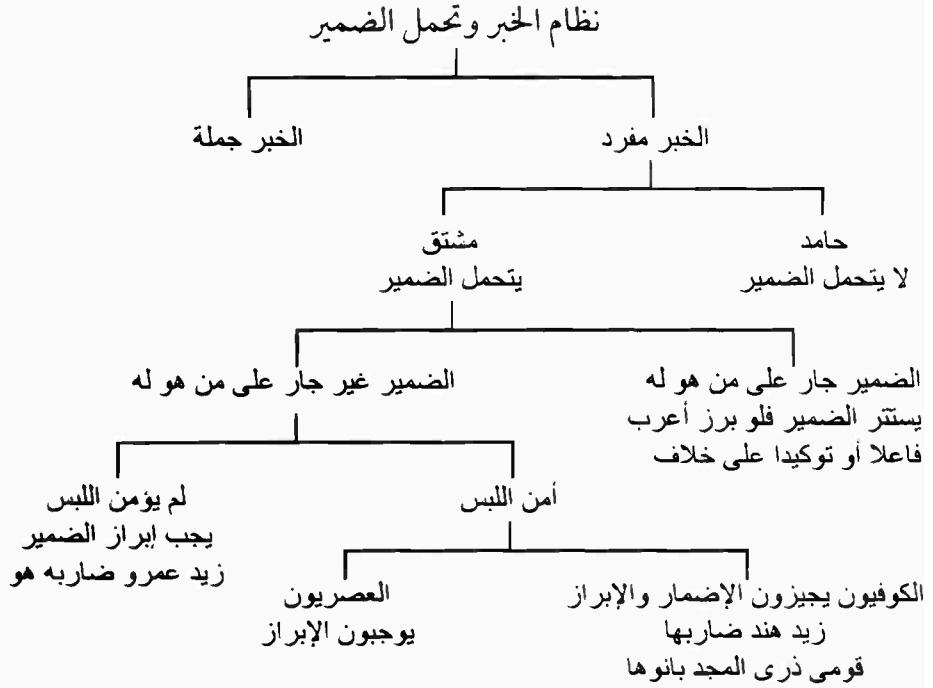


المثال الثالث:

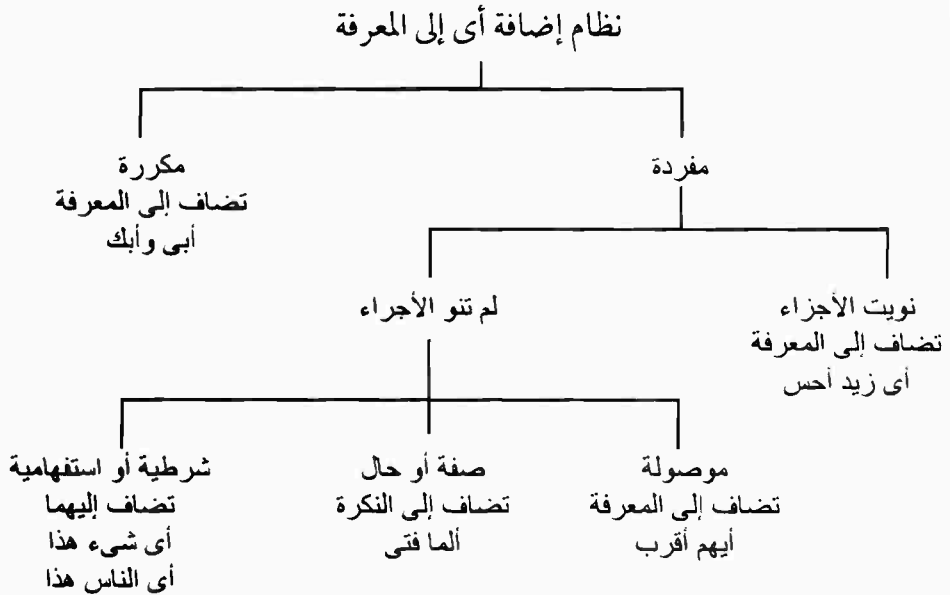
نظام الإخبار عن المبتدأ



المثال الرابع:

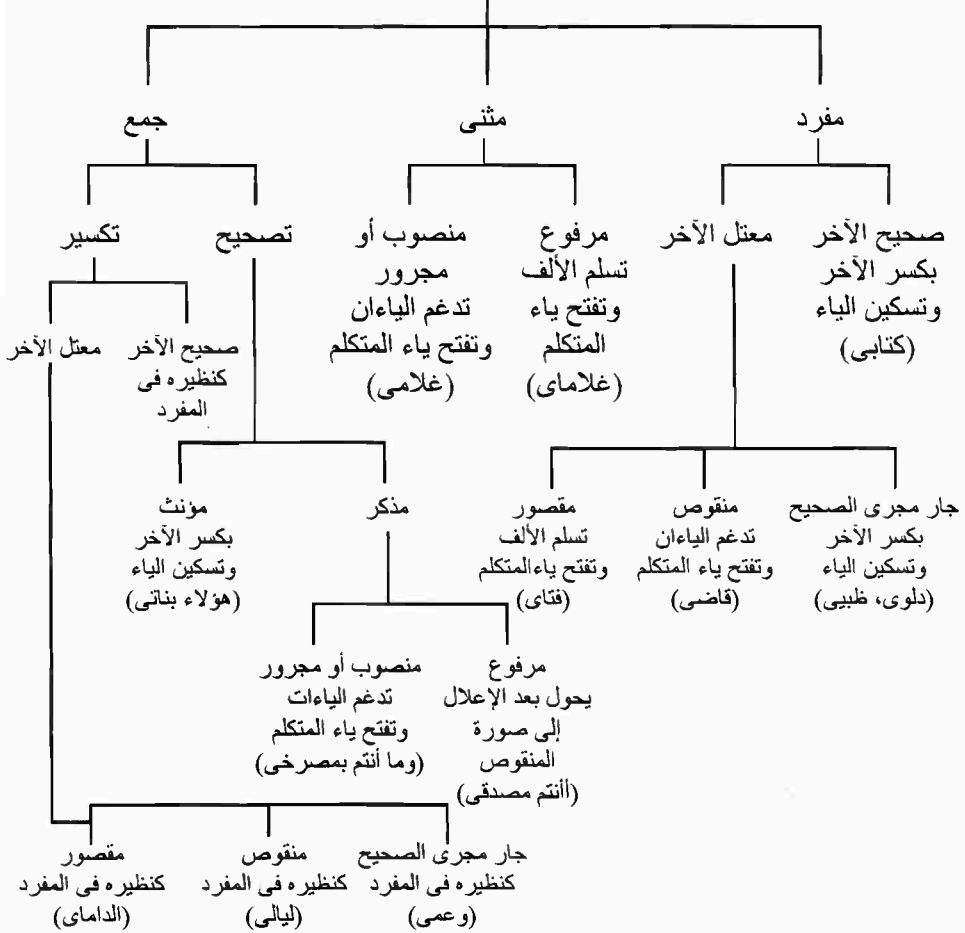


المثال الخامس:



المثال السادس:

نظام المضاف إلى ياء المتكلم



هذا ما قصدت إليه بدعوى درجة التنظيم اللغوى، والذي يخلق النظام إنما هو التوزيع النمطى للاستعمال، والسليقة هى آلية المطابقة للنظام فى الاستعمال. وكلما كان المعلم على ذكر من هذه الطبيعة من طبائع اللغة كان أقدر على الشرح. ويحسن دائماً أن يكون الشرح بعبارات بسيطة غير فلسفية، فلا يلجأ المعلم إلى الأفكار المجردة إلا أن يضطر إليها؛ كحين يسأل عن علة، فإن ذكر العلة فلتكن علة تعليمية لا جدلية كما قال ابن مضاء.

قلت فيما سبق إن الضبط والتوجيه من مطالب التعليم، وقد يكون الضبط والتوجيه في صورة العبارة المعيارية أو القاعدة القياسية، كما يكونان في صورة استعمال الوسائل الإيضاحية السمعية والبصرية. ولعل أقل الوسائل نفقة وأكثرها نفعا في ضبط الموضوع وإحكام التوجيه إلى السليقة هو التعبير عن الأنظمة الفرعية الصغرى للغة (أقصد تفريع المسائل في داخل الأبواب) مثل ما تقدم من عرض الجداول. فليس أدعى للإحاطة بالقاعدة من أن تراها ماثلة أمامك في صورة جدول تتضح به العلاقات بين الأنماط، فلا يثبت من المعلومات إلا ما كان منظوماً في علاقات. أما وسائل الإيضاح الأخرى فلعل أحقها بالعناية الأشرطة السينمائية التي تشتمل على حوار باللغة الفصحى فتقدم للتلميذ الصواب والمناسبة في وقت معاً. وتخرج اللغة الفصحى من محبسها في المكتبات وفصول الدراسة إلى فسحة الحياة النابضة، فيقف التلميذ منها (ولو لفترة واحدة كل أسبوع) موقفه الذي تهيأ له في طفولته الأولى بالنسبة للغة المنشأ؛ ومن ثم يكون وصوله إلى استضمار السليقة أسرع وأكفاً. غير أن هذه الوسيلة باهظة التكاليف حين يكون لكل فرقة في كل مدرسة نسختها منها. أما معامل اللغات فهي دون ذلك في النفع؛ لأن مجرد الاستماع بغير الرؤية إن أدى إلى الصواب فلن يعين على الوصول إلى المناسبة. أضف إلى ذلك أن العين أبلغ في التعليم من الأذن.

وينبغي أن تكون للمعلم عناية كبرى بالتدريب والتمرين؛ لأن عرض القواعد بمفرده لا يؤدي إلى نتيجة، إلا إجادة التحليل مع العجز عن صحة الأداء فلا يأتي كسب المهارة في الاستعمال إلا من خلال الممارسة. وما دامت اللغة الفصحى ليست لغة البيت ولا لغة السوق فإن الطريق الوحيد إلى الممارسة هو ما يشتمل عليه برنامج الدراسة من ساعات التدريب. فهناك دروس المحادثة، والإنشاء الكتابي، والمطالعة الجهرية أمام التلاميذ، ثم النشاط المدرسي في صورة التمرين على المناظرة، والخطابة، والمحاضرة. كل ذلك من شأنه أن يعين على استضمار السليقة، وأن يكسر حاجز الخوف من صعوبة العربية التي اتهمت بها ظلمًا وعدوانًا. كل ما هنالك أننا

بحاجة إلى المعلم الواعى بدوره والفخور بمهنته والمتحمس لعمله بغية الوصول إلى هذه الغاية. أما الاختبار والامتحان فينبغى أن نبتعد بهما عن طابع الحفظ والاستظهار إلى طابع شحذ فاعلية التلميذ والكشف عن مدى استظهاره للسليقة. ولا ينبغى للامتحان أن ينصب على القواعد والأحكام، كما لا ينبغى أن تكون الأسئلة لطلب الإجابة بنعم أو بلا؛ توقيًا لحكم الصدفة في التقييم. وإنما ينبغى أن يطالب التلميذ بتعيين التركيب الصحيح وغير الصحيح، وأن يضبط بالشكل، وأن يكون العبارة من كلمات مبعثة، وأن يملأ المسافات البيضاء في السياق بكلمات مناسبة، وأن يحول العبارة من المفرد المذكور إلى غيره ويصف التعبير الذى تم، وغير ذلك من اختبارات السليقة لا الذاكرة.

وقد يسأل البعض عند تكوين البرنامج؛ بأى الأبواب نبدأ؟ وكل إجابة على هذا السؤال مهما كانت لا بد من أن تحمل عنصرًا من الصدق والصلاحية. ذلك بأن النحو نظام كما سبق أن ذكرنا، وكل نظام يصدق عليه أنه لا يُعرف جزؤه إلا إذا عرف كله. ولذا فمهما بدأت بالجزء الذى تظنه أولى بأن تبدأ به فإن النتيجة ستكون هى هى. فلن يكون تعلم النحو إلا من خلال تناول النحو كله. ومع ذلك نجد الناس مغرمين بالمفاضلة بين الاختيارات المختلفة، ولا شك أننى أفاضل أيضًا بين الاختيارات ولاسيما فى هذا المجال المهم. وإذا كان لى أن اقترح ترتيبًا لحقائق النحو فإن أفضل ما أفكر فيه أن أبدأ أولًا بالتفريق بين أنواع الجمل؛ فأقسم الكلام إلى خبر وإنشاء، ثم أقسم الخبر إلى إثبات ونفى وتوكيد، ثم أقسم الإنشاء إلى طلب وغير طلب. ولكننى لا أدعو إلى مواجهة التلميذ بهذا التقييم المضبوط من البداية، وإنما أدعه أولًا يتعرّف من النصوص على أنواع الجمل تحت العنوان الجذاب (أى بلفظ "الأساليب"). ثم أدخل بعد ذلك فى تقسيم الكلام والتعرّف على الأقسام ووظائفها من خلال الأمثلة والنصوص المختارة، فإذا فرغ التلميذ من معرفتها تقدمنا إليه بمفهوم الجملتين: الاسمية والفعلية. ثم الجملة الأصلية والجملة الفرعية، ثم أختار من أبواب النحو تلك الأبواب التى تشتمل على إسناد كالمبتدأ

والخبر وكالفعل والفاعل ونائب الفاعل، ثم أختتم البرنامج بالمنصوبات والمجرورات والتوابع، ثم أنهى أخيراً بالعبارات ذات الحذف الواجب كالاختصاص والمصدر النائب عن فعله والتحذير والإغراء. أما الزمن فيدرس منه خلال الأفعال، وأما الظواهر السياقية كالتوصل للنطق بالساكن وكسرة التخلص من التقاء الساكنين والوقف والإعلال والإبدال، وهلم جرا فكل ذلك يستنبط من سياق النص؛ لأنه لا يكون إلا في السياق، وفلسفة هذا الاختيار كما تبدو واضحة هي الاتجاه من التركيب إلى التحليل، على عكس اتجاه عمل الباحث تماماً.

بهذا كله يمكن في رأيي أن نصل بالتلميذ إلى استظهار السليقة، ولكن هذه السليقة نفسها تختلف من فرد إلى فرد؛ فليس لها مقياس كمى ثابت. وحين نشير إليها بالنسبة إلى اللغة في عمومها لا نستطيع أن ننسبها إلا إلى شخص مثالي في مجتمع متجانس، والشرطان كما نرى من الأمور المجردة. وهذه السليقة تمنح صاحبها قدرات خاصة على التعرف على الصواب والخطأ بمجرد سماعه، وتعطيه نظرة نافذة إلى تمييز اللبس والوضوح. وعلى إدراك العلاقات بين الجمل في السياق بحيث يدرك الأصل منها والفرعى، وأخيراً تجعل استطاعة صاحبها أن يدرك وحدة المعنى مع تعدد الأساليب الموصولة إليه. وهذه القدرة الأخيرة هي التي بنى عليها النحو التوليدى بنوعيه. وحدّها كما سبق أن أشرت أنها استضمرت للأصول التي يتم بحسبها الاستعمال، والتي يعبر عنها النحاة بقواعدهم، وذلك للوصول إلى آلية الأداء وتلقائية الصواب والمناسبة. فالسليقة ليست هي القواعد وإنما القواعد هي التي تعبر عنها. والأداء الذي ينتفع بالسليقة ويعين أيضاً على استضمارها يتحقق في صورة الكلام كما يتحقق في صورة الاستماع المصحوب بالتعرف. فأما الكلام فالذي ينسبه المحدثون إلى أدائه كبير الشبه بكلام عبد القاهر وفي دلائل الإعجاز إذ يتكلمون عن عوامل يرتبونها كما يلي:

١. Ideation والمقصود به مفهوم البنية العميقة قبل الأداء.

٢. Storage والمقصود به اختزان العناصر التي يمكن أن تبنى عليها الجملة.

٣. Planning والمقصود به تخطيط أبواب الجملة قبل النطق بها.

٤. Execution والمقصود به تنفيذ الأداء بحسب التخطيط السابق.

٥. Monitoring والمقصود به مراقبة النفس أثناء الكلام حتى لا يخطئ المتكلم.

والأول شبيه بما يسميه عبد القاهرة "النظم"، والثالث شبيه بالترتيب، والرابع شبيه بالبناء. والمعروف عندهم أن المهارة في الاستماع والتعرف تؤدي بدورها إلى المهارة في الكلام؛ يشهد لذلك اكتساب الطفل للغة. كما أن المعروف أن المدد البصرى للكلام أكثر من السمعى وهذا هو السبب في تفضيل الأشرطة السينمائية على معامل الاستماع اللغوى.

هذا، ويقوم تحليل الأغلاط بدور مهم في تعليم اللغة، ولقد ذكرنا من قبل أن السليقة تنسب إلى متكلم مثالى فى مجتمع متجانس، أما على مستوى الأفراد العاديين المثاليين فلكل واحد منهم لهجة خاصة به (idiosyncratic dialect) تبني على سليقة تختلف قربًا وبعْدًا عن سليقة المتكلم المثالى بحسب الوضع الذى يحيط بالفرد. فإذا كان الفرد تلميذًا فى مرحلة التعلم كانت سليقته الفردية أكثر بعدًا من السليقة الفصحى المثالية. فكل منهما نظام متكامل، ولكنها يتطابقان فى بعض النواحي (ويسمى مجال المطابقة common core ويختلف كل منهما عن الآخر فى نواح أخرى. وهذه النواحي التى تختلف فيها اللهجة الفردية للتلميذ عن السليقة المثالية يجب اكتشافها وجعلها مناط الجهد التعليمى كله. فالجهد التعليمى أولاً وآخرًا هو رَأب هذا الصدع بين السليقة الفردية والسليقة المثالية. ومن هنا يتحتم على المعلم أن يتعرف على طرفى المعادلة، وأكبر وسيلة من وسائل هذا التعرف مراقبة أخطاء التلميذ؛ لأن هذه الأخطاء هى الأعراض الظاهرة لجهات الاختلاف غير الظاهرة. هذه الأخطاء على أنواع:

فمنها الهفوات التى يقع فيها الإنسان بسبب التعب أو القلق أو التردد، والوقوع تحت ضغط ما، وتتمثل هذه الأمور فى الإبدال والنقل والحذف للعناصر اللغوية فى

الجملة. وهذه يمكن أن تحدث حتى للمعلمين أنفسهم فقد يجوز على أحدها أن يقول: < معون التعاهد > وهو يريد أن يقول: "معهد التعاون" أو يقول: "رسالة القراءة" وهو يريد "قراءة الرسالة". ومن ثم لا تفيد في خطة التعليم؛ لأن صاحبها يعرف أنه أخطأ، ويستطيع أن يشير إلى العبارة الصحيحة. ومنها الأغلاط التي يسببها الجهل بنظام اللغة، كالحذف والإضافة وسوء التضام وتشويش الرتبة، وهذه تصدق على المتكلم وعلى السامع كليهما. فكما يغلط المتكلم في كلامه يغلط السامع في سماعه والقارئ فيما يقرأ؛ ومن هنا يصعب عليه الفهم، ومن هذا القبيل تعذر فهم التركيب مع وضوح معانى المفردات، كما أن الأخطاء قد تتعلق بالمفردات كما تتعلق بالنظام؛ فمن ذلك إطلاق اللفظ على غير من هو له دون قصد المجاز كأن تسمى القارب الصغير سفينة أو تسمى البغل فرساً أو تسمى الحقل بستاناً. ومنه أيضاً استعمال اللفظ استعمالاً أسلوبياً خاصاً، وقد يكون الخطأ مقصوداً في هذا النوع فيكون مداراً للفكاهات اللفظية، كأن يقال مثلاً "من يضبط متلبساً بالتبول في الطريق يعاقب بغرامة مائة درهم مع مصادرة الجهاز". فالفكاهة هنا في كلمة الجهاز، وفي نسبة المصادرة إلى مفهوم اللفظ لا إلى اللفظ نفسه؛ لأن كلمتى المصادرة والجهاز كثيراً ما تأتيان في تركيب إضافي.

ويستطيع المعلم أن ينتفع بهذه الأخطاء في توجيه التلميذ وتدريبه على الصواب فيما يتصل بنقط الخلاف بين لهجته الفردية والبنية المثالية، ما يستطيع واضع البرنامج أن ينص على التدريب في هذا المجال.

والله ولى التوفيق.

المعجم التاريخي

البنية وطريقة التحضير

من المعروف لدى المتخصصين في علوم اللغة أن اللغة كالكائن الحي تولد وتنمو وتعاني وتموت، ويمكن عند تناولها أن يتجه النظر إلى حالتها الحاضرة اتجاهها وصفيًا، أو يتجه إلى طرق اكتسابها وتعلمها اتجاهها معياريًا، أو يتجه إلى تطورها من عصر إلى عصر اتجاهها تاريخيًا، وفي كل من هذه الاتجاهات يمكن لدارس اللغة أن يعتمد على الجانب الاجتماعي حينًا والنفسي حينًا آخر والتداولي حينًا ثالثًا، وهلم جرا. والمعروف أيضًا أن تاريخ أى لغة إنما هو انعكاس لتاريخ المجتمع الذى يحيا بها ويقوم عليها. فالمجتمع الحى لا بد أن تنعكس حيويته على لغته، فتكون لغة حية، والمجتمع الضعيف ينعكس ضعفه على لغته فتصبح هذه اللغة عرضة للمؤثرات اللغوية الخارجية، فيؤدى ذلك فى العادة إلى فساد نظامها، وضعف اطراد مسالكها وطرق تركيبها، وإلى قصورها عن التعبير عن المعانى الشريفة، وانحطاطها عن مستوى القدرة على بناء الحضارة والتقدم.

ولو نظرنا فى الوقت الحاضر إلى مختلف اللغات فى العالم لوجدنا بعضها موضع اهتمام عالمى والبعض الآخر لا يحظى بمثل هذا الاهتمام. فاللغة الحية هى التى تحظى بالاعتراف بها فى الداخل والخارج، وبالترحيب باستعمالها فى مختلف هيئات النشاط العالمى. انظر مثلاً إلى جملة ما تستعمله الأمم المتحدة والوكالات الأخرى

من اللغات، وستجد في ذلك دليلاً - لا يخطئ - على حيوية الشعوب التي تنسب إليها هذه اللغات. فهي موضع اهتمام بها، واعتراف بموقعها في معترك الحياة الكونية، سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد أو العلم أو الفن، أو في كل ذلك وفي غيره.

ولقد حظيت اللغة العربية باهتمام الأمم المتحدة فأصبحت إحدى لغات هذه المنظمة، وكانت مؤهلاتها لاحتلال هذا الموقع كما يلي:

١. أنها لغة الحضارة الإسلامية وما خلفته الأجيال من تراث هذه الحضارة المهمة.

٢. أنها لغة اثنتين وعشرين دولة عربية لكل منها أهميتها في مجال ما من مجالات الحياة.

٣. أن لكل هذه الدول المذكورة نوع اهتمام بهذه اللغة، إما لأسباب سياسية أو علمية أو اقتصادية أو غير ذلك.

٤. أن المد الإنتاجي في مجال اللغة والأدب والدين باستعمال اللغة العربية لا يمكن إنكاره.

٥. أنها واضحة المعالم نحويًا ومعجميًا، ومن ثم يقوم تعلمها على أسس مدروسة.

٦. أن تعدد الدول العربية - ولكل منها استقلالها وكيانها - كان سببًا في ثروة وسائل الإعلام العربي مقروءًا ومسموعًا تبعًا لكثرة هذه الدول، وفي تنوع اتجاهات هذا الإعلام، مما جعل الراغبين في الاطلاع على الوضع العربي تتضاعف أعدادهم، وفي ذلك انتشار للغة العربية أيضًا.

٧. أن الأمة الإسلامية تبعث أبناءها للتعلم إلى الدول العربية، فتكون اللغة العربية لغة تعلمهم. فهي لغة القرآن الكريم ولغة الإسلام والتراث الإسلامي. فإذا عاد هؤلاء الطلاب إلى بلادهم نقلوا ما تعلموه إلى أقوامهم

بواسطة اللغة العربية أو الترجمة منها إلى لغاتهم، فيكون الفضل في الحالتين للعربية.

تلك هى الأسباب التى جعلت اللغة العربية ذات انتشار واحترام فى عالمنا المعاصر، ولكنّ هناك أسباباً أخرى تدعو للإشفاق على مستقبل هذه اللغة، وإلى ضرورة العمل على خدمتها ووقايتها من عوامل التدهور حفاظاً على صالح الشعوب العربية والإسلامية على حد سواء. يعود بعض هذه الأسباب إلى موقف الدولة من اللغة وبعضها الآخر إلى موقف أفراد الشعب. وذلك على النحو التالى:

أولاً - فيما يتصل بموقف الدولة:

١. سوء حالة التعليم فى مدارسنا القومية فيما يتصل أولاً بمناهج المقررات الدراسية وما يتصل ثانياً بالدروس الخصوصية.
٢. ترحيب الدولة بإنشاء دور التعليم الأجنبية كمدارس اللغات والجامعات المختلفة اللغات مما يجعل العناية باللغة القومية شبه مفقودة فى هذه المدارس والجامعات.

ثانياً - ما يعود إلى موقف أفراد الشعب هوشان المدارس والجامعات:

١. نسبة الأميين بين أفراد الشعب تحول بين الجمهور وبين استعمال اللغة العربية، ومن ثم إلى اللجوء إلى استعمال اللهجات العامية فى مناسبات الاستعمال الفصيح.
٢. محاولة بعض المثقفين أن يبرهنوا أثناء الكلام على وضعهم الثقافى المهم بتطعيم كلامهم العربى بألفاظ أجنبية بقصد التعالى على سامعيهم فتنشر العدوى منهم إلى غيرهم.
٣. ما يقع فيه رجال الأعمال من الإعلان عن منتجاتهم ومصطلحاتهم وعناوين منشآتهم باللغات الأجنبية فيوحدون بذلك دون قصد بأن قيمة اللغة العربية لا ترقى إلى مستوى نشاطهم، أو إلى عجز اللغة العربية عن تقديم ألفاظ تؤدى هذا المطلب.

لقد قدمت اللغة العربية في تاريخها أوضح الأدلة على قدرتها في مجال بناء الحضارة الإسلامية، وعلى صلاحيتها أن تقدم من المصطلحات ما يجعلها قادرة على نقل التراث اليوناني مع ما يتطلبه هذا النقل من مرونة في الصياغة الصرفية والصوتية للألفاظ الاصطلاحية المنقولة عن طريق الترجمة أو التعريب هذان النوعان من استخدام اللغة ربما كانا أكثر صور النشاط اللغوي كشفًا عن التطور التاريخي للغة العربية، وللمجتمع الذي يتكلمها. نحن نجهل مثلاً أن جالية يهودية كانت تعيش في منطقة الخليج في الجاهلية، وأنها كانت ميسورة الحال وأن رجلاً من هذه الجالية يسمى بنيامين كان يملك سفناً يستعملها في نقل التجارة. ولكن هذا يكشف لنا عن هذه الواقعة في معلقته إذ يقول:

كأن حدود المالكية غدوة خلايا سفين بالنواصف من رد
عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طوراً ويهتدى

فتراه يعرّب "بنيامين" إلى "ابن يامن"، فيكشف عن جانب من جوانب طوعية اللغة العربية، وإذا كانت قراءة التراث تكشف بهذه الطريقة عن شيء من تاريخ مفردات المعجم العربي فلتكن هذه القراءة هي الوسيلة الأولى لضبط المنهج المطلوب للكشف عن هذا التاريخ، وعن إنشاء المعجم التاريخي للمفردات العربية. ومن الواضح من قراءة ما بأيدينا من معاجم اللغة العربية أن هذه المعاجم قد عנית أولاً بالفصاحة واطراد الاستعمال وبعض محدود من عصور اللغة هو عصر الاستشهاد، وأن هذه المعاجم لم يكن لها ما يكفي من العناية بتاريخ الكلمة المفردة ولا بمنشئها وتطورها، ولا بشرحها والاستشهاد لها في بعض الحالات. ومن صور شرح المفردات مثلاً أن يقال في شرحها:

١. هي لغة ٢. لغة قوم ٣. نبات معروف

٤. ماء لبنى فلان ٥. ويقال إنه كذا ٦. ضرب من الشجر

٧. اسم موضع ٨. اسم رجل وهلم جرا.

* ومثل هذه العبارات تقصر عن أداء أى فائدة أكثر من أن اللفظ المذكور يدل على لهجة أو نبات أو ماء أو نوع من الشجر غير معين أو موضع غير محدد أو رجل أى رجل وبهذا القصور يصبح وجود المعجم وعدمه على حد سواء من حيث المداخل المذكورة؛ لأن هذه المداخل ستظل مفتقرة إلى الشرح والاستشهاد. أما المعجم التاريخي فإنه لا بد أن يشتمل على ما يؤهله لأن يكون معجمًا وما يؤهله لأن يكون تاريخيًا في الوقت نفسه. ومن ثم يلتبس فيه أن يؤدي الوظائف التالية:

* ضبط نطق المدخل. ويجرى ذلك في المعاجم الأجنبية بواسطة الكتابة الصوتية، أما في المعاجم العربية فيتم بواسطة الإشارة إلى توالي حركات النطق، مثل قولك: "بفتح فضم إلخ، وإشارة إلى أصل الاشتقاق.

* ذكر انتهاء الكلمة إلى قسم من أقسام الكلم، كأن يقال: "اسم أو فعل إلخ".

* تحديد الطابع الصرفي للفظ، كأن يقال في صدد الفعل: إنه متعد أو لازم، وفي لفظ على وزن: فعل (بفتح فسكون) إنه يدل على مصدر (كقول) أو على صفة مشبهة (كشهم).

* بيان انتقال دلالة اللفظ من عصر إلى عصر، ومن لغة بعينها إلى اللغة المدروسة بيان الوقت (أو القرن) الذي استعمل فيه اللفظ الطارئ لأول مرة، ولا يتم ذلك إلا من خلال الاطلاع على نصوص التراث بأنواعها المختلفة.

* الإشارة إلى ما صادقه اللفظ في تاريخ استعماله من مفارقة معجمية بينه وبين الألفاظ الأخرى في السياق نفسه، وما إذا كانت هذه المفارقة كانت سببًا في الرفض أو في المجاز.

* إيراد الألفاظ التي تشارك المدخل الحاضر في أصل اشتقاقه حتى يتبين ما إذا كانت هناك مشاركة في الإطار العام للمعنى أو لم تكن.

* إذا كانت نسبة اللفظ إلى المعنى قد ترتبت على ظرف تداولي معين في أول أمرها فإن شرح المعنى ينبغي أن يوضح ذلك وأن يذكر تاريخه.

* من الأفضل عند بيان العوارض التى تعرض للنصوص وتكرر مع مداخل المعجم أن تتم الإشارة إليها بواسطة الرمز طلباً للاختصار. من ذلك "س" بدلاً من اسم و"ف" بدلاً من فعل و"ق" بدلاً من قرن)..... إلخ.

ولن تتسع هذه المساحة الضيقة لإيراد مجموعة الرموز التى يمكن استعمالها فى هذا الشأن لكثرتها، ولكن من الممكن أن نرفق بهذه العجالة ببيان منهج المعجم التاريخى ما يسميه المعجم الإنجليزى التاريخى:

The Oxford English Dictionary

الموصوف بأنه

A New English Dictionary On Historical Principles Volume V H – K

وذلك بإيراد صورة لصفحتى المختصرات ثم صفحات مادة Image وما تفرع منها، لعل ذلك يغنى عن الإطالة.

المصطلح النقدي بين العرفية والارتجال

اللغة نظام عرفي مكون من أنظمة فرعية، هي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، وكل من هذه الأنظمة يشتمل على مكونات نظامية تخضع لأصول وقواعد، كل هذه الأنظمة تتصافر من أجل الوصول إلى إنتاج أداء مطرد في حقل الاتصال اللغوي، ولو نظرنا إلى قرائن المعنى لوجدنا بعضها ينتمي إلى النظام الصرفي كبنية الكلمة، والبعض الثاني ينتمي إلى العلاقات النحوية كالاftقار والاختصاص والموقع والمناسبة والارتباط السياقي بين مكونات السياق. واللغة أداة اتصال سمعي أو بصري، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضًا نغمة الكلام وحركات الأعضاء كالإيماء والتقطيب وحركات اليدين إلخ.

والاتصال اللغوي موقف اجتماعي أركانه المرسل والمستقبل والنص والوقائع المصاحبة، وكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هي سياق الموقف بأركانه المذكورة، فيستدل على المعنى المقصود بغرض المرسل واستجابة المستقبل وبالنص والوقائع المصاحبة ونتيجة الاتصال. أضف إلى كل ما سبق قرينة أخرى عبر عنها علماء تفسير القرآن الكريم من قبل بقولهم: القرآن يفسر بعضه بعضًا، وعرفها المعاصرون باسم آخر هو "التناص"، وربما كان من قبيلها أيضًا ما قاله علماء الحديث النبوي الشريف والفقهاء: من أن السنة تفصل ما أجمله القرآن.

واللغة أداة اتصال سمعى أو بصرى، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضاً نغمة الكلام وحركات الأعضاء كاليد والوجه والرأس والكتفين إلخ، والأدب نص ذو وظيفة اتصالية. والاتصال موقف اجتماعى له عناصر لا يتحقق إلا بها، وهى المرسل والمستقبل والنص وسياق الوقائع المصاحبة، وهكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هى سياق الموقف بأركانه المذكورة، فيستدل على المعنى المقصود بغرض المرسل وحالته وموقف المستقبل من الرسالة، ثم سياق النص وسياق الوقائع وأخيراً نتيجة الاتصال.

ولا يكون العرف إلا اجتماعياً يوحد رؤية مشتركة لجماعة ما، ولكن هذه الجماعة قد تكون شعباً كاملاً وقد تكون فئة من شعب ذى فئات متعددة، فالشعب كيان اجتماعى يتعارف على استعمال لغة مشتركة فيتفق على خصوص مبانيها ومعانيها بصورة يمكن أن يعبر عنها النحو والمعجم، وقد يكون التعارف فى حدود جماعة خاصة من هذا الشعب كجماعة المشتغلين بنشاط علمى محدد أو مهنة أو بقعة جغرافية ما إلخ.

ونحن نرى كيف يميز الناس بين لغة العلم ولغة الأدب، وبين لغة المثقفين ولغة العوام، وهكذا، ويميز الناس أيضاً بين الخطاب الدينى والخطاب التجارى الذى يسمعون له لدى إجراء البيع والشراء، وبينهما وبين الخطاب السياسى الذى يستعمل فى الانتخابات العامة، وقد يختلف اللفظ الدال على الشئ الواحد باختلاف المناسبات، مما يبرر القول بأن كل مناسبة منها لها مفرداتها الخاصة REGISTER للدلالة على هذا الشئ الواحد، فمفردات التهئة مثلاً غير مفردات التعزية، ومفردات الاستقبال غير مفردات الوداع، ومفردات كلام الأديب بحسب الاتصال العادى غير مفرداته فى النص الأدبى، من كل ذلك يتضح الفرق بين عرف وعرف.

وإذا أردنا أن نعرف شيئاً عن المعنى الاصطلاحى فسوف نجد من الضرورى أن نلقى نظرة على المقصود بالمعنى فى عمومته وعلى أنواعه وأقسامه، فقد يكون المعنى عرفياً وقد يكون ذهنياً وقد يكون انطباعياً. فأما العرفى فقد ينتمى إلى العرف العام

أو إلى العرف الخاص، وأوضح ما يمثل العرف العام هو المعجم الذى يضم الألفاظ التى تعارف عليها المجتمع ويحدد معانيها ويعدددها ويضع بعضها معاقباً لبعض فى موضعه أو يجعله مجازاً عنه، وكل ذلك فى نطاق الصياغة الأسلوبية، فمثال تعدد المعنى المعجمى ما يلحظه المرء فى الشواهد التالية:

ضرب الأب ابنه	ضرب الله مثلاً	ضرب المسافر فى الأرض
ضرب له قبة	ضرب له موعداً	ضرب أخماساً فى أسداس
ضرب النقود	ضرب الهاتف	ضرب ٥ فى ٦

وهلم جرا.

أما تعدد المعنى الصرفى والنحوى فمثاله معنى صيغة "فاعل"، من المعلوم أن دلالة اسم الفاعل إنما هى الحدوث والتجدد، وأن دلالة الصفة المشبهة هى الدوام والثبوت، فإذا سمعنا عبارة مثل: "كان قائماً يصلى" فهما من لفظ "يصلى" أن لفظ قائماً اسم فاعل؛ لأن الصلاة ستنتضى بعد قليل؛ أما إذا قرأنا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا هُوَ فَايْمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ فإن قيامه سبحانه على النفوس دائم مستمر، وبذلك نفهم أن لفظ قائم صفة مشبهة.

والمعاقبة وضع لفظ فى موضع لفظ آخر بحيث ينتقل من معناه الأصل إلى معنى اللفظ المتروك، مثال ذلك ما نراه فى قوله تعالى: ﴿طه ١﴾ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذْكِرَ لِمَن يَخْشَى ﴿٣﴾ حيث نجد "إلا" تدل على معنى "لكن". وقوله تعالى: ﴿وَاذْلَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَيَقُولُونَ هَذَا أَلْفَاكٌ قَدِيمٌ﴾ حيث تدل "إذ" على التعليل لا على الظرفية، أى: ولأنهم لم يهتدوا به.

أما المجاز فهو ترخص فى المناسبة المعجمية بين مفردات النص. فأصل الإفادة أن يناسب بعض مفردات السياق بعضاً فلا يجوز مثلاً أن يقال: ضحك الحجر الماء، لأن الحجر ليس من شأنه أن يضحك ولأن الضحك لا ينتج الماء، ولأن "ضحك" فعل لازم، أى أن بين المفردات هنا مفارقة معجمية. ولكن المجاز يعتمد عند

الترخص في المناسبة على علاقات بين اللفظ المستعمل واللفظ المقصود تجعل اللفظ المستعمل كأنه تتحقق فيه المناسبة المعجمية، وعندئذ تبدو المسألة وكأنها صورة من صور المعاقبة التي سبق ذكرها منذ قليل، فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ﴾ لاحظنا أن الضلالة لا تصلح سلعة وأن الهدى لا يصلح ثمنًا، وعند تأمل الآية نجد أن المقصود هو مطلق الاستبدال وأن "اشترؤا" عاقب "استبدولوا" (أى حل محله) لأن الشراء عمل من قبيل الاستبدال، فينبهنا مشابهة خففت من وقع المفارقة المعجمية.

كل ما سبق من تناول المعنى كان يدور حول العرف العام، أما من حيث العرف الخاص فإن ما يلحق اللفظ من تعدد المعنى إنما يعود إلى تعدد الأعراف، فلو نظرنا إلى مصطلح "فاعل" مثلاً لوجدنا معناه يختلف في عرف النحاة عنه في عرف علم الجريمة وعنها في علم المنطق. فالفاعل في عرف النحاة اسم مرفوع تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل. وهذا اللفظ في عرف المنطقة ضد القابل، وفي عرف المرافعات هو مرتكب الجريمة.

الفرق بين المعنى العرفي وبين المعنيين الذهني والانطباعي أن المعنيين الآخرين فرديان لا عرفيان، والمقصود بالمعنى الذهني ما يستنبطه الفهم من دلالة الأحداث والمواقف والقرائن الحسية إيجاباً أو سلباً. مثال ذلك ما يستنبطه رجال المباحث الجنائية من تأمل الأوضاع في موقع الحادث بعد وقوعه، وما يشتمل عليه سياق موقف الاتصال من الإيحاءات وحركات الأعضاء والإشارات، وما كشف عنه الأصوليون مما أطلقوا عليه مصطلح: "مفهوم المخالفة"، وما يردده نقاد النصوص عن عبارة "ظلال المعنى". وليس منه مفهوم إشارات المرور ولا إشارات الأعلام بين السفن؛ لأن هذين النوعين من الإشارات يخضعان للعرف الخاص.

والمقصود بالمعنى الانطباعي ما يحسه المرء عند تعرضه لرؤية منظر يثير في نفسه إحساساً معيناً من رضى أو سخط أو رقة أو قسوة إلخ. انظر إلى قوله تعالى:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ لَا يَسْتَلُوكَ النَّاسَ إِلَّا حَقًّا﴾ (البقرة: ٢٧٣). فإله سبحانه وتعالى يدعو إلى توجيه الصدقات إلى هؤلاء الذين لا يسألونها تكريمًا لعفتهم عن السؤال، ويقول جل شأنه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ (٣٩) ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (٤٠) ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَتِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنُّوَصِي وَالْأَفْئَامِ﴾ (الرحمن: ٣٩-٤١) فمعرفة المجرمين بسيماهم تغنى عن سؤالهم. هذا هو الجانب البصرى من المعنى الانطباعى، أما الجانب السمعى من هذا المعنى فمثاله ما يثيره الإيقاع والتنغيم فى نفوس جمهور المشاهدين لحفلات الغناء والموسيقى، وما نجده من راحة نفسية عند قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إلى من يقرأ، ذلك بأن للقرآن إيقاعًا لا تحطئه الأذن، ويبلغ هذا الإيقاع فى بعض المواقع فى النص القرآن درجة من الوضوح لا يغفل عنها إلا من لا إحساس له. من ذلك ما نجده فى قوله تعالى:

﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاتِ﴾	﴿أَكَلًا لَنَا﴾
﴿وَيَحْبُوتُ الْمَالُ﴾	﴿حُبَّاجًا﴾
﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ﴾	﴿دَكَاذًا﴾
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾	﴿صَفَافًا﴾

هذان المعنيان الأخيران (الذهنى والانطباعى) يختلفان عن المعنى العرفى من وجهة نظر ظروف الاستعمال؛ فمجال المعنى الذهنى مثلاً هو الأسلوب، ومجال المعنى الانطباعى هو الإحساس الفردى، وإذا كان العرف من قبيل الثوابت فالأسلوب من قبيل المتغيرات، وإذا كان العرف مفهومًا اجتماعيًا، فإن الأسلوب سلوك فردى، وإذا كان العرف قيدًا على حرية المتكلم، فإن الأسلوب نزوع إلى التحرر من هذا القيد، وإذا كان الالتزام من مطالب العرف فإن التحرر من مطالب الأسلوب، من هنا اختلفت الأساليب قربًا وبعدًا عن استصحاب الأصل وإيغالا

في الترخص في القواعد والتراكيب سعيًا إلى التأثير في الانطباع أكثر من السعى إلى الإفادة، فالأسلوب الشخصي مزيج من الاستصحاب والترخص سواء في اللفظ أو في المعنى، فأما في اللفظ فإن الترخص يكون في القرائن اللفظية بتجاهل وظيفة الأداة أو البنية الصرفية أو إهمال الافتقار أو الاختصاص أو المناسبة المعجمية بين مفردات النص أو الرتبة أو المطابقة بين لفظ ولفظ أو الربط بواسطة الإحالة. وأما الترخص في المعنى فبالإيجاء والإيحاء والمعاني الهامشية وأنواع المجازات إلخ.

دعنا نستشهد أولاً لأنواع الترخص اللفظي لنرى أن الترخص ليس في الشعر والنثر الفني فقط، وإنما هو في آيات القرآن الكريم وفي الحديث الشريف كذلك. فمن الترخص في قيمة الإعراب قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً فى عرانيين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر "مزمل" وحقها الرفع. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّادِقِينَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩). برفع "الصابئون" وحقها النصب. وقوله ﷺ: "إن قعر جهنم سبعين خريفاً بنصب" سبعين وحقها الرفع. هذا عن الإعراب، أما الترخص في الأداة بحذفها فمثاله قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ (البقرة: ١٢٤) أى (أو من ذريتي؟)، واستعمال الأداة في غير معناها كاستعمال "إذ" حرفاً مصدرياً في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (آل عمران: ٨) أى (بعد أن هديتنا). وكذلك استعمال الأداة في معاني متعددة كاستعمال "إن" بسكون النون إما لإفادة الشرط أو النفي أو التأكيد، كما في قول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

فالأداة هنا للتوكيد، ويمنعها أن تكون للنفي دفع التناقض، وأن تكون للشرط دفع تحصيل الحاصل، وقد تحملت الأداة صوراً أخرى تستعصى على الحصر لا داعي لذكرها في هذه العجالة.

أما البنية الصرفية وما يناسبها من صورة الكلمة المفردة فبحسبنا أن نشير إلى قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات: ١٣٠) وكذلك: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ (التين: ٢)، أى إيلياس وسينا. والشاهد على، إعمال الافتقار حذف صلة الموصول في قول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى الأولى يتحدونك، وفي البيت التالى رخصة في الرتبة تتمثل في الشطر الثانى منه وذلك بذكر العاطف والمعطوف قبل أن يذكر المعطوف عليه:

ألا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فالأصل (عليك السلام ورحمة الله). ومن الترخص في الرتبة أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (هود: ٣٨)، أى سخروا منه وهو يصنع الفلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾ (هود: ٤٢) أى نادى وهى تجرى.

والشاهد على الترخص في الاختصاص قوله تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا أَلْعَمَىٰ عَلَى الْمُدْنَىٰ﴾ (فصلت ١٧) بتضمين "استحبوا" معنى "فضلوا"، وتعديتها بحرف الجر مع أن من شأنها أن تتعدى بنفسها. ويبدو الترخص في المناسبة المعجمية في كل ما تشتمل عليه النصوص العربية من صور المجاز والاستعارة، ويؤيد ذلك تعريف الاستعارة الذى يقول: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة بين المعين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى". فإذا قلنا: (ألقى الأسد خطابًا في جنوده) فالمعنى الأصلى للفظ الأسد هو الحيوان المفترس المعروف، والمعنى الآخر هو القائد والعلاقة الشجاعة والقرينة الخطابة ونسبة الجنود إلى الأسد، وكل ذلك يشتمل على المفارقة المعجمية لا على المناسبة المعجمية.

والشاهد على الترخص في المطابقة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْرَوْنَاهُ إِلَى الْمَلَأِ وَهِيَ دُحَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْتِ أَطْوَعَا أَوْ كَرِهَا قَالَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا بَيْنَا وَبَيْنَ﴾ (فصلت: ١١)، إذ لم تقولا طائعتين. ومن

شواهد الترخص في الربط بالإحالة الإضمار لغير مذكور سابق كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَاهُ اللَّهُ النَّاسُ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ (النمل: ٦١) أى ظهر الأرض. ومثله ما في قول الشاعر:

يقولون لى فيك انقباض وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجماً
فالقائلون لم يسبق ذكرهم ولكن هذا القول لا يكون إلا من أصحابه فلا لبس
ولا غموض.

كان ذلك شأن الترخص في القرائن اللفظية، أما القرائن المعنوية (الذهنية والانطباعية) فمجالها توجيه الدوال غير العرفية إلى إحداث مؤثرات أسلوبية موجهة إلى مستقبل النص في قنوات اتصالية معنية كالحكاية والإيحاء والإيحاء ونحو ذلك، من ذلك ارتجال مفردات تدل بجرسها على ظلال المعنى المراد كالذى نجده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ۖ طَعَامُ الْأَيْمِ ۖ﴾ (الدخان: ٤٣-٤٤). فهذه الشجرة لا وجود لها في عالمنا هذا لأنها ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ۖ﴾ (١٦) طلعها كأنه. رءوس الشَّيَاطِينِ ﴿ (الصفات: ٦٤-٦٥) أى أن اللفظ مرتبط لما فيه من دلالات صوتية. فالكلمة مركبة أولاً من الزاى والقاف للدلالة على ارتباطهما بالفعل "زق" في قولنا: (زق الطائر فرخة) دلالة على الإطعام، ثم إن الإطعام هنا تصحبه صعوبة الإساغة للطعام وبلعه، ويعنى ذلك بقاء اللقمة في الفم مدة أطول مما ينبغى بدليل تشديد القاف وهو أطول من الإفراد، وطول الواو التي بعدها، مما ينسجم مع الدلالة على صعوبة البلع. وأخيراً تأتى الميم وفي نطقها ضم الشفتين وهو وضع لا يكون البلع إلا مصاحباً له. فالأمر كله من قبيل المعنى الانطباعي.

أما الاستعمالات الأخرى للقيم الصوتية فمن أمثلتها ما في قوله تعالى: ﴿مَالِكُ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ (التوبة: ٣٨) إذ جاء الفعل

"اثاقلتم" بالثاء المشددة بدلاً من توالى التاء والثاء في "ثاقلتم" بقصد الدلالة على المكث والتباطؤ الذى يوصى إليه ما يمتاز به طول رخاوة الثاء المشددة. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ في معرض الكلام عن مجرد تسلق السور، والاحتفاظ بها في الفعل "استطاعوا" في معرض خرق السور الحديدي؛ لأن التسلق يتطلب جهداً أقل من جهد الخرق. ومن ذلك استعمال ظاهرة التفعيم للدلالة على التأكيد كما في قوله تعالى في معرض الكلام عن خلق الأرض: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (النازعات: ٣٠) ولكنه عند القسم جاء بالفعل نفسه بتفعيم الدال حتى تحولت إلى طاء، وذلك إذ يقول: ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَّهَا﴾ (الشمس: ٦). أضف إلى ذلك ما نجده بين كلمات النص ذوات المعانى المختلفة من جناس عند تجاورها في السياق كما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (١٩) ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (العنكبوت: ١٩-٢٠)، وكذلك: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ (٥٣) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: ٥٣)، ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارٍ يُوفِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ (التوبة: ١٠٩) (إذ يتوالى في السياق لفظان على صورة (فنهارة فانهار)، وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ (الرعد: ١٧)، وهلم جرا.

وقد تنصب الخيارات الأسلوبية على المعنى بصور مختلفة للفظ الواحد؛ فلو أخذنا لفظ "أم" مثلاً لهذا التعدد في المعنى الأسلوبى لوجدنا ما يلي:

١. المعنى الإرشادى الأصلى الذى يتحقق بتعريف لفظ "أم"،

٢. المعنى الاستدعائى الذى يشتمل على الفروع التالية:

* المعنى اللزومى الذى يشمل الحمل والولادة.

* المعنى الأسلوبى الذى يشمل تعديل لفظ "أم" إلى ماما ومامى إلخ.

* المعنى العاطفى الذى نلمحه في عبارة: "مصر أمنا"،

* المعنى الانعكاسى المنفر كالشتائم المشتملة على لفظ الأم وكوصف الخمر بأم

الكبائر.

* المعنى التواردى الذى تظهر به الكلمات التى ترد مع لفظ "أم" مثل: لبن الأم وحنان الأم والأم الرءوم.

٣. المعنى البؤرى الذى تتحدد معه بؤرة الاهتمام بمضمون اللفظ بواسطة أمور منها التقديم والتأخير والتأكيد والتكرار كما فى حديث: «من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أبوك»، إذ صارت الأم بالتكرار فى بؤرة الانتباه.

نفهم من هذا أن غاية النقد هنا هى تحديد القيمة من خلال الحس والانطباع (الحدس)، وأن الحس يركز على المعطيات التى تدركها الحواس فى الاتصال كما يحوم الحدس حول الإيحاء والرمز والإيحاء والمعانى الهامشية المختلفة. ذلك بأن الناقد فى نهاية الأمر مخاطب، ولكنه مخاطب من نوع خاص. ومن شأن المخاطب أن يفك شفرة الرسالة التى صدرت عن المتكلم ليصل إلى مقاصدها المغيبة، ولكنه حين يفعل ذلك يعيد صياغتها بالحس والحدس. أما الحس فمرجه إلى الملاحظة والتأويل. وأما الحدس فمرجه إلى الانطباع الفردى. وفى الحالتين كليهما لا يأمن الناقد أن يسىء فهم مقاصد المتكلم نظرًا لما يطبع التراكيب اللغوية من إمكان اللبس، وما يطبع التأويل والتأثر من عدم الخضوع للضبط والمعيار. فأما إن تراكيب اللغة عرضة لللبس فواضح من أن المصدر المضاف قد تكون إضافته إلى فاعله أو إلى مفعولة، فإذا قلنا مثلاً: زيارة الأصدقاء تسعد النفس، فلسنا ندرى من النظر إلى التركيب فقط ما إذا كان الأصدقاء هم الزائرين أم المزورين. وإذا قلت: زرت ابن عمى فى بيته، لم يدر السامع من مجرد التركيب ما إذا كان البيت لابن عمى أو لعمى. وقد يختلف معنى المنطوق عن معنى المضمون كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)؛ فالمنطوق نهى عن الموت والمضمون أمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت. وقد يكون المطوق إخباراً والمضمون تكليفاً كما فى قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨). وأما أن الحدس يستعصى على الضبط فدليله سوء التفاهم فى الاتصال.

سبقت الإشارة إلى أن المصطلح النقدي (وهو موضوع الدراسة) ينتمي إلى عرف خاص هو عرف الدائرة التي تستعمله، والعرف الخاص نوع من العهد الذهني الذي يخصص المدلول. فأنت إذا عازمت على الخروج فسألك أحد أفراد أسرتك: إلى أين أنت ذاهب؟ فقلت: إلى الكلية، فإن السائل سيفهم من إجابتك أنك تشير إلى الكلية التي تنتمي إليها، وليس إلى غيرها من كليات الجامعة، وذلك لما بينك وبينه من فهم مشترك لمعنى اللفظ عند إطلاقه، ذلك الفهم المشترك هو العهد الذهني الذي تنسب إليه "ال" العهدية في هذا المثال، والأمر شبيه بذلك إذا قلت: أنا ذاهب إلى الصلاة، فإذا كنت مسلماً فهم السامع من اللفظ معنى، وإن كنت غير ذلك فهم منه معنى آخر يشمل هيئة الصلاة ومكانها وذلك بالعهد الذهني أيضاً، وكما اختلف العهد الذهني في فهم "الصلاة" نراه يختلف في فهم "الفاعل" في عرف النحاة عنه في عرف المناطق وعنها في المرافعات. وهذا هو المقصود بالعرف الخاص الذي لولاه لتطرق اللبس إلى اللفظ الاصطلاحي.

واختلاف نوعي العرف هو السبب في اهتمام علماء السلف عند التعريف بالمصطلح بذكر الفرق بين معنيه (لغة واصطلاحاً)، فأنت ترى في شرح المعنى الاصطلاحي للصلاة مثلاً قولهم: "الصلاة لغة الدعاء. قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (أى ادع لهم) ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾. واصطلاحاً أقوال وأفعال مخصوصة". ومعنى هذا أن اللفظ قد انتقل من العرف العام وهو الذي تستعمل اللغة بحسبه في الحياة اليومية إلى عرف يجمع بين طائفة من الناس يشتركون معاً في اهتمامات خاصة.

غير أن ما التزم به السلف من ذكر المعنى العرفي العام للمصطلح أمر لا لزوم له. لأنه لا يلزم أن يكون المصطلح منقولاً عن الاستعمال العرفي العام، بل يمكن له أن يكون مرتجلاً. وفي المصطلحات المستعملة في التراث نفسه نجد ما هو مرتجل. يقول الجاحظ في (البيان والتبيين) (١/١٥٣): "ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين

كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء؛ وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذا قالوا: العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشى، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك".

وأكثر من ذلك أن ارتجال المصطلحات لا يلزم فيه أن يكون المصطلح من مفردات المعجم. بل إن الرياضيات والمنطق الرياضى ونحوهما من فروع العلم تستعمل الرموز دون مفردات المعجم، وحسبنا أن ننظر إلى دلالة (س) و(ص) على كميات مجهولة، وكذلك ما تدل عليه الرموز المنطقية التالية:

إما وإما	(V)	النفي	—	دالة المحمول	F
دالة القضية	F(X)	التضمن		سور كلى	X
التكافؤ (=)		التضمين		سور جزئى	
عضو فى (E)		اتحاد مجموعتين	U	تقاطع مجموعتين	
يحتوى		مجموعة فرعية	C	عنصر من	
يتنافر مع	/				

وليس واحد من هذه الرموز عرفاً عاماً أو واحدة من مفردات اللغة تحول بها الاصطلاح إلى الاستعمال العرفى الخاص. ولا مشاحة فى الاصطلاح. وينبغى أن لا يتعدد مدلول المصطلح فى عرف خاص بعينه كعرف النحاة أو النقاد، وإلا كان هذا التعدد سبباً فى البلبلة والتردد فى الفهم. فمثال تعدد المعنى للمصطلح النحوى الواحد ما يلى:

١. المفرد:

* ما ليس مثنى ولا جمعاً.

* ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

* ما ليس جملة ولا شبه جملة.

* ما ليس مشدداً.

٢. الجامد:

* ما لم يشتق من غيره كالأدوات والضمائر إلخ.

* الفعل الذى يأتى على صورة واحدة، كعسى وليس.

٣. الصفة:

النعت

* الوصف (وصف فاعل أو مفعول أو الصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل)

وهذا التعدد فى معنى المصطلح عيب منهجى يستحق التصويت.

وعكس ذلك ما نراه فى مصطلحات النحو؛ إذ يتحد القصد ويتعدد المصطلح.

من ذلك ما يمكن أن يوضع تحت عنوان اصطلاحى واحد هو "الإغناء" أو "المعاقبة"، ولكنه وضع تحت العديد من المصطلحات على النحو التالى:

- | | |
|---------|-------------------------------------|
| أى يغنى | ١- حروف الجر ينوب بعضها عن بعض |
| " " | ٢- ينوب المفعول به عن الفاعل |
| " " | ٣- كل وبعض ينوبان عن المفعول المطلق |
| " " | ٤- الفاعل يسد مسد الخبر |
| " " | ٥- الحال تسد مسد الخبر |
| " " | ٦- أن وما بعدها سدت مسد مفعولى ظن |
| " " | ٧- "يا" حلت محل "ادعو" |
| " " | ٨- "ما" نافية بمنزلة "ليس" |
| " " | ٩- منصوب التعجب مشبه بالمفعول به |
| " " | ١٠- ضمن معنى القول دون حروفه |
| الإغناء | ١١- تنوين العوض |
| " " | ١٢- ترك أغنى عن "ودع" |

وليست البلاغة بعيدة عن فكرة تعدد المصطلح. خذ مثلاً المصطلحات التالية:

المعاظلة - المبالغة - الحشو - الازدواج - الإشارة - الإضرار - التضمين - التعريض - وغير ذلك من المصطلحات. أما ما يصعب تحديد معناه من مصطلحات البلاغة والنقد الأدبي بصفة أعم فمنه الجهامة والكزازة والرونق والدمائة والطلاوة والحلاوة والفجاجة والتعوص والإيغال، كما يتراوح الاستعمال النقدي بالنسبة لمصطلحات مثل الصناعة واللغة واللهجة مما يجعل القارئ عاجزاً عن الفهم الدقيق لما يقال، حاول مثلاً أن تحدد فهماً دقيقاً لقول صاحب الوساطة بين المتنبي وخصومه [٣١٠] وما بعدها: "فيه جهامة سلبته القبول، وكزازة نفرت عنه النفوس، هو خال من بهاء الرونق وعذوبة المسمع، ودمائة النثر، ورشاقة العرض، وقد حمل التعسف على ديباجته، واحتكم العمل في طلاوته، وخالف التكلف بين أطرافه، وظهرت فجاجة التصنع في أعطافه، واستهلك التعقيد معناه، وقيد التعوص مراده". فكل ذلك يطعن في عرقية المصطلح وفي ضبط معناه وفائدة الاعتماد عليه في الإفهام؛ لأنه بهذا يصبح من ألفاظ العرف العام الذي يستعمل المفردات في الاتصال اليومي غير الفنى.

أضف إلى ذلك أن المشتغلين بنشاط لغوى أو نقدي واحد قد لا يتفقون على مصطلح واحد للمفهوم الواحد، وربما شاع ذلك في غير حقل اللغة والنقد من الدراسات الإنسانية. وذلك ما لوحظ فيما نراه من عمل المشتغلين من العرب بتعريب اللسانيات الحديثة من اختلاف المصطلح مع وحدة المفهوم، واستقلال كل منهم بمصطلحه الذى يصوغه نتيجة للترجمة أو التعريب أو الارتجال. وقد لا يكون ذلك مقصوراً على الدارسين من العرب، ذلك أن مصطلحات اللسانيات فى إنجلترا مثلاً أكثر محافظة وعرفية من المصطلحات الأمريكية. وكثيراً ما يصف الدارسون الإنجليز بعض المصطلحات الأمريكية بأنها ارتجال neologism. بل إن تعدد المذاهب الأمريكية أدى إلى انفراد أتباع كل مذهب بصوغ مصطلحاتهم الخاصة.

والفرنسيون أيضا ربما عدّدوا المصطلح من أجل الدلالة على المفهوم الواحد. ففى مقال للأستاذ عبد السلام المسدى عنوانه: "مساهمة الألسنية فى تحديد الأسلوب الأدبى" (جاء فى العدد الثانى من سلسلة الدراسات الأدبية فى معرض تناول "قضايا الأدب العربى". مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - الجامعة التونسية)، عرض فيه لتعدد المصطلح لدى عدد من الأساتذة الفرنسيين للدلالة على مفهوم "الواقع الأصل"، فكان ذلك كما يلى:

الاستعمال الدارج - فونتايناي	L usage ordinaire
الاستعمال المألوف	L usage habtuel
التعبير البسيط	L expression simple
التعبير الشائع	L expression commune
الكلام الفردى - بالى	Le parle individual
الوضع الحيادى - ماروزو	L etat neuter
الدرجة الصفر	Le degree zero
النمط العام - سبتزر	La norme generale
الاستعمال العادى	L usage normal
الاستعمال السائر - ويليك / و فارن	L usage courant
الاستعمال المتوسط - ستاروبنسكى	L usage moyen
السنن اللغوية - تودوروف	Les norms du langage
الخطاب الساذج - جماعة (مو)	Le discourse naïf
العبرة البريئة	Laparle innocente
النمط - ريفاتار	La norme
الاستعمال النمط - دولاس	L usage norme

فهذه ست عشرة صياغة للدلالة على مفهوم واحد هو مفهوم "الاستعمال السائد" يقابلها اثنتا عشرة صياغة للدلالة على الترخيص بالخروج عن الاستعمال السائد على النحو التالي:

الانزياح - فاليرى	L ecart
التجاوز	L abus
الانحراف - سبتزر	La deviation
الاختلال - ويليك / ووارن	La ditorsion
الإطاحة - بايتار	La subversion
المخالفة - تيرى	L infraction
الشناعة - بارت	Le scandale
الانتهاك - كوهن	Le viol
خرق السنن - تود وروف	La violation norms
اللحن	L incorrection
العصيان - أراقون	La transgression
التحريف - جماعة (مو)	L alternation

وهذه المجموعة الأخيرة من المصطلحات الدالة على الترخيص في استعمال قرائن المعنى تقابلها مجموعة أخرى صاغها النحاة العرب من الشذوذ والقلة والندرة ولغة قوم بعينهم والضرورة الشعرية وغير ذلك. غير أن الكفاءة الاصطلاحية في كل الأحوال ينبغي أن تجعل علاقة المصطلح بالمفهوم علاقة واحد لواحد.

المعجم

أنظام هوأم رصيد من المفردات؟

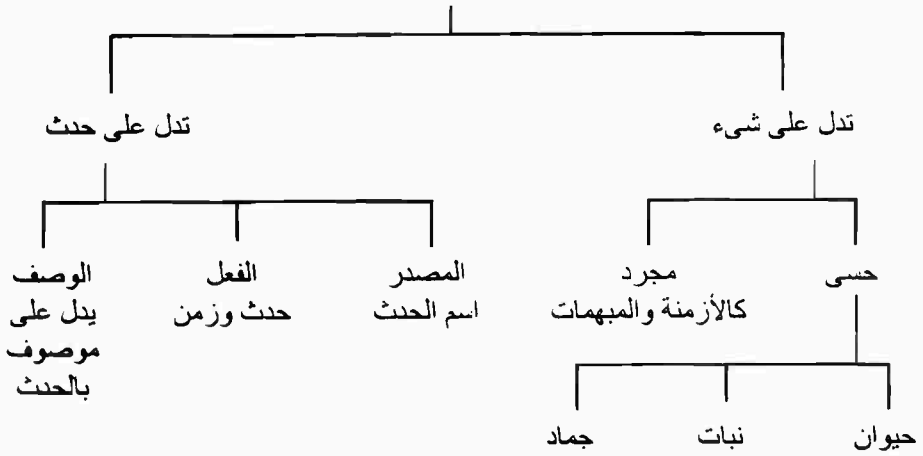
يوصف مفهوم ما بأنه نظام إذا قامت علاقة تكافل بين مكوناته بحيث يتوقف أداء كل منها لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر، في هذه الحالة ينسب للبنية العامة للمفهوم الخاضع للدراسة أنها نظام أكبر، وأن هذه البنية العامة أقسامًا فرعية يعد كل منها نظامًا فرعيًا. ومن الممكن أن نضرب لذلك مثلاً أنظمة الحكم في الدول المختلفة؛ إذ تتألف الدولة من مجلس للوزراء يمثل النظام الأكبر للدولة، ثم ينقسم هذا النظام إلى نظم فرعية هي الوزارات المختلفة الوظائف، ثم تنقسم كل وزارة إلى عدد من الإدارات ذات الوظائف المختلفة أيضًا، وهلم جرا، وتعتمد كل وحدة من وحدات هذه الأنظمة في أدائها لوظيفتها على تخصص غيرها من الوحدات، من ذلك مثلاً أن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم التابعة لوزارة العدل يقع في اختصاص وزارة الداخلية، وأن وزارة الزراعة تعتمد في أداء مهمتها على وزارات أخرى منها وزارة الري، وهكذا يبدو الأمر في شأن اللغة؛ إذ كشف اللغويون فيها عن هيئة النظام، وجعلوا لها نظامًا فرعيًا كنظام الأصوات ونظام الصرف ونظام النحو، وكشفوا تحت كل واحد من هذه الأنظمة الفرعية عن نظم تتفرع منها، ولكنهم عندما تأملوا طبيعة المعجم لم يلحظوا فيه ما يدعو إلى وصفه بأنه "نظام"، وإنما عدوه حشدًا من الكلمات المفردة التي تبدو في صورة رصيد يجري الانتفاع به في الاتصال بمعونة النظم الثلاثة المذكورة: الأصوات والصرف والنحو.

وربما كان هذا الرأى الذى رآه اللغويون فى شأن المعجم مبنياً على نظرهم إلى طبيعة العناصر التى يتكون منها المعجم، وهى الكلمات المفردة ذات المعانى المفردة أيضاً وهى تتغير بحسب المطالب الأسلوبية الفردية. واللغويون يعلمون أن المعنى الدلالى الذى يسعى إليه الاتصال معنى سىاقى غير إفرادى، أضف إلى ذلك أن المعانى المفردة يصيبها الخلط أحياناً عن طريق الترادف أو الاشتراك اللفظى أو التضاد أو بعض الظواهر التى تحول دون الثبات الذى هو جزء من طبيعة النظام. ورأوا كذلك أن محتويات المعجم قد ترفض التصنيف المحكم الذى يبنى عليه النظام، وكانت وجهة نظرهم هذه سبباً فى حكمهم أن المعجم لا يصلح أن يكون نظاماً على نحو ما صلحت النظم اللغوية الثلاثة: الأصوات والصرف والنحو.

هناك نوعان من المعانى المفردة: أحدهما وظيفى والآخر معجمى. فأما المعنى الوظيفى فإنه دلالة العنصر اللغوى على معنى عام مثل معانى الضمائر والإشارات والموصولات، أو على وظيفة سياقية كعلاقة الربط بين عناصر السياق، وهذه هى وظيفة الأدوات وحروف المعانى. فوظيفة حرف العطف هى ربط المعطوف بالمعطوف عليه، ووظيفة حرف الجر تتمثل فى ربط المجرور بالمتعلق. ووظيفة أداة الشرط هى ربط الشرط بالجواب، ووظيفة أداة القسم ربط الجواب بجملته القسم، وهلم جرا. ومظنة مكان دراسة المعنى الوظيفى هى كتب النحو ويندر أن ينص عليها المعجم. وقد عمل بعض النحاة على التأليف فى حقل المعانى الوظيفية كما نرى فى كتب مغنى اللبيب لابن هشام، والجنى الدانى للمرادى، ورصف المبانى للملقى.

أما النوع الثانى من المعانى المفردة فهو المعنى المعجمى الذى تدل عليه الكلمات المفردة ذات الأصول الاشتقاقية والضيغ الصرفية فى الغالب، ومن شأن هذه الكلمات المفردة المذكورة أن تدل على الأشياء والأحداث كما يبدو من التخطيط التالى:

الكلمة المفردة



هذان النوعان (الوظيفي والمفرد) يتضافران للكشف عن المعنى الذى تدل عليه الكلمة المفردة من جهة، وتقوم عليهما وظيفة المعجم من جهة أخرى، على الرغم مما سبق من قولنا إن مظنة الكلام عن المعنى الوظيفي هي كتب النحو. فإذا كان الأمر كذلك فبنا أن نعود إلى ما اشتمل عليه عنوان هذا البحث من أن المعجم (الذى رآه اللغويون رصيذا من المفردات) هو في الحقيقة نظام ذو شبكات وعلاقات وثيقة يقوم المعنى على أساس الاعتراف بها.

وفيما يلي بيان للعلاقات التي تترابط بها محتويات المعجم وهي المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم والمساعد على تحويل الكيان المعجمي في أفهامنا من كونه رصيذاً من المفردات إلى كونه نظاماً من أنظمة اللغة:

- ١- الترابط بواسطة أصول الاشتقاق.
- ٢- التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.
- ٣- بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
- ٤- النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصل وغير الأصل من المعانى.
- ٥- أثر المسموع في بيان الأصل من غيره.

٦- الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق.

٧- المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.

٨- فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي.

وسنحاول فيما يلي أن نبين المقصود بكل من هذه الخصائص، وعلاقة ذلك بالاعتراف بأن المعجم نظام:

اللغة نظام أكبر يشتمل على أنظمة فرعية كما أشرنا منذ قليل. وهذه الأنظمة الفرعية بينها علاقة تدرجية؛ فأدناها درجة هو النظام الصوتي ثم الأنظمة الصرفية ثم النظام المعجمي ثم النظام النحوي. وكل واحد من هذه الأنظمة يقوم مما دونه مقام الثقب الأسود في عالم الفلك. فيمتص ما دونه من نظام حتى يصيره جزءاً من تكوينه؛ ليصير النظام الصوتي جزءاً من النظام الصرفي، كما يصبح النظام الصرفي جزءاً من النظام المعجمي ويصبح مجموع ذلك جزءاً من النظام النحوي.

النظام الصوتي أبسط الأنظمة اللغوية، حيث إنه يقتصر اهتمامه على الأصوات المفردة غير المرتبطة بأي سياق تركيبى حتى عندما يتخطى نظرة الأداء إلى تجريد الوحدات الصوتية (الفونيمات). فدراسة الأصوات ودراسة الفونيمات لا تتجاوزان محورى المخارج والصفات، تاركتين ما عدا ذلك من دراسات صوتية (كظواهر طلب الحفّة: من إدغام وإعلال وإبدال ونقل وقلب وحذف وزيادة) ليكون تناولها في نطاق النظام الصرفي، لأن هذه الإجراءات لا تكون للصوت المفرد الذى يهتم له النظام الصوتي.

أول ما يعنى به النظام الصرفي هو تقسيم الكلم انطلاقاً من دلالاتها وتقلباتها. فأما من حيث الدلالة فالمقصود بها وظائف أقسام الكلم التى تكون لها فيما بينها عند الاستعمال، وهذا التناول الذى ينبغى على وجهة نظر تركيبية هو التناول الوحيد الذى يربط النظام الصرفي بالناحية السياقية وهى فى أساسها سمة من سمات النظام النحوي كما سنرى بعد قليل. أما الأفكار الصرفية الأخرى فهى من قبيل تجريد العناصر المفردة الأصول كأصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل الصيغة ونسبة

المعاني الوظيفية إلى الصيغ الصرفية. ولا يقف النظام الصرفي عند هذا الحد، وإنما يعمل على إنشاء علاقة بين أصل الوضع وبين بعض الصيغ تسمى: "علاقة العدول" ويربط التحول من الأصل إلى الفرع بطرق إجرائية أدواتها ما مر بنا منذ قليل مما أطلقنا عليه اسم: "ظواهر طلب الخفة" ورأيناه هبة من نظام الأصوات لنظام الصرف.

والمعجم هو الثقب الأسود الذى يتلغ نظامى الأصوات والصرف. ففى عنوان المادة المعجمية يتمثل أصل الوضع وأصل الاشتقاق كلاهما فى حروف ثلاثة مفرقة، ثم تأتى الكلمة المفردة وما يتصل بها من جمع إن كانت اسماً أو من تعدية أو لزوم إن كانت فعلاً مع ضبط حركاتها ومدودها فى كل الحالات ثم علاقاتها بغيرها من مفردات مادة اشتقاقها ومع ما يطرأ على معانيها من تعدد والاستشهاد على كل واحد من معانى الكلمة المفردة... إلخ.

غير أن أهم ما يدل على أن المعجم نظام بالإضافة إلى ما سبق إنما هو "الحقول المعجمية"، والمقصود بالحقول المعجمية أن المفردات التى يشتمل عليها المعجم لا ينتظمها معنى واحد، وإنما تتنوع دلالاتها بحسب تنوع مواقع مدلولاتها فى مجال المدركات. فلو أن قائلًا قال: "رأيت" الفضيلة فى جزاء الأجواء" تبين لك أن ثمة تباينًا فى الانتماء إلى حقول المفردات المعجمية يحول دون التقاء هذه المفردات فى سياق واحد. وتوصف هذه الظاهرة بأنها "مفارقة معجمية" ويوصف عكسها بأنه "مناسبة معجمية". وسنرى بعد قليل أن المناسبة المعجمية جزء من مفهوم قرينة التضام فى نظام النحو. هذه المناسبة المعجمية وما أشرنا إليه منذ قليل من تعدى الفعل أو لزومه يتنافيان مع الطابع الإفرادى الذى ينسب إلى المعجم وإن كانا لا يبطلانه. أضف إلى ذلك ضرورة الاستشهاد بالنصوص على المعنى وهو ما يحتمه تعدد المعنى للفظ الواحد.

بهذا تكون الأنظمة الثلاثة السابقة قد هيات للنحو كل ما يحتاج إليه من وسائل لفظية وتركت له العناية بالعلاقات وبالقرائن الدالة على هذه العلاقات. فالنحو يبحث فى أمر علاقات من قبيل الافتقار والاختصاص والمناسبة المعجمية والرتبة

والربط ونحو ذلك بعد أن تهيأت له وسائل النظر في ذلك بواسطة ما قدمته له الأنظمة الثلاثة السابقة.

دعنا بعدما قدمنا من طبيعة المعجم ننظر فيما يلي:

١- إذا أردنا أن نبحث عن معنى كلمة في المعجم فأول ما نصادفه هو رسم الكلمة، ثم يأتى بعدها أصل اشتقاقها في صورة حروف ثلاثة متقطعة. فإذا كانت الكلمة المطلوبة هي "جاه" مثلاً وجدنا بعد رسمها حروفاً ثلاثة هي (و ج هـ)، وعرفنا من ذلك أن هذه الحروف تلخص علاقة بين طائفة من المفردات مما يتصل بمعنى "الوجهة"، وأن قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ معناه أنه كان عند الله ذا جاه. وسنعرف أيضاً من هذه الأصول أن هناك كلمات أخرى تشارك لفظ "جاه" في أصل اشتقاقها ولكنها تختلف عنه في المعنى أحياناً، مثل الوجه والجهة والوجهة والتوجيه إلخ. وعرفنا أن أصل الاشتقاق ينبئ عن علاقة بين عدد من الألفاظ، وهذه العلاقات تسود في نظام المعجم لتصبح واحد من مكونات هذا النظام.

٢- إذا عرفنا هذا النوع من العلاقات الرابطة بين مكونات النظام فإن من المفيد أن ننظر في علاقات التمايز والفروق وهي علاقات ضرورية لتكوين النظام أيضاً. ومن الواضح أن التعبير عن هذا التمايز بين المفردات يكشف عن اختلاف الصيغ الصرفية التي تقع كل منها في نطاق معنى وظيفي بعينه. فإذا رأينا الفرق بين "قاتل" و"قتال" و"قتيل" إلخ (وهي من أصل اشتقاقى واحد) عرفنا أن الفرق يكمن في اختلاف الصيغ. فإحدى الصيغ تدل على محدث للقتل لم يتكرر منه القتل، أو دون اهتمام منا بعدد مرات القتل؛ وأما الصيغة الثانية فتدل على تكرار القتل من هذا الموصوف بالصيغة، وأما الصيغة الثالثة فتصف شخصاً وقع عليه القتل. تلك هي الفروق التي تتحقق من خلال اختلاف صيغ المفردات.

٣- والفرق المذكور بين المعنيين يعد وظيفة للصيغة، ولهذا سمي: "معنى

وظيفياً؟" لأنه لا يشير إلى تباين في مفاهيم خارجية من قبيل الأشياء والأحداث. وإنما يشير إلى وصف بإجراء الحدث الذي جاء مرة في صورة اسم الفاعل، ومرة في صورة المبالغة، وثالثة في صورة اسم المفعول وهنا تحقق اختلاف المعنى الوظيفي بحسب اختلاف الصيغة. وقد درج النحاة على أن يصفوا المعنى الوظيفي بأنه "معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف". ونسبوا إلى هذا المعنى أنه سبب من أسباب البناء (المضاد للإعراب) في حالة الأدوات وحروف المعاني والضمائر والموصولات والظروف الأصلية (غير المنقولة). أما في شأن المعجم فإن الصيغة ليس لها وجود مستقل يستدعى البناء في مثل الصيغ الثلاث المذكورة منذ قليل، ومن هنا لم يكن معناها العام من أسباب البناء فبنى المفردات الواردة على مثال هذه الصيغ. وأما أهمية الصيغة في إطار النظام المعجمي فلكونها تعين (بما لها من نواحي الاتفاق والاختلاف) على رؤية علاقات وتصنيفات في إطار النظام المعجمي.

٤- كانت المادة الأصلية للدراسة اللغوية العربية هي النصوص المروية عن فصحاء العرب (ويسمونها: المسموع من كلام العرب) وحين تأمل اللغويون هذه المادة المسموعة وجدوا ظاهرتين: إحداهما تعدد اللفظ للمعنى الواحد كما في أسماء الأسد والسيف إلخ (وسموها الترادف)، والأخرى تعدد المعنى للفظ الواحد كالذي نجده من تعدد معاني "ضرب" على النحو التالي: ضرب زيد عمرا (= صفعه) - ضرب الله مثلاً (= أوردته) - ضرب في الأرض (= سعى) ضرب له موعداً (= حدده) - ضرب عليه ضريبة (= فرضها) - ضرب ٥ في ٦ (= حسبها) - ضرب العملة (= صاغها) إلخ. فكان عليهم أن يوازنوا بين هذه الاستعمالات، وأن يعينوا الأصلي منها والأقل أصالة. فاتجهوا إلى تجريد الأصل، ونسبوا هذا الأصل إلى الوضع، أو نسبوا المعنى إلى الوضع، وجعلوا ما عدا المعنى الأصلي أحد معنيين:

أ- معنى تنقصه الشهرة والشيوع في الاستعمال، ولكنه مما ينسب إلى اللفظ كما رأينا في بعض معانى الفعل "ضرب" منذ قليل.

ب- ومعنى آخر جاء عن طريق النقل من المعنى الأصلي إلى دلالة أخرى لا يبررها العرف العام، ولكن تقوم قرينة معينة على إرادتها هي دون المعنى الأصلي. والمقصود بالنقل أن يتحول اللفظ في الاستعمال من القسم الذى ينتمى إليه من أقسام الكلم (بحسب نظام اللغة) إلى قسم آخر فيعامل معاملة هذا القسم الآخر كما يلي:

* - "إذا" ظرف لما مضى من الزمان بحسب الأصل، ولكنها قد تنقل إلى أحد المعانى التالية:

المصدرية، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ أى بعد أن هديتنا.

التعليل، نحو: ﴿وَلَا ذَلَمَ يَهْتَدُوا وَيُؤْمِنُوا فَسَبِّحُوا هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ أى لأنهم.

الاستفتاح، نحو: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾؛ أى: لقد قال.

* - "إلا" من حروف الاستثناء ولكنها قد تنقل إلى ما يلي:

الاستدراك، نحو: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾؛ أى: لكن تذكره.

وكذلك ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى ۖ إِلَّا أَتْيَاهُ وَجُودِيهِ الْأَعْلَى﴾؛ أى: لكن.

* - "المصدر" وهو اسم الحدث قد ينقل إلى استعمال الفعل.

* - "ما" موصولة ولكنها تنقل إلى النفى والشرط والاستفهام والتعجب، وهلم جرا. ولكن أوفر صور النقل حظاً من الشهرة هي صورة المجاز الذى يعرف بأنه: "نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي".

يتضح من ذلك أن ظاهرة النقل لم تلفت نظر النحاة بقدر ما لفتت نظر البلاغيين؛ إذ إن النحاة لم يلحظوها إلا في بايين من أبواب النحو هما باب اسم العلم

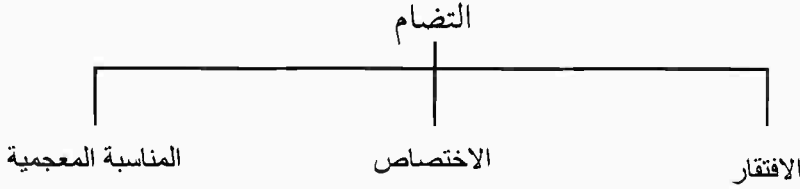
(ومنه منقول كفضل وأسد) وباب التمييز المنقول عن الفاعل أو عن المفعول (والفاعل المعنى انصبين بأفعلا).

٥- ولعل أوضح ما يبرر دعوى كون المعجم نظاماً فكرة الحقول المعجمية. كلنا يعلم أن الجملة العربية تتكون من مسند إليه ومسند، وقد تضاف إليهما مكملات ذات شروط صياغية معينة. فقد تكون الجملة من فعل وفاعل، وقد تكون من مبتدأ وخبر. ثم إن الفعل قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً، فيصل إلى المفعول بحرف جر يخضع للاستبدال بحسب العلاقة بين الحدث الذي في الفعل وبين مدخول هذا الحرف. هذه الطبيعة في تكوين الجملة العربية اقتضت أن يكون فعل ما صالحاً أن يسند إلى فاعل ذي شروط خاصة وأن خبراً في الجملة الاسمية لا يسند إلا إلى مبتدأ ذي شروط معجمية معينة. وأن الحال تتطلب صاحباً لها يمكن وصفه بها (لأن الحال وصف لصاحبها في المعنى). وهكذا تقوم بين المعانى النحوية علاقة المناسبة المعجمية التي تجعلها صالحة للتضام في السياق، أو علاقة مفارقة معجمية تنفي أن يكون أحد اللفظين مصاحباً للآخر. فيمكن أن يقال مثلاً: "أحس فلان بالخرج أن يرفع صوته بالغناء"، ولا يقبل من قائل أن يقول: أحس البساط بالفرحة تطير في نسيجه. ذلك أن الفعل "أحس" يتطلب فاعلاً ذا قدرة على الإحساس والبساط لا حس له وهو غريب عن فكرة الخرج والفرح. ومن هنا توصف الجملة التي قيلت عنه بالفساد؛ لأن المفارقة المعجمية حكمت بفسادها، وهذا ما وصفه سيبويه بالإحالة.

وللمناسبة المعجمية درجات أرفعها منزلة أن تكون بين اللفظين مشاركة في الأصل الاشتقاق فيتحقق بذلك عدد من الأواصر بين طرفي المناسبة (الاشتقاق والمشاركة في المصدر والمشاركة في أصل المعنى). انظر مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَافِرِينَ ۝﴾. أو إلى قوله جل شأنه: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَنقُلُوا يُوسُفَ ۝﴾ وستجد المناسبة واضحة في المحاور الثلاثة التي ذكرناها منذ قليل. فهذه

أعلى درجات المناسبة بين عناصر الجملة العربية؛ لأن السؤال لا يكون إلا من سائل والقول لا يكون إلا من قال. وهكذا تقترب المناسبة من الحتمية.

والمناسبة بدرجاتها المختلفة شرط من شروط التضام النحوي؛ فالتضام يتكون من الأمور التالية:



ومعنى الاقتدار أن بعض كلمات اللغة لا تفيد إلا إذا ضمت إليها كلمات أخرى بعينها، أو عناصر لغوية أكبر من الكلمة المفردة. فحرف الجر مفتقر إلى مجرور، والموصول مفتقر إلى جملة الصلة، و"يا" النداء مفتقرة إلى منادى، وأداة الشرط مفتقرة إلى شرط وجواب، إلخ. والاختصاص عنصر آخر من عناصر التضام يتعين بحسبه أن يقع العنصر اللغوي في موقع بعينه بحيث لا يرد بعده إلا عنصر معين كاختصاص "لم" بالدخول على المضارع، أو قسم من أقسام الكلم كاختصاص حروف الجر بالأسماء وحروف الجزم بالأفعال، وهلم جرا. ومن الواضح أن بين الاختصاص والمناسبة المعجمية وجه من الشبه؛ لأن كلا منهما مشروط بأن يصحب ما يتفق معه في سمات المعنى.

هكذا نكون قد عرفنا عناصر التضام الثلاثة، وعرفنا أن النظام المعجمي مسئول عن بعض مظاهر التضام النحوي؛ فمثله في خدمة النحو كمثال نظام الأصوات ونظام الصرف. انظر مثلاً إلى البيت التالى الذى نام المتنبي عن شوارده وسهر له الخلق واختصموا حول سبكه:

فأصبحت بعد خط بهجتها كان قفرا رسوما قلما

أى فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسوما (تأمل فساد التضام). ولعل كل ما سبق من كلام عن الحقول المعجمية وصلتها بالمناسبة المعجمية ينصبّ

على المعنى الأصلى الذى ينسبه النحويون إلى أصل الوضع، وبذلك يكون هذا المعنى من تجريدات المفاهيم النحوية. أما المعنى المعتمد على النقل فهو إجراء أسلوبى يقوم به المتكلم.

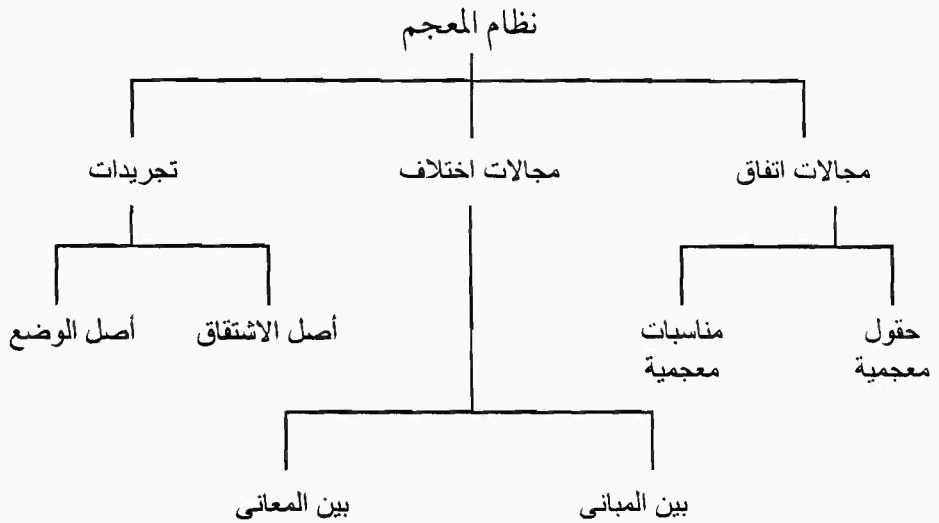
كان من المنطقى مع القول بتجريد المعنى الأصلى أن لا يتعدد هذا المعنى (لأنه جاء بأصل الوضع)، ولكن رواية اللغة لم يكن مصدرها كلام قبيلة واحدة، بل تعددت قبائل الفصاحة فى عرف النحاة حتى بلغت ست قبائل أو نحوها. فآية كلمة مفردة تختلف معناها من قبيلة لأخرى رأى اللغويون أن هذا العدد من المعانى ينسب (على رغم تعدده) إلى أصل الوضع؛ ومن حقه أن يراعى جميعه فى توزيع الحقول المعجمية، وفى مبدأ المناسبة بين الألفاظ المفردة، ثم فى ترتيب شرح مواد المعجم أيضًا. فالمعنى المفرد معجميًا كان أم وظيفيًا من شأنه أن يقبل التعدد والاحتمال، ثم لا يذهب هذا الاحتمال إلا بوضع الكلمة المفردة فى سياق ذى قرينة تدل على خصوص المعنى المراد.

من المعروف أن افتقاد المناسبة المعجمية يفسد المعنى كما مر. ولكن هناك ظاهرة أسلوبية تحول (مع عدم المناسبة) دون فساد المعنى، وتلك هى ظاهرة "النقل" التى سبقت الإشارة إليها، والتنبيه إلى أنَّ البلاغيين كانوا أكثر احتفاء بها من النحاة. لقد وضع البلاغيون للنقل قاعدة مطردة يتحول الكلام بحسبها من الحقيقة إلى المجاز. ولقد عرّف البلاغيون المجاز كما مر، وسموا النقل مجازًا أى جوازًا من نقطة إلى أخرى (وهذا هو المقصود بالنقل أيضًا).

نقف عند هذا الحد وقفة تأمل فى طبيعة النظام فى عموميه، ثم نحاول بعد ذلك أن نستخرج من هذا التأمل صدق الدعوى التى ادعيناها أن المعجم نظام، وليس مجرد رصيد من الألفاظ المفردة. فمن شأن كل نظام أن يقوم على أساس نوعين من أنواع العلاقات الكبرى هما: علاقات اتفاق (بين عناصر النظام) وعلاقات اختلاف (أى فروق) بين هذه العناصر. فأما علاقات الاتفاق فإنها تعين على التبويب (أى وضع العناصر المتشابهة فى مجموعات)، وأما العلاقات الفارقة فإنها

تعين على تمييز هذه المجموعات كل منها عن الأخرى. وباستعمال الاتفاقات والفروق يمكن أن يتحقق النظام، ويمكن عندئذ تجريد الأقسام والاصطلاح لها. وهكذا يمكن تلخيص فكرة النظام بأنه بناء من العلاقات والتجريدات المعبرة عن هذه العلاقات.

فإذا نظرنا إلى المعجم في ضوء هذه الحقائق أدركنا ما له من طابع النظام وأن هذا النظام يبدو على النحو التالي:



هذه العناصر التي يتكون منها نظام المعجم يتفاعل بعضها مع بعض، كما أن نظام المعجم ذاته يتكافل مع النظم اللغوية الأخرى (الأصوات والصرف والنحو) في سبيل إنتاج النص اللغوي. والمعروف أن الوصول إلى المناسبة المعجمية في الاستعمال يتطلب وجود الحقول المعجمية، وهذه الحقول تقوم على العلاقات بنوعها بين المفردات. وبهذا يتضح أن المعجم نظام وليس رصيّدًا من المفردات.

فإذا سلمنا بأن المعجم نظام ذو علاقات بين مكوناته كان لزامًا علينا أن نبين طبيعة هذه العلاقات وظروف قيامها بين عناصر السياق. فالعلاقات بين مفردات المعجم في سياق النص إما أن تكون عرفية وإما عقلية وإما تخيلية.

فالعلاقة العرفية بين عنصري المعجم في السياق أن يستعمل كلاهما بحسب أصل الوضع فيقال عندئذ إن بينهما مناسبة معجمية. فإذا قلنا: الماء سائل شفاف، فقد ذكرنا كلاً من عناصر الجملة وقصدنا به معناه الحقيقي. ولو أن المناسبة المعجمية لم تكن قائمة بين مفردات الجملة لكان الكلام غير مقبول لدى السامع، ولصح الحكم بفساد الكلام.

أما العلاقة العقلية فمدارها على المنطق الطبيعي غير الصوري ولا القياسى الذى يتجه الذهن إلى معناه عند ذكر كلمة "المنطق" حال إفرادها. والمقصود بالمنطق الطبيعي هو الذى يتمثل فى المقولات العشر التى هى: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. دعنا نسلم بأن الكلمة ذات جوهر يتمثل فى نطقها أثناء الكلام، وذلك النطق هو المقصود بلفظ "الذكر". إذا سلمنا بهذا عرفنا أن الحذف علاقة تقوم بين الكلمة وبين القرينة الدالة على قصدتها فى الاتصال على الرغم من عدم ذكرها. ومعنى هذا أن مقولة الجوهر هى الإطار المنطقى الطبيعى الذى يتم الحذف فى نطاقه. ولا حذف إلا بقرينة تدل على المعنى المقصود.

ومقولة الكم هى التى عبر عنها البلاغيون بلفظين من ألفاظ علاقات المجاز المرسل هما: الكلية والبعضية كما عبروا عن مقولة الزمان بعبارتى ما كان وما يكون، وعن المكان بعبارتى الحالية والمحلية، وعن الإضافة بالتضمن وعن الوضع بال لزوم... إلخ. هذه هى علاقات المجاز المرسل، ولا يستغنى أى منها عن القرينة، إلا للزوم فإنه إذا لم تقم معه قرينة على المعنى المراد خرج من دائرة المجاز المرسل إلى معنى الكناية.

وهكذا نرى أنه فيما عدا الأسلوب الحقيقى القائم على استعمال الكلمات بمعناها الأصلية الذى ينسب إلى أصل الوضع نجد أن العلاقتين العقلية والتخيلية تقومان على مبدأ العدول عن الأصل بواسطة "النقل" من المعنى الأصلى العرفى للكلمة إلى معنى آخر عقلى أو تخيلى لعلاقة بين المعنيين يسمونها وجه الشبه، مع قرينة مانعة من

فهم المعنى الأصلي لها طبيعة المفارقة (في حالة المجاز والاستعارة) ومع عدم القرينة مطلقاً (في حالة الكناية). دعنا نضرب مثلاً للعلاقة والقرينة بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ﴾؛ فالعلاقة (أو وجه الشبه) هنا هي الاستبدال القائم في الشراء والاستبدال على إطلاقه، وكان من الممكن أن يقنع التركيب بالمعنى العرفي فيكون التعبير على صورة (أولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى). ولكن إرادة المجاز أدت إلى حذف المشبه (وهو مطلق الاستبدال وإقامة المشبه به مقامه لما بينهما من علاقة (أى وجه شبه لأن في كليهما استبدالاً) فجاءت العبارة على صورة ما قالتها الآية الكريمة. والقرينة الدالة على ما تم من إجراءات المجاز وعدم إرادة المعنى الحقيقي للفظ الشراء هي المفارقة المعجمية بين الشراء وبين الضلالة والهدى. فلا الضلالة تصلح أن تكون سلعة ولا الهدى يصلح أن يكون ثمنًا. هذا هو شأن المجاز؛ أما الكناية فلا تستدعى القرينة.

بهذا يتضح أن المعجم يمثل واحدًا من أنظمة اللغة التي تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة، وتبدو هذه العلاقات بنوعيتها من خلال الحقول المعجمية والاستصحاب للأصل والعدول عنه. وأخيرًا أقول: إنه لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى الكلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عندما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك.

إبداع المعنى فى اللغة العربية

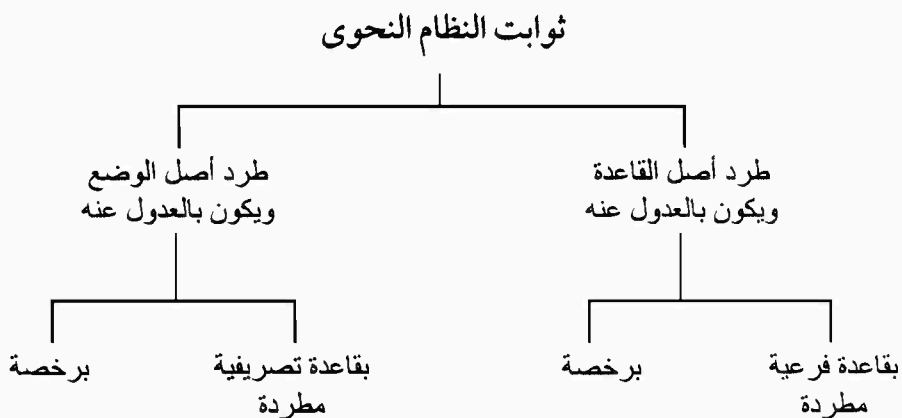
من منظور تعدد الحقول المعرفية

لعل أهم الجوانب فى دراسة الاتصال اللغوى هو جانب المعنى، ذلك بأن الاتصال يتم بواسطة الإلقاء والتلقى، ويسعى المتلقى دائماً إلى إدراك مقاصد الملقى. وقد تقوم العقبات فى سبيل إدراك هذه المقاصد فىكون ذلك سبباً فى فشل مشروع الاتصال، بل إنَّ الملقى نفسه قد يكون سبباً فى إفشال هذا المشروع، إما عن عمد وإما عن غفلة. فأما العمد فإن اللغة قد تتخذ وسيلة لإخفاء المقاصد الحقيقية للملقى وتضليل المتلقى، على نحو ما يحدث أثناء المفاوضات السياسية، أو بواسطة صور أسلوبية خاصة كالألغاز والتعمية مثلاً. وأما الغفلة فقد يأتى خفاء المعنى بسبب ما ينشأ عن بعض التراكيب من اللبس الذى يكون سبباً فى تعدد احتمالات المعنى بحيث تقوم الحاجة إلى قرينة تدل على إرادة واحد منها دون غيره، كما فى قولنا: "زيارة الأصدقاء تسعد النفس" إذ لا يدرك السامع من الذى زار ومن الذى سعد بالزيارة. ومثل ذلك قولك: "زرت جميع متاحف الآثار المصرية" إذ يصلح لفظ "المصرية" لوصف المتاحف كما يصلح لوصف الآثار، إلا أن تقوم قرينة على إرادة أحد المعنيين.

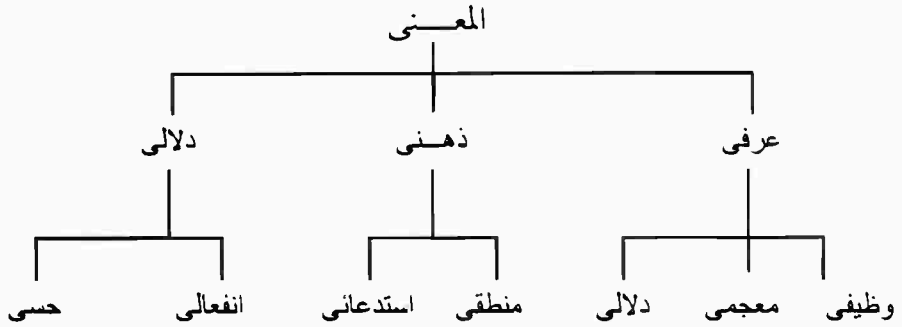
واللغة نظام يربط بوسائله المعينة بين ما يقال وبين طريقة فهمه، سواء كان القول سعياً إلى إيضاح القصد أم إلى إخفائه. وكأنى بإظهار المقصود يبدو الصق بالتزام

الطابع العرفي للأداء اللغوي كما يكون إخفاء القصد ألصق بالطابع الأسلوبى الفردى. ويرتبط ذلك من جهة أخرى بدرجة الإعلامية فى النص؛ فإعلامية النص قد تكون فى الدرجة الدنيا كحين يتفق اللفظ فى ركنى الجملة نحو: الحق حق والباطل باطل، إذ لا يضيف الخبر شيئاً إلى ما عبر عنه المبتدأ، ومثله ما نجده فى قول أبى الحسن الأشعرى: «من عرفنى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فأنا أبو الحسن الأشعرى..» إلخ، وذلك عندما أعلن هجره للاعتزال وانفصاله عن المعتزلة. فهذه الدرجة الدنيا من الإعلامية تفتقر إلى إعلاء يرقى بها إلى الدرجة الوسطى (وهى الدرجة المثلى فى الإعلامية) ليؤولها المتلقى إلى معنى مقبول. أما الدرجة العليا من الإعلامية فهى درجة الألفاظ والتعمية، وهى تحتاج إلى خفض يهبط بها إلى مستوى الدرجة الوسطى التى يسهل بها فهمها عندما يجرى فك شفرتها من قبل المتلقى.

وإذا كانت اللغة نظاماً فإن من شأن كل نظام أن يكون مؤلفاً من وحدات متكافئة متضافرة فى أداء وظائفها. فشان كل وحدة فى علاقتها بالأخرى هو كما قال رسول الله ﷺ: «كاليدين تغسل إحداهما الأخرى». ولهذا التكافل والثبات فى بنية النظام كان الاطراد من ثوابت النظام. بل فى الدرجة العليا بين الثوابت يدعمها ثابتان آخران هما أمن اللبس فى المعنى وطلب الخفة فى المبنى. وهكذا تبدو العلاقة بين الثوابت الثلاثة كما يلى:



وإذا كان ههنا في هذه العجالة مرتبطاً بالمعنى فإننا سنوجه كل جهدنا إلى إدراك كنه هذا المعنى اللغوي، وذلك بواسطة ذكر أقسامه وطبيعة كل قسم منها، وطرق الإبداع في حدود كل قسم من هذه الأقسام. وفيما يلي بيان لهذه الأقسام:



المعنى العرفي:

ينقسم المعنى العرفي كما يبدو في الشكل البياني إلى وظيفي ومعجمي ودلالي. دعنا أولاً نلق نظرة على المعنى الوظيفي لنعلم أنه ينقسم إلى قسمين: تحليلي وتركيبى. ولقد ذكرنا منذ قليل أن اللغة نظام أكبر مكون من نظم فرعية بينها علاقة تكافل تجعل وظيفة كل منها تتوقف على وظائف النظام الفرعى الآخر. تلك النظم الفرعية هى: نظام الأصوات ونظام الصرف ونظام النحو. فأما النظام الصوتي فيقوم على اتفاق الأصوات أو اختلافها في المخارج والصفات، وليس للصوت اللغوي في ذاته معنى ولكنه يتخذ وسيلة للوصول إلى معنى الكلمة. فالحركة الإعرابية صوت، ونون الرفع صوت، والأمر كذلك في تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة وتعدية الثلاثى اللازم بالهمزة أو بالتضعيف وظواهر أخرى تكون فيها الأصوات المفردة وسيلة للوصول إلى معنى من معانى النحو. عندئذ يكون الصوت قرينة من قرائن المعنى. وأوضح ما نسبت إليه صفة القرينة من الحركات ضمة الفاعل وفتحة المفعول. ومعنى هذا أن النظام الصوتي لا يقوم لذاته ولا بذاته، وإنما يقوم بإمداد النظامين الصرفي والنحوي قرائن للمعنى الوظيفي في نطاق هذين النظامين، كما يعين على أداء المعنى الانطباعى الذى لم يحن وقت الكلام في شأنه.

أما النظام الصرفي فإن نصيبه من الدلالة على المعنى يتعلق ببنية المفردات وليس بالمفردات ذاتها؛ لأن المفردات ومعانيها المفردة تقع في نطاق المعجم أما البنية وما تدل عليه من معنى عام (حقه أن يؤدي بالحرف) فهي ومعناها يقعان في نطاق النظام الصرفي. فإذا قلنا: إن البنية التي تتمثل في صيغة "استفعل" تدل على الطلب نحو "استغفر" أى طلب المغفرة فينبغي أن نعلم أن الطلب من المعانى العامة التي لا تقتصر على مطلوب بعينه وأن مثله كمثل دلالة اللام على التعليل ودلالة الواو على القسم. ومن هنا تكون "استفعل" قالبًا يمكن أن يصاغ على مثاله عدد لا حد له من الكلمات. كذلك إذا قلنا: إن المصدر يدل على الحدث فإن عدد الكلمات الدالة على الحدث (وهو معنى عام) قد يستعصى على الحصر. ومن قبيل ذلك أيضًا أن كل اسم فاعل يدل على الحدوث والتجدد، وكل صفة مشبهة تدل على الدوام والثبوت، وأن الحال ينبغي أن تكون مشتقة ويكون التمييز جامدًا ولا يصاغ التفضيل والتعجب كلاهما إلا من أصل فعله ثلاثي متصرف دال على التفضيل وهو تام مثبت ليس الوصف منه على وزن أفعل ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث.

ولقد جذب انتباه النحاة العرب ما يطرأ من تغير في بنية المفردات في بيئتي الجدول والسياق وما يرتبط بهذا التغير من اختلاف في الوظيفة التي تؤديها الكلمة المفردة، فلاحظوا ما يلي:

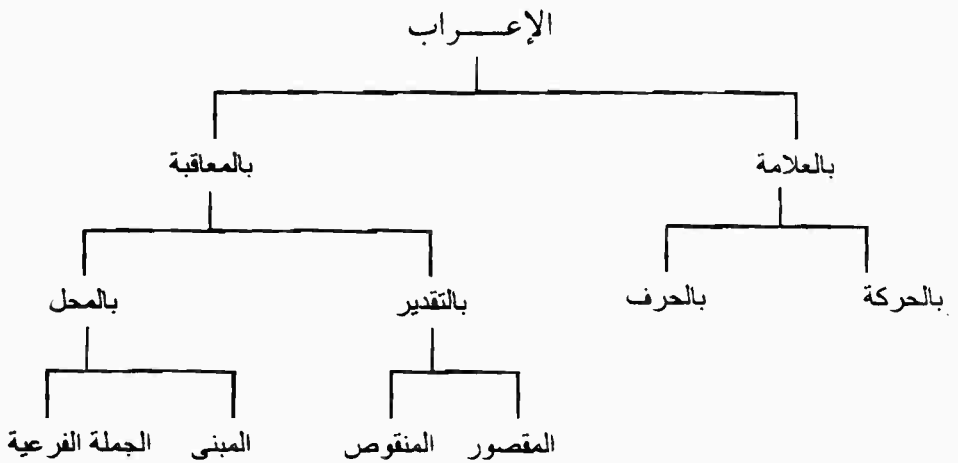
- ١- ارتباط وظيفة الكلمة في السياق بما يكون من حركات الإعراب على آخرها.
- ٢- وارتباطها بما تفيد من دلالة على مسمى أو حدث أو زمن أو مجرد علاقة بين عنصرين في السياق كدلالة حرف العطف على العلاقة بين المتعاطفين.
- ٣- أو كون الكلمة مصوغة على قالب بعينه يمنحها معنى عامًا كأن تدل على فاعل أو مفعول أو مبالغة أو تفضيل ... إلخ.
- ٤- ولاحظ النحاة أن بعض الألفاظ لا يستعمل إلا مقترنًا بلفظ آخر، وأن ألفاظًا تختص بالدخول على قسم بعينه من أقسام الكلم، وأن اللفظ في السياق من شأنه نحويًا أن يصاحب من هو له معجميًا.

٥- ولاحظوا أن لأقسام الكلمة في السياق رتباً بعضها لا يتخلف ويجوز في البعض الآخر أن تخضع رتبته لمطالب الأسلوب.

٦- ووجدوا أن أواصر العلاقة بين كلمة وأخرى في السياق قد تتحقق بإعادة اللفظ أو المعنى أو بعود الضمير على مذكور سابق ونحو ذلك أو بمطابقة أحد اللفظين للآخر في التكلم أو أحد فرعيه والإفراد أو أحد فرعيه وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف والتنكير وفي الإعراب.

٧- ووجدوا أن الألفاظ قد تذكر أو تحذف، أو تضمّر أو يضمّر لها أو يتصيد معناها من السياق. وهكذا فهم النحاة مما لاحظوه أن المعنى النحوي بحاجة إلى قرائن تدل عليه فاستخلصوا من فهمهم هذا عدداً من القرائن المختلفة الطابع التي تدل على المعنى، وينتمى كل منها إلى فرع من فروع النظام اللغوي كما يلي:

أ- فالإعراب ينتمى في جملته إلى النظام الصوتي، ولكنه قد تكون له علامة هي عنصر من عناصر الأصوات وقد لا تكون. فييد والأمر في صورته العامة على النحو التالي:



والإعراب بالعلامة إنما يكون بالحركة للمفرد الصحيح الآخر، وبالحرف للمثنى والجمع والأسماء الخمسة. وأما المعاقبة فهي للمقصور والمنقوص إذ يفترض العرب

أن لفظاً صحيح الآخر وقع في الموقع الذي حل فيه المقصور أو المنقوص فما الحركة التي يستحقها هذا الصحيح؟ حتى إذا عرف الحركة قدرها على آخر المقصور أو المنقوص. وللعنصر اللغوي المبني كما للجملة الفرعية علاج آخر. ذلك أنهما لا يخضعان للإعراب لا بالحركة ولا بالمعاقبة، لأن المبني لا يتغير آخره مهما تغيرت وظيفته النحوية، ولأن الجملة لا تخضع لما تخضع له المفردات من صور التغير الإعرابي. ومن هنا ينسب الإعراب إلى المحل.

ب- والبنية قرينة تنتمي إلى النظام الصرفي لتكون في خدمة النظام النحوي بواسطة ما يكون لها من معنى صرفي عام كدالاتها على الفاعل كضارب أو على المفعول كمضروب أو المبالغة كضَّرَاب أو شرط جهودها كالتمييز أو شرط اشتقاقها كالحال أو دالاتها على المرة أو الهيئة ... إلخ.

ج- التضام، ويقع في ثلاثة أقسام:

الأول: الافتقار: ومعناه ألا يكون اللفظ صالحاً للورود بمفرده، وإنما يحتاج إلى ضميمة يكتمل بها معناه، كافتقار حرف الجر إلى مجرور وحرف العطف إلى متعاطفين والموصول إلى صلة إلخ. وقد يكون الافتقار للباب لا لللفظ كافتقار المضاف إلى مضاف إليه والمبهم إلى مفسر وهذا الأخير من علاقات النحو... إلخ.

الثاني: الاختصاص: ومعناه أن يكون العنصر اللغوي مرتبطاً من حيث وروده بعنصر ما دون غيره، كاختصاص حروف الجر بالأسماء وحروف الجزم بالأفعال وكاختصاص "لم" بالدخول على المضارع.

الثالث: المناسبة المعجمية: وذلك أن يرتبط استعمال اللفظ بمصاحبة ما يناسبه من الألفاظ في المعنى. وذلك ما يشير إليه البلاغيون بقولهم: "إسناد الفعل إلى من هو له". فمن شأن الفعل "فهم" مثلاً أن يسند إلى العاقل الذي يصح منه الفهم. ولا يجاوز ذلك بالنقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر إلا لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

د- الرتبة: وهى نوعان:

الأول: الرتبة المحفوظة: كرتبة الحرف ومدخوله، والموصول وصلته، وعنصرى الإضافة، والمبهم والمفسر، والفعل والفاعل وهى من العلاقات النحوية إلخ.
الثانى: الرتبة غير المحفوظة: كرتبة المبتدأ والخبر، والفعل والمفعول به أو فيه أو له، ونحو ذلك. وهذا النوع الثانى هو الذى أعان البلاغيين على التنظير لمبدأ التقديم والتأخير.

هـ- الربط وهو نوعان:

الأول: الربط بالإحالة: وذلك أن يشير عنصر لاحق إلى عنصر آخر سابق فى سياق النص. ومن ذلك أن يعاد ذكر العنصر السابق بلفظه أو بمعناه أو بضميره أو الإشارة إليه... إلخ. كما يؤدى حرف الجر وظيفة ربط المجرور بالفعل ونحوه، ويؤدى حرف العطف إلى ربط أحد المتعاطفين بالآخر، وتؤدى الأدوات الداخلة على الجمل بما لها من رتبة الصدارة إلى الربط بين ما يقع فى حيزها من مفردات الجملة، وهلم جرا.

الثانى: الربط بالمطابقة: فى حقول المطابقة المختلفة، وهى: العدد (الإفراد والثنائية والجمع) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعيين (التعريف والتنكير) والإعراب.

و- نغمة الكلام: ولك أن تتصور تنوع المعنى المقصود بعبارة "ما هذا" بحسب تنوع النغمة أثناء الكلام بين الاستفهام الصريح وبين الإنكار. كما أن لك أن تتصور اختلاف النغمة المختلفة بين عبارة "سلام عليكم" فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا عَنِ السَّلَامَةِ أَلَا يُعْنِيكُمْ أَنْ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بَلْ تُؤْخَذُ بِتَبَوُّهِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُغْلَبُونَ﴾ (القصص ٥٥) وهى تفيد المغاضبة وبين عبارة: "السلام عليكم" التى تقال للتحية.

ز- السياق: وهو أيضًا نوعان:

الأول: سياق النص: وهو أن يشتمل النص على قرينة تعين على فهم المعنى

لولاها ما فهم المعنى على وجهه الصحيح. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (يس: ٣٥) فلقد نسب بعض المفسرين معنى "ما" إلى الموصولية ليكون معنى الآية: ليأكلوا من ثمره ومن الذى عملته أيديهم. ولكن قرينة السياق تدل على معنى النفى من جهتين: الأولى قوله تعالى: أفلا يشكرون، والثانية أن الله تعالى يقول: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ (النمل: ٦٠). فالإنسان إذا أعد طعاما لنفسه ثم أكل هذا الطعام فهو غير مطالب بالشكر، ولا يطالب به إلا إذا أكل ما أعده غيره. هذا ما يدل عليه سياق النص. أما آية سورة النمل فتدل على المعنى نفسه بطريق "التناص". والقرينة في الحالتين تدل على أن معنى "ما" هو النفى.

الثاني: سياق الموقف: عرف التراث العربى الاعتداد بهذه القرينة فى نواح متعددة. فلقد عرفها المفسرون فى صورة أسباب النزول، وعرفها البلاغيون باسم المقام، وعرفها النحاة بظروف النطق، وأخيراً عرفها رواة الشعر من خلال إيراد الملابس التى قيل فيها الشعر. ومثال الانتفاع بهذه القرينة ما ندركه عند تأمل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْشُنُهُ هَٰذَا حَتَّىٰ يَمِينُ﴾ (يوسف: ٣٥) إذ يدور فى الذهن سؤال عن سبب هذا البداء حتى نعثر على الإجابة فى قوله تعالى فى آية سابقة: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف: ٣٠). فعندئذ يظن العزيز أن يوسف هو المسئول عن معرفة النسوة بهذا الخبر وقد كان العزيز أوصاه بالكتمان بقوله له: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ (يوسف: ٢٩). وهكذا يكون فهم النص متوقفا على وجود قرينة سياق الموقف. وحين نقرأ قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ آخِيهِ﴾ (يوسف: ٧٦) نجد أنه لولا معرفة تفاصيل الموقف لرأينا أن تصرف يوسف عليه السلام بهذه الطريقة يعد محاولة صريحة لإلحاق الضرر بشقيقه الأصغر وانحرافاً فى السلوك لا يتناسب مع النبوة. غير أن الأمر كما يتبين من سياق الموقف يحمل دلالة على ما يلي:

١ - شوق يوسف إلى أخيه الذى دفعه إلى مطالبة إخوته لأبيه بإحضاره.

٢ - رغبته فى الاحتفاظ بأخيه عنده بعد إحضاره.

٣ - تدبير مكيدة السرقة لتكون عوناً على الاحتفاظ بالأخ.

٤ - إلصاق تهمة السرقة بهذا الأخ.

٥ - بعد إثبات التهمة على أخيه لم يرد أن يطبق عليه العقوبة المعروفة فى مصر لأنه ﴿مَا كَانَ لِأَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ فسأل الإخوة عن العقوبة فى عرفهم فقالوا: ﴿مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾. أى جزاؤه أن يؤخذ فى الرق سنة كاملة.

٦ - عندئذ قرر يوسف أن يلصق تهمة السرقة بأخيه لينشئ بذلك وسيلة اتصال بأسرته واستقدامها إلى مصر.

ذلك هو سياق الموقف كما يبدو من القصة فى سياق نص السورة.

دعنا ننظر الآن نظرة تطبيقية إلى القرائن النحوية التى يتضح بها معنى الجملة تمهيداً للنظر فى طرق الإبداع فى إجراء النص. فلنفرض أن عندنا جملة مثل: ذهب الرجل إلى حال سبيله، وكان علينا أن نوضح القرائن النحوية فى هذه الجملة. أقول: قرائن النحو وهى تختلف عن قرائن النص، ولكنها تستدعى عندما يحتاج فهم النص إليها.

١ - أول ما نلاحظه قرينة البنية التى تبدو فى المظاهر التالية:

أ - ذهب فعل فى صورة الماضى.

ب - الرجل اسم معرف بالألف واللام.

ج - إلى حرف.

د - حال اسم.

هـ - سبيل اسم.

و - الهاء ضمير غيبة.

٢- التضام، ويبدو في المظاهر التالية:

- أ- الفعل يحتاج إلى فاعل، وقد تحقق له ذلك بلفظ "الرجل".
- ب- الحرف يفتقر إلى اسم يلحقه، وقد لحقه "حال".
- ج- كلمة "حال" لفظ مبهم يحتاج إلى ما يخصه من وصف أو إضافة.
- د- أضيف لفظ "حال" إلى لفظ "سبيل".

٣- الرتبة، وتبدو فيما يلي:

- أ- تقدم الفعل على الفاعل.
 - ب- تقدم حرف الجر على المجرور.
 - ج- تقدم المرجع على الضمير.
 - د- تقدم المضاف على المضاف إليه.
- ٤- الربط، ويبدو الربط فيما يلي:
- أ- تعلق الجار والمجرور (حال) بالفعل (ذهب).
 - ب- عود الضمير على الرجال.

٥- الإسناد، وهو قرينة معنوية تفيد العلاقة بين الفعل والفاعل، أى أن الفعل صدر عن الفاعل أو قام به (أى أن الفعل وقع منسوبًا إلى الفاعل).

٦- الإعراب، وهو يتمثل في أن الرجل مرفوع، وكون حال وسبيل مجرورين، كما يتمثل في محل الضمير العائد إلى الرجل.

وبهذه العلامات (أو القرائن) مجتمعة وصلنا إلى فهم المعنى النحوى للجملة، ولكننا لم نفهم المعنى النصى من حيث لا نعلم من هو الرجل ولا الظروف التى دعت إلى الذهاب إلى حال سبيله كما لا نعلم من المتكلم ولا من السامع. ومن هنا صارت الجملة مثالاً نحويًا ولم ترق إلى مستوى شاهد نصى. وعندما ذكرنا ثوابت النظام النحوى قلنا إنها ثلاثة هى: الطرد أو الاطراد وأمن اللبس فى المعنى وطلب الخفة فى المبنى. ونود أن نضيف فى هذا الموضوع أن النحاة كانوا يغارون على اطراد

قواعدهم كالذى يتضح مما كان بين عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى النحوى وبين الفرزدق الشاعر، ومن رد الفرزدق على الحضرمى بقوله: (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا). وربما فهمنا من هذا الوضع أن أمن اللبس وطلب الخفة كانا قيدين فى تحقق الاطراد، بمعنى أنه إذا أمن اللبس وتحققت الخفة أمكن العدول عن الأصل وجاز ارتكاب الرخصة. يمكن الكشف عن هذا الموقف بالاستشهاد بعبارات من ألفية ابن مالك تجعل الإفادة شرطاً للعدول فيما يلى:

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً
ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

فأمن اللبس فى مثل هذه المواضع كان سبباً فى العدول عن القاعدة الأصلية إلى قاعدة أخرى فرعية مما يدل على أن القاعدة معيار مقيد بأمن اللبس.

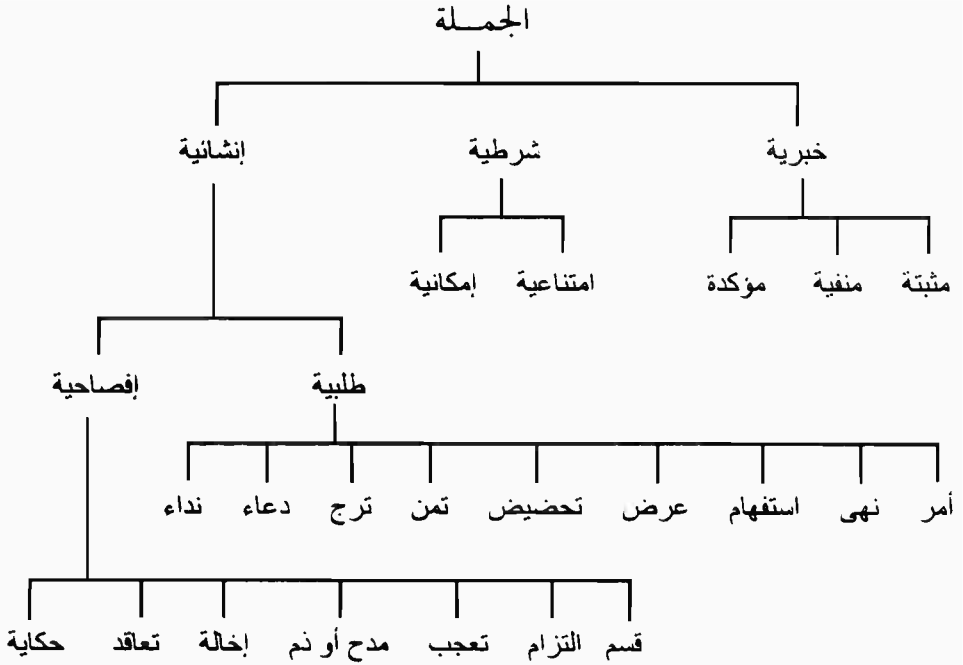
ليس ذلك فحسب؛ بل إن هناك أمراً آخر يبيحه أمن اللبس، وهو الترخص فى المحافظة على البنية النحوية إذا أغنى عنها غيرها فأمن اللبس بدونها فلم تعد ضرورية للكشف عن المعنى. عندئذ يترخص المتكلم فى القرينة ولا يجد السامع صعوبة فى الفهم. وقد يكون من المستحسن هنا أن نضرب بعض الأمثلة لظاهرة الترخص عند أمن اللبس، وإن كان موضع ذلك سيأتى عند الكلام فى طرق الإبداع.

قال امرؤ القيس:

كأن ثبيراً فى عرانيں وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر لفظ "مزمل" مع استحقاقه للرفع لكونه نعتاً للفظ "كبير" المرفوع. والله سبحانه وتعالى قال لإبراهيم: ﴿إِنِّ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فقال إبراهيم: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾؟ بحذف همزة الاستفهام (البقرة: ١٢٤). ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَى ظُهُرِهِمْ دَابِئُهُمْ﴾ (فاطر: ٤٥) ولم يذكر مرجع الضمير الذى فى ظهرها، والمرجع هو الأرض؛ لأن الدابة لا تدب إلا عليها فالمعنى واضح واللبس مأمون فلم يتحتم ذكرها.

أما الثابت الثالث وهو ما عرفه النحاة باسم طلب الخفة فإنه يكشف عن الذوق اللغوى العربى فيما يتصل بشروط توالى الأصوات فى عملية النطق. فلقد وجد النحاة من خلال الاستقراء أن الذوق العربى يكره توالى المثلىن وتوالى المتقاربن مخرجاً أو صفة، كما يكره توالى الأضداد. ولكنه يرحب بتوالى الصوتين المختلفين فى المخرج والصفة. ومن قبيل ما ساقه اللغويون فى وصف هذا الذوق ما ورد فى كتاب المزهر للسيوطى (ص ١١٩) من وصفه لرتب الفصاحة؛ إذ جعل المخارج أنواعاً ثلاثة هى: الأقصى والأوسط والأدنى. ثم رصد احتمالات توالىها فى النطق حتى جعل أفصح الألفاظ ما توالى فيه الأقصى فالأوسط فالأدنى نحو لفظ "عدم". أما عند النحاة فالأمر أكثر تفصيلاً؛ لأنهم بتجريدهم أصل وضع الكلمة استطاعوا أن يرصدوا الطرق المؤدية إلى الخروج من دائرة الثقل، وأن يكشفوا عن وسائل اللغة العربية للعدول عن هذا الأصل الثقيل والوصول بطلب الخفة إلى غايته المنشودة بواسطة ما جردوه من قواعد تصريفية على أساس من الإدغام والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف ... إلخ. فادغموا المثلىن والمتقاربن لكراهية توالىهما ومنعوا توالى الضدين (كالصاد والجيم) مثلاً وأعلوا الواو والياء فى مواقع معينة وأبدلوا حرفاً من حرف (كإبدال الطاء من تاء الافتعال بعد الحرف المفخم) ورصدوا انتقال أحد أصول اللفظ من موقعه إلى موقع آخر كما فى لفظ "جاه". وقلب حرف فى النطق إلى صورة حرف آخر كما فى "كساء وبناء" وحذف حرف ما لثقل النطق به كما فى حذف الواو فى "تبلون". وأخضعوا كل ذلك لقواعد تصريفية سمتها السعى إلى طلب الخفة. بهذا نكون قد أنهينا القول فى المعنى التحليلى (أحد قسمى المعنى الوظيفى) لتتناول بعد إن فرغنا منه القسم الثانى وهو المعنى التركيبى، أى معنى الجملة. ويبدو هذا المعنى على الصورة الإيضاحية التالية:



أما لفظيًا فهي إما اسمية وإما فعلية وإما مسكوكة من عناصر أخرى.

بقي أن نتناول في حدود المعنى الوظيفي ظاهرتين يتوقف عليهما مفهوم الاقتصاد اللغوي هما: تعدد المعنى الوظيفي، ونقل اللفظ من قسم إلى آخر من أقسام الكلم، وعندئذ يتعرض معناه للتغير. وهكذا يصبح تغير المعنى سمة مشتركة للنوعين كليهما. ومن شواهد النقل مثلًا ما نلاحظه من انتقال "إذ" من معنى الظرفية إلى معنى المصدرية في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (آل عمران: ٨) أى بعد أن هديتنا. ومن الظرفية إلى التعليل كما في قوله جل شأنه: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ (النساء: ٧٢) أى لأننى لم أكن معهم، وتصلح هنا للواسطة أيضًا؛ أى: لأننى لم أكن معهم. ومن ذلك ما يكون من شأن "ما" الموصولة بحسب أصل وضعها إذ تنقل إلى استعمال الحروف والأدوات، فتكون استفهامية أو شرطية أو تعجبية أو مصدرية أو زائدة، فيتعدد معناها في نطاق الحرفية. وبذا تتحقق بها الظاهرتان معًا وهما: النقل من الموصولية إلى الحرفية ثم تعدد المعنى في نطاق الحرفية.

هذا هو الشأن في المفردات. أما نقل نمط الجملة من معناه الأصلي إلى معنى آخر فهو أيضا من وسائل الاقتصاد في اللغة. فلو نظرنا إلى تركيب جملة مكونة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر لنسبنا التركيب إلى الجملة الخبرية لأول وهلة، ولكننا إذا دققنا في تفهم دلالة السياق فربما وجدنا للجملة معنى آخر كدلالة التركيب الخبرى على الأمر في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَزِقْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، أو الدعاء نحو: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨) وقولنا "رعاك الله" أو "بارك الله فيك". كما يستعمل هذا النمط للدلالة على الشرط كما في قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالْتَّكْوِينِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٢٧٤) وقوله ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَتَاذُوهُمْ﴾ (النساء: ١٦). وكذلك يستعمل هذا التركيب في معنى العرض نحو: ﴿قَالَ يَنْقُومُ هَؤُلَاءِ بِتَأْتِي هُنَّ أَطْمَرُ لَكُمْ﴾ (هود: ٧٨)، وفى معنى الالتزام والتعاقد كقول موسى لشعيب: ﴿ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ (القصص: ٢٨)، وإفادة التعجب نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص: ٥). وأما النمط الخبرى المنفى فينتقل إلى الدعاء، نحو: ﴿فَلَا أَقْنَحُمُ الْعُقْبَةَ﴾ (البلد: ١١)، أو إلى النهى نحو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧). وقد يخرج النمط الشرطى إلى التعجب نحو: ﴿وَأِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ (الرعد: ٥)، وإلى التمنى نحو: ﴿لَوْ أَتَاكَ لَنَا كَرَةٌ فَتَبَرَّأْتُمْ مِنْهُمْ﴾ (البقرة: ١٦٧) وإلى التسوية نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٣) أى إن كان شاكرًا ... إلخ. وينقل النداء إلى معنى التعجب نحو: ﴿يَبْشُرْنِي هَذَا غُلَامٌ﴾ (يوسف: ١٩)، وإلى الندبة كما في قوله يعقوب: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾ (يوسف: ٨٤)، وإلى الاختصاص نحو: ﴿ثُمَّ لَكُمْ أَنْتُمُ الْمَسْأَلُونَ الْمَكِيدُونَ﴾ (٥١) ﴿لَا كُنْ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾ (الواقعة: ٥٢) وإلى التمنى نحو: ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُتْرُونَ﴾ (القصص: ٧٩). وينقل الأمر إلى معنى الشرط نحو: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر: ٦٠)، وإلى النهى نحو: ﴿لِنَا أَلْفُتْرُ وَالْيَسِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (المائدة: ٩٠) أى لا تقربوه. وإلى العرض نحو: ﴿فَخَذَ أَحَدُنَا مَكَانَهُ﴾ (يوسف: ٧٨)، وإلى التحدى نحو: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ (الشعراء: ١٨٧). وينقل

النهى إلى الدعاء نحو ﴿ رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا ﴾ (آل عمران: ٨)، وإلى الأمر نحو ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٢) أى تمسكوا بالإسلام حتى الموت، كما ينقل النهى أيضا إلى الشرط نحو ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَعَتَسَكُمُ النَّارُ ﴾ (هود: ١١٣). أما الاستفهام فينقل إلى الإنكار نحو ﴿ هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْسَكْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ (يوسف: ٦٤)، وإلى التقرير نحو ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾ (الضحى: ٦)، وإلى النهى نحو ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: ١٦٥)، وإلى الأمر نحو ﴿ قَالُوا أَوَلَمْ تَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (الحجر: ٧٠). بهذا يتبين أن النقل وتعدد المعنى ظاهرتان من ظواهر الاقتصاد اللغوى تعينان على الوصول بالقليل من وسائل التعبير إلى الكثير من المعانى.

والمعروف أن ظاهرة النقل من وسائل الإبداع فى المعنى، وبخاصة إذا انتقلنا من الكلام فى المعنى الوظيفى إلى تناول المعنى المعجمى. فالمعروف أن المعنى المعجمى أيضًا يتسم بالتعدد ويخضع لظاهرة النقل. ولبيان ذلك دعنا أولاً نضرب مثلاً شهيراً لنقل المعنى المعجمى بوصفه وسيلة من وسائل الإبداع فى اللغة العربية. فحين عرّف البلاغيون المجاز قالوا إنه: "نقل اللفظ من معناه الأسمى إلى معنى آخر لعلاقة بينهما مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأسمى". فاذا نظرنا إلى نص هذا التعريف وجدناه يبدأ بكلمة "نقل"، فدلنا ذلك على أن النقل وسيلة من وسائل الإبداع للمعنى اللغوى. هذا من جهة النقل. أما من جهة التعدد فإننا إذا نظرنا إلى أية كلمة فى المعجم لم نجد لها معنى فريداً لا يتعدد، وإنما تتعدد معانى الكلمة الواحدة بحسب ما يحيط بها من سياق النص (بل من سياق الموقف أحياناً)؛ ومن هنا جاءت ضرورة الاستشهاد على المعنى المراد بالكلمة، كما تلزم الصورة وغيرها من القرائن الدالة على المراد. انظر مثلاً إلى تعدد معانى لفظ "ضرب" فيما يلى:

- | | |
|-------------------|---------|
| ١- ضرب الأب ابنه | < لطمه. |
| ٢- ضرب الله مثلاً | < قاله. |
| ٣- ضرب له موعداً | < حدده. |

عَلِمْتُمْ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ / إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ / ﴿٣٣﴾ مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴿ (المائدة: ١١٦ - ١١٧).

فالفصل في هاتين الآيتين الأخيرتين يدل على فزع المتلقين (الذين حق عليهم القول وعيسى عليه السلام) أثناء الإجابة عن السؤال الذي وجهه سبحانه إليهم، وعلى رغبة كل من الفريقين في إنهاء الموقف بالسرعة الممكنة.

ومما يتصل بظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة الوقف، فالوقف أيضًا متصل بتمام المعنى ولا يكون بدونه. وقد يحدث أحيانًا أن يتوقف إدراك تمام المعنى على إحدى القرائن ويتوقف إدراك هذه القرينة ذاتها على السياق ومن هنا يكون السياق هو معيار وجوب الوقف. وذلك كما يلي:

* ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ / لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ / كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ / لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (القصص: ٨٨) فالوقف واجب على "قولهم" مع الاستئناف بما بعده؛ لأنهم لو قالوا: "إن العزة لله جميعا" ما كان ثمة داع للحزن.

* قال جل شأنه: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (القصص: ٨٨) فالوقف واجب على لفظ "آخر" لأن المعية التي قبله ونفيها الذي بعده لا يلتقيان، والآخر لا ينعت بالتوحد لمجرد كونه آخر. ومن هنا يكون الاستئناف سببًا في صرف معنى نفى الغير إلى الله سبحانه وتعالى، لا إلى لفظ "آخر".

وأما ظاهرة الإبداع من خلال التقديم والتأخير فمثالها قوله تعالى: ﴿ أَيِفْكَاءَ إِلَهِةَ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (الصافات: ٨٦) ذلك أن الترتيب النحوي لهذه الآية بحسب الأصل يقتضى أن تكون الرتبة: أتريدون آلهة دون الله إفكاً؟ ولكن ترتيب العناصر المكونة لهذه الآية جاء بحسب ترتيب أهمية الإنكار والاعتراض على كل منها. فالإفك أولها والشرك ثانيها، وتأتى الإرادة لكل منهما أخيراً؛ لأن الإرادة في ذاتها ليست موضع اعتراض، وإنما ترفض عندما تتجه إلى الباطل.

والحذف أيضًا من وسائل إبداع المعنى وإيجاز الكلام، وأوضح ما تكون الحاجة إلى الحذف عندما يكون المذكور متضمنًا للمحذوف كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءٌ مَذِينٌ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۝٢٣﴾ (القصص: ٢٣-٢٤) فالسقى والذود والإصدار إنما يكون للماشية ومن ثم لم يرد لها ذكر، ولو ورد لكان فائضًا عن مطلب النص، وقد يحذف الفضلة كما في الآية السابقة وقد يحذف العمدة من الكلام إذا دل عليه دليل، انظر إلى حذف فعل التعجب في قوله تعالى: ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ لدلالة ما بعده عليه من قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ ومثله ﴿مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. وفي الحديث الشريف: «زوجي أبو زرع، وما أبو زرع».

وحسن السبك من وسائل الإبداع للمعنى، والمقصود بحسن السبك الوفاء بمطالب الافتقار والاختصاص والمناسبة المعجمية بين المفردات ومطالب الرتبة ووسائل الربط وغير ذلك من الشروط النحوية للكلام، ولو نظرنا إلى ما نظمته المتنبي من تحدى السبك لأدركنا قيمة حسن السبك في إبراز المعنى وبيان حسنه.

قال المتنبي:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسوما قلمي

أراد أن يقول: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كان قلمي خط رسوما، ولكن سوء السبك حال دون فهم ما قاله.

ولا يتحقق الإبداع إلا مع رعاية الموقف، فلو أن قائلًا قال لك: إن لي ابنا سميته محمداً فقلت له: لماذا؟ لكان كلامك مخالفاً للموقف؛ لأن الأسماء لا تعلل. ولو تكلم النائم فوعد بشيء ما لم يلزمه الوفاء بهذا الوعد لعدم القصد، ولو سمعت إنساناً يقول "السماء قام ليتنى" لم تقبل منه ذلك بوصفه نصاً. ولو سمعت رجلاً يقول لأهل المبيت: (عقبى لكم) لرفضت منه ذلك لعدم رعاية الموقف، ومعنى ما تقدم أن الإبداع في المعنى لا يتحقق إلا مع رعاية المعايير النصية وحسن الانتفاع بها، ولنا الآن بعد طول سفر أن نلقى نظرة على المعنى الذهني.

المعنى الذهني:

إذا كان الوصول إلى المعنى العرفي يتم بواسطة الاستقراء فإن الوصول إلى المعنى الذهني يتم بواسطة الاستنباط، ذلك أن المعنى العرفي موجود بالقوة في المعهود الفردي وفي الذاكرة الجماعية، ومن هنا كان صالحًا للاستقراء، أما المعنى الذهني فغير موجود لا بالقوة ولا بالفعل، ومن ثم افتقر إلى نوع آخر من الاستدلال وهو الاستنباط الذي قد يصيب فيكشف عن معنى ذهني صائب وقد لا يصيب فيظل المعنى في دائرة العدم مفتقرًا إلى استدلال أفضل.

وقد يكون الاستدلال بواسطة الاستنتاج كما يكون بواسطة الاستدعاء، وفي كلتا الحالتين يكون الوصول إلى المعنى بحاجة إلى نشاط ذهني، فإذا قلت وأنت طالب بكلية الآداب مثلاً: أنا ذاهب إلى الكلية، علم السامعون من أفراد أسرتك أنك تقصد كلية الآداب دون غيرها وذلك بحكم العهد الذهني الذي يربط بين الملقى والمتلقى في هذا الموقف، وإذا قلت: رأيت اليوم فلاناً يصلي الجمعة، وكان معروفاً عن فلان أنه مسافر، فهم السامعون بلازم المعنى أنه قدم من السفر، وإذا قال لك رجل معروف بالجبين: أنت بخيل، فقلت له: ولكنني غير جبان، فسوف يعلم بمفهوم المخالفة أنك تعيره بالجبين. فالعهد الذهني ولازم المعنى ومفهوم المخالفة ونحو ذلك مفاهيم ذهنية غير عرفية تومئ إلى المعنى وتلقى على الذهن عبء الوصول إليه بجهد منطقي لا يلزم فيه أن يكون صورياً.

والمنطق إما أن يكون صورياً يفرض على مقدماته أن توضع في ترتيب خاص تصلح معه أن تؤدي إلى نتائج قياسية وإما أن يكون غير صوري كالأمثلة التي سبق ذكرها منذ قليل، وإذا أردنا أن نشرح مفهوم الصورية فأقرب شيء إليها صورية المسائل الحسابية التي تفرض على الأحاد أن توضع تحت الأحاد، والعشرات تحت العشرات، وهلم جرا، كما تسمح عند تساوي كمية في البسط مع أخرى في المقام أن تشطباً معاً دون أثر على النتيجة، فكذلك الأمر في المنطق الصوري الذي يحتم أن توضع المقدمات وضعاً خاصاً، وأن يستبعد الجزء المشترك بين المقدمات الصغرى والكبرى، وعندئذ يكون الباقي هو النتيجة على النحو التالي:

الإنس/ان حيوان ناطق

محمد إنس/ان

محمد حيوان ناطق

فانظر كيف حكمت صورة القياس بشطب لفظ الإنسان معرفاً بأل ولفظ إنسان مجرداً منها في كل من المقدمتين فبقى بعد الشطب ما صلح أن يكون نتيجة للقياس تنص على أن محمداً حيوان ناطق، هذا الترتيب الصوري لا يصلح لاستخراج المعنى اللغوي في معمعة الاتصال، وإنما يصلح فيما يرى المناطقة لنقد صحة ما يقال. وليس في لغة التخاطب العادية ما يحمل أدنى شبه بمقدمات القياس الصوري إلا تركيب الشرط الامتناعي باستعمال "لو" كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢). فهذه الجملة يمكن أن يبنى منها قياس شرطى على النحو التالى:

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا.

ولكنهما لم تفسدا.

إذن: ليس فيهما آلهة غير الله.

جملة القول أن المعنى الذهني في الاتصال اللغوي ليس نتيجة قياس منطقي صوري، وإنما هو نتيجة علاقات ذهنية متنوعة تربط المدركات والمفاهيم معاً بواسطة التداعى الذهني.

تصور أن الشرطة علمت بواقعة قتل في مكان ما فخف رجال المباحث الجنائية إلى مكان الحادث لمحاولة الكشف عن ظروف وقوع الجريمة ومعرفة من ارتكبها. إن أول ما يحرص عليه رجال المباحث في عملهم أن يحافظوا على بقاء كل شئ في مكانه للمحافظة على الأدلة؛ فلعلهم يجدون في أوضاع الأشياء ما يصلح أن يكون قرينة على شئ ما كأحد أضرار الملابس أو كخصلة شعر أو شئ لا قيمة له في ذاته ملقى على الأرض أو نافذة مفتوحة ... إلخ. فإذا وجدوا من ذلك ما يصلح أن يكون قرينة فإن الذى تدل عليه هذه القرينة هو معنى ذهنى جاء عن طريق

الاستنباط. ولا يزالون يجمعون الأدلة حتى يصلوا باستعمالها إلى تصور متكامل لما وقع أثناء حدوث الجريمة. وعندها يسهل مع التحرى أن يعرفوا هوية القاتل. وهذه صورة من صور المعنى الذهني طابعها الاستنباط.

ومن المعاني الذهنية مفهوم المخالفة الذى أشرنا إليه من قبل، تأمل مثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (لقمان: ٣٤) فلا شك فى أن الله يعلم هذه الأمور الخمسة، ولكن علمه بثلاثة منها يأتى من خلال العبارة الصريحة، والمعلومان الآخران يأتیان بواسطة مفهوم المخالفة على النحو التالى:

المعلوم	بالعبارة	بالمخالفة
علم الساعة	+	-
نزول الغيث	+	-
علم ما فى الأرحام	+	-
الكسب فى المستقبل	-	+
الموت	-	+

فالتقدير فى المعلومين الآخرين هو (ولكن الله يدري) وهو المعنى المقصود.

ومن المعاني الذهنية المعنى الاستدعائى (وهو المدلول الذى يستدعيه قول أو عمل)، ومنه ما حدده البلاغيون من علاقات الكناية والمجاز المرسل. فأما الكناية فقد جعلوا علاقتها اللزوم؛ فإذا قلت: فلان طويل النجاد، فإن طول النجاد يلزم عنه (أى استدعى إلى الذهن) طول القامة. فلو أن فلانا الذى يحمل سيفاً ذا نجاد طويل لم يكن ذا قامة طويلة لكان مضطراً أن يجر سيفه وراءه، فلا تكون العبارة مدحاً له وإنما تنقلب إلى سخرية منه، وأما علاقات المجاز المرسل فإنها تعود إلى أربع من المقولات العشر هى: الإضافة (وتحتها السببية والمسببية) والكم (وتحتها الكلية والبعضية) والزمان (وتحتها ما كان وما يكون) والمكان (وتحتها الحالية والمحلية).

ومن المعانى الاستدعائية ما يأتى فى صورة ظل من ظلال المعنى الأصلى للفظ نتيجة لتحول فى العرف، فيقال عندئذ: إنَّ العبارة أشربت معنى آخر، أى أن اللفظ المفرد وهو يدل على المعنى العرفى الذى نسب إليه فى المعجم قد تجاوز هذا المعنى العرفى حين أصبح فى سياق النص ليتحول إلى دلالة أخرى استدعاها جو النص. فمن المعروف أن كلمة "الوطن" مثلاً معناها الرقعة التى ولد فيها المرء ونشأ. فلو أن مصرياً قال: "وطنى مصر" ما أحس السامع لقوله أكثر من انتساب هذا المتكلم إلى مصر، فهذا فى قوة قوله: أنا مصرى. ولكن أين هذا من قول شوقى:

وطنى لو شغلت بالخلد عنه نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

بما فيه مما أضافه النص إلى معنى الوطن من مقارنة بينه وبين الخلد فاستدعى إليه ظلاً لم يكن له وهو لفظ مفرد من ألفاظ المعجم.

ومن المعانى الاستدعائية المعنى الانعكاسى الذى يصيب لفظاً ما ليصير هذا اللفظ غير مستحب فى السمع، فمن المعروف مثلاً أن لفظ "البيت" يوحى حال إفراده بالاحترام إذ يدل على مستقر الأسرة أو حتى على البيت الحرام الذى هو قبلة الإسلام. ومن المعروف أيضاً أن لفظ "الأدب" من الألفاظ الداعية إلى الاحترام، فلو نسب شخص ما إلى قلة الأدب فلا بد أن يغضب لنفسه غضباً شديداً. ولو وصفنا إنساناً بأنه (من بيت علم) لسره ذلك، ولكننا لو وصفناه بأنه من (بيت أدب) لرأى فى ذلك إهانة له، ولصرف الوصف إلى معنى غير مستحب.

ومن المعانى الاستدعائية المعنى البؤرى الذى يضع اللفظ فى بؤرة الاهتمام. وهذا المعنى هو الذى يراه النقاد من وظائف التقديم فى الأسلوب الأدبى. وقد سبق أن جئنا بشاهد على قيمة التقديم هو قوله تعالى: ﴿أَفَبُكَاءِ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (الصافات: ٨٦). وقد يأتى هذا الظل البؤرى من خلال التكرار عند الربط بإعادة اللفظ كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونَهُ أَلَسْتُمْ لَهُمْ بِالْكَاتِبِينَ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَمَا هُمْ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٨). وكما فى الحديث الشريف حين سأل

رجل النبي ﷺ: «من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أملك» قال: «ثم من؟» قال: «أملك» قال: «ثم من؟» قال: «أملك». قال: «ثم من؟ قال: «أبوك». فأعطى للأمم بؤرة الانتباه.

أما الوصول إلى الإبداع في المعنى الذهني فمرتبه بالنشاط الذهني أيضًا، ففي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدًا﴾ لم يذكر من القياس إلا هذه المقدمة، ويبقى على الذهن بعد ذلك أن بينى القضية الثانية وهي: "ولكنهما لم تفسدا" وذلك بناء على الإدراك القائم لعدم حدوث الفساد، ومن ثم يمكن الوصول إلى النتيجة القائلة: إذن: «ليس فيهما آلهة إلا الله».

وفي عمل رجال المباحث الجنائية يكون الوصول إلى شخص القاتل عملاً استنباطياً بكل المقاييس وفي المجاز المرسل يكون على الذهن أن يستعين بالمقولات الأربع لاستنباط العلاقات.

وفي الكناية يدرك الذهن لزوم شيء عن شيء آخر، وفي إدراك ظلال المعاني كما في معنى تمجيد الوطن نجد الذهن ينصرف عن المعنى العرفي إلى الاعتزاز وإعلاء القيمة، وفي حالة المعنى الانعكاسي أيضًا انصراف عن المعنى العرفي إلى معنى آخر ألصقه الذهن باللفظ بناء على ارتباط بين هذا اللفظ وبين أمر آخر غير مستحب، ويبقى مما ذكرنا من المعاني الاستدعائية ما أطلقنا عليه لفظ "المعنى البؤري" وهذا يعتمد على أمر ذهني ليس من قبيل العرف وهو التكرار أو التقديم أو غير ذلك من الوسائل المستعملة في تسخير اللفظ لتوليد المعنى بواسطة التصرف في خصائص هذا اللفظ لإخراجه من نطاق المعنى الذي تعارف عليه المجتمع اللغوي إلى معنى آخر يدركه الذهن ولا يفرضه العرف.

المعنى الانطباعي:

إذا سمعت قطعة موسيقية فإنها تترك في نفسك أثراً طيباً أو سيئاً، وربما أثارت في نفسك نشاطاً يتناسب مع إيقاعها أو تركت لديك خمولاً مناسباً لها، وإذا صادفت شخصاً تعرفه فنظر إليك بوجه متجهم فهمت من عبوسه أنه غير راض عنك، وإذا

صادفت لوحة للرسم فرأيت بها منظرًا معينًا حكمت لهذا المنظر بالجمال أو عليه بالقبح، كل أولئك يعد من قبيل الانطباع الشخصي الذى لا يخضع لعرف ولا لفكر، فقطعة الموسيقى التى أعجبتك قد لا تعجب غيرك، وقد يفهم غيرك من عبوس العابس أنه لا بد أن يكون قد مر بتجربة غير سعيدة فيخف إلى سؤاله عن حاله، أما المنظر الذى رأيته فى اللوحة فقد يثير عند غيرك إحساسًا غير الذى كان لك فيحكم على هذا المنظر بالقبح، فالواضح مما تقدم أن هذا المعنى الانطباعى لا يعد من قبيل الفعل بالنسبة لمن يدركه وإنما هو من قبيل رد الفعل.

هذا المعنى الانطباعى من نوعين: أحدهما يأتى عن الانفعال والآخر عن التجربة الحية. فأما من حيث الانفعال فكلنا يرى فى الضخامة معنى الهيبة والاحترام. ومن الأدلة على ذلك أن أماكن العبادة من المساجد أو الكنائس لا تكتفى من الارتفاع والعلو بما يسود فى المساكن العادية؛ لأن المساكن العادية هى بيوت العباد. أما أماكن العبادة فهى بيوت الله، فمن دخلها فإنه يشعر عند دخولها أنه فى مكان يستحق الخشوع والاحترام.

ومن المعروف أيضًا أن التفتيح للأصوات أضخم من الترقيق، ومن هنا يمكن من الناحية الأسلوبية أن نميل بأصوات الجملة الخبرية العادية إلى الترقيق، فإذا أردنا أن ندخل عليها عنصر التأكيد عدلنا عن الترقيق إلى التفتيح، كما فى قوله تعالى فى معرض الإخبار عن تكوين الأرض: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾؛ ولكنه سبحانه عندما أراد تأكيد هذا المعنى فى معرض القسم قال: ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا خَلَقَهَا﴾ فجاء صوت الطاء المفخم فى موضع صوت الدال.

والتكرار أيضًا من وسائل المعنى الانطباعى لكونه يؤكد فيولد الانفعال، ويأتى هذا الانفعال عند تكرار الصوت فى الكلمة المفردة ذاتها كما فى قوله تعالى: ﴿فَكَبَّكُوا فِيهَا هُم وَالْغَاوُونَ﴾ فقد جاء تكرار الكاف والباء موحياً بأن إسقاطهم فى النار لم يكن دفعة واحدة، وإنما سقطوا فيها طوائف يتلو بعضها بعضًا. ومثله قوله تعالى: ﴿قَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ يَذِئِبُهُمْ قَسْوَنَهَا﴾ (الشمس: ١٤). وقد يأتى الانفعال من

تكرار الكلمة المفردة، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ فقد عبرت الآية عن مبدأ التوالى بتكرار كلمتي "دكا" و"صفا" فكان المعنى توكيداً لفظياً.

وللإيقاع أثر حسي سمعي هو معناه الانطباعي الذي يحسه من يسمعه سواء كان هذا الإيقاع موسيقياً أم كان لغوياً نثرياً أم شعرياً، ولقد سبق منذ قليل أن أشرنا إلى التكرار الذي قرأناه في عبارتي: دكا دكا وصفا صفا. ونود أن نشير الآن إلى ما سبق في النص ذاته من عبارتين أخريين هما: أكلا لما وحبا جما، وإلى ما يحسه القارئ عند قراءة العبارات الأربع من إيقاع لا يخفى على ذي سمع. وفيما يلي عرض للآيات المشتملة على هذا الإيقاع: ﴿وَتَأْكُلُونَ ثَمَرًا أَكْثَلًا ۖ لَمَّا ۝۱۱ وَتَجْبُونَ أَلْمَالِ حُبًّا جَمًّا ۝۱۲ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾. أما في الشعر فالأمر أشهر من أن يبالغ المرء في شرحه، حتى إن بعض ذوى النظر في أغراض الشعر يربطون بين بحور الشعر في تباينها وبين أغراضه. فيرون أن طوال البحور أولى بالاستعمال للأغراض الجادة، وقصارها ألصق بالأغراض الخفيفة. فالطويل والبسيط مثلاً يناسبان الفخر والهجاء والمدح والثناء ونحوها، ولكن المتقارب والمتدارك مثلاً أولى بالأغراض المستخفة. وبين الطائفتين أبحر تنوعها الأغراض، ومنها الرجز الذي يسمونه: حمار الشعر.

ومن المؤثرات الانطباعية حكاية الصوت للمعنى، وهى غير ما ذكرناه منذ قليل في شأن الضخامة والتفخيم وما يثيرانه من الهيبة والتأكيد. ذلك أن الصوت هنا لا يوحى فقط بل يحكى المعنى ويقربه إلى الفهم أكثر مما يفعل الإيحاء. انظر مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿مَالِكُ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ وستجد أن "انقلتم" أصله تناقلتم، وكان يمكن أن يستعمل بصورته الأصلية ليدل على المعنى الأصلي (العرفي) وهو التناقل. ولكن الآية آثرت أن تحول المعنى العرفي إلى معنى آخر انطباعي، فعمدت إلى استعمال حكاية الصوت للمعنى. فكان ذلك بإدغام المتقاربين (التاء والثاء) في أول لفظ الفعل ثم اجتلاب همزة وصل في أول الكلمة

للتوصل إلى نطق الجزء الأول من الثاء المشددة. أين إذن كانت حكاية الصوت للمعنى؟ إن الثاء المشددة صوت رخو يعتمد في نطقه على تسرب الهواء من منطقة المخرج فيبدو للسمع كأنه إفراغ طاقة محبوسة يبدو صوتها كصوت إفراغ إطار عجلة السيارة من الهواء. أرايت إلى السيارة بعد إفراغ ما في أطرها من هواء أيكون من شأنها أن تتحرك؟ إن الآية الكريمة تدل بحكاية هذا الصوت على امتناع هؤلاء المخاطبين عن الحركة واللاحاق بالمجاهدين في أرض المعركة.

وأشبه هذه الحكاية في القرآن الكريم كثير كالذى نجده في قوله تعالى: "تأخذهم وهم يخصمون" (بكسر الخاء وتشديد الصاد المكسورة) وقوله جل شأنه: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾، ﴿حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ وهلم جرا.

وثمة نوع آخر من الحكاية يتم بواسطة ارتجال ألفاظ لا وجود لها في اللغة. من ذلك أن المعروف أن علمنا هذا الذى نعيش فيه لا يعرف شجرة تسمى: "شجرة الزقوم"؛ فهى ﴿شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ٦٥﴾ ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ الصافات: (الصفات: ٦٤-٦٥). وقد ارتجلت الآية هذا الاسم للشجرة المذكورة، وجعلت الاسم يحكى أهم خواصها وهى أنها ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾، وأن الضالين المكذبين يأكلون من ثمرها فيملثون منه البطون. فلماذا كانت حكاية اسم للشجرة المذكورة، على هذا النحو؟ أول ما يربط هذا الاسم بالطعام اشتغال الاسم على الزاى والقاف ومنها يتكون الفعل "زق" الذى يصف إطعام الطائر لفرخه إذ يقال: «زق الطائر فرخه». ثم نلاحظ أن القاف (ومخرجها قريب جداً من البلعوم) جاءت مشددة فكانت أطول زمناً في نطقها من القاف المفردة، مما يحكى بقاء اللقمة في هذا الموضع مدة أطول مما يكون مع أفراد القاف مما يحكى عسر البلع. وليت الحكاية وقفت عند هذا الحد، ولكنها تجاوزت ذلك إلى اختيار تحريك القاف بواسطة واو المد دون الضمة القصيرة فأضافت زمناً إلى بقاء اللقمة في موضعها دون ابتلاع لزيادة معاناة الآكل، ثم يأتى الحرف الأخير في الكلمة معبراً عن نهاية المعاناة، فنحن نستطيع أن نشرب الماء بصبه في فم مفتوح الشفتين والفلك الأسفل دون الإحساس

بمشكلة أثناء البلع، ولكن ابتلاع الطعام لا يكون إلا مع إقفال الشفتين الذين هو جزء من نطق صوت الميم. وهكذا تعددت طرق الحكاية في لفظ مفرد للدلالة على مرور الضالين المكذبين بإحدى صور العذاب في الآخرة.

سبق أن قلنا: إن المعنى الانطباعي قد يأتي عن طريق التأثير وقد يكون عن طريق التجربة الحسية pragmatic والمعروف أن التنافس بين الأقران للوصول إلى النجاح أمر مطلوب، غير أن أحد المتنافسين قد يبالغ في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى النجاح حتى يعمل دون قصد على إفشال جهود الآخر، عندئذ يكون من المعقول أن يفهم الآخر أن التنافس قد تحول إلى تنافر أو تناجر، ثم يتصرف إزاء صاحبه في ضوء هذا الفهم، وقد يكون بينك وبين أحد صداقة متينة طال عليها العهد حتى أصبحت أقرب إلى مرتبة الإخاء ثم يعرض له المرض ولا تعلم أنت بمرضه ويظل هو يطمع في أن تعود فلا تعود، فيفهم من ذلك أنك قد تنكرت للصداقة، ويقف منك موقفًا مناسبًا لهذا الفهم، وقد تبحث عن مسكن تسكنه فتصادف حيًا نظيفًا من أحياء المدينة تكثر فيه المساجد فتبادر إلى سكنه راضيًا عنه، ثم يتكشف لك بعد قليل أن كثرة المساجد التي أغرتك بسكنى الحى لها جانب آخر يزهك في سكنه. ففي المساجد مكبرات صوت تعمل بأقصى طاقتها، وأئمة هذه المساجد يتنافسون في إلقاء دروس قبل الصلوات أو بعدها ويطيلون في الخطبة يوم الجمعة. وقد تقام مراسم العزاء في ساحات هذه المساجد فلا تزال تضيق ذرعًا بالأصوات العالية حتى تصل إلى قرار مغادرة هذا الحى إلى حى آخر يتمتع بالهدوء. وهكذا ينقلب المعنى من الإقبال والترحيب إلى الإدبار والنفور.

وقد تعدد المعانى الانطباعية في فهم التجربة الواحدة بحسب اختلاف المواقف، فتكون المعانى جميعًا صادقة، انظر إلى قوله تعالى في تعدد المعنى بحسب المواقف: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ٧٧ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ٧٨ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطَاعَتَهُ لَعَلَّكُمْ تَكُونُونَ ٧٩﴾

مُذْعِنِينَ ﴿٤٧-٤٩﴾. وواضح من سياق الآيات أن هؤلاء المنافقين يعلنون الإيذان والطاعة إذا رأوا في ذلك نفعاً، ثم يرى فريق منهم أن النفع لم يعد كما كان فيعرضون عما أعلنوه من قبل من الإيذان. ثم إذا اضطروا إلى التقاضى فعلموا أن القاضى هو رسول الله أعرضوا مخافة أن يكون الحق في جانب الخصم، أما إذا كان الحق في جانبهم فإنهم يخضعون لحكم النبى ﷺ. من هنا يكون المعنى الذى يختلف فهمه من لدن المسلمين على النحو التالى:

* إعلان الإيذان ثم النكوس عنه = فى قلوبهم مرض. (أفى قلوبهم مرض).

* عدم قبولهم قضاء النبى = ريب (أم ارتابوا).

* خوفهم أن يحيف الله ورسوله عليهم = ظلم. (بل أولئك هم الظالمون).

هذا ما فهمه المسلمون بالانطباع الذى سيطر على أفهامهم فلم يفضلوا أحد الفروض على غيره.

تلخيص:

رأينا مما سبق أن المعانى أنواع بعضها يستند إلى العرف ويحدده اتفاق الجماعة اللغوية؛ فاستعماله يتطلب القياس على ما ارتضاه المجتمع، فمن أراد الإبداع فسيبيله إلى ذلك هو الخروج على أصل الاستعمال العرفى باللجوء إلى إحدى الوسائل التالية:

١- عرفنا مما سبق أن المعنى قد يتعدد للعنصر اللغوى الواحد مع تفاوت شهرة كل معنى، فمن وسائل الإبداع اختيار المعنى الذى يناسب جو النص.

٢- ومن الوسائل المذكورة نقل اللفظ من القسم الذى يتنمى إليه من أقسام الكلم كما فى المجاز ونحوه.

٣- ومنه نقل نمط الجملة من معناه الأسمى إلى معنى آخر، كتحويل النمط الخبرى إلى معنى الأمر فى "المطلقات يتربصن".

٤- الترخص فى قرائن المعنى، وهى الإعراب والبنية والأداة والتضام والرتبة

والربط، فكل واحدة من هذه القرائن قد تفيض عن حاجة أمن اللبس، فيصبح المعنى واضحاً بدونها، وعندئذ يمكن الترخص فيها بعدم استعمالها في الكلام، ومن ذلك ما يلي:

أ- من الترخص في الإعراب ما يسميه النحاة إعراب الجوار، وتعلق المعنى بالبدهييات دون الحركات، نحو "جحر ضب خرب" و"خرق الثوب المسار" .. إلخ.

ب- التصرف في البنية، نحو ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ وكذلك ﴿وَلَوْرِيَّيْنِ﴾ و﴿سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾.

ج- الأداة، كدلالة "هل" على التعجب في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّئِيْ حَجْرٍ﴾، وقوله: ﴿الْمَآفَئِةُ ① الْمَآفَئِةُ﴾. وكحذف الأداة ﴿وَلِنْ أَلْعَنُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّا لَنَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾، وكذلك في: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ②﴾ و﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوْفَعُمُونَ عَظِيمٌ﴾.

د- التضام، نحو حذف الجواب في ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ (أى تطيرتم)، ومثل إضافة المصدر في ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُّوا بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ فلولا القرينة الدالة على أن المعنى على إضافة المصدر إلى فاعله فيما يلي لوقع اللبس في المعنى.

هـ- الرتبة، نحو ﴿وَصَنَعَ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِمْ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (أى سخروا منه وهو يصنع الفلك)، ونحو ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ (أى نادى نوح ابنه وهى تجرى بهم في موج كالجبال).

و- الربط، نحو ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ (أى أنعمتها) وكذلك ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْرُوتَ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ هود: ٤٤ (الضمير المستتر لسفينة لم يرد لها ذكر) ونحو ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجَاءَتْ بِالْنَبِيِّنَ وَالشُّهَدَاءُ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾

(الضمير في بينهم يعود على الخلق كلهم ولم يرد لهم ذكر) وكذلك ﴿قَالَتَا أَنِنَا
طَائِعِينَ﴾. (أى طائعتين).

هذه أمثلة وشواهد قليلة تشهد على ظاهرة واسعة الانتشار هي ظاهرة الترخص
في القرينة عند أمن اللبس وهي صورة من صور الإبداع في استعمال اللغة العربية.
أضف إلى ذلك ما يعرض للسياق من فصل أو حذف أو إضمار أو قصر أو إيجاز أو
غير ذلك من طرق الإبداع في حدود المعنى العرفي.

أما بالنسبة للمعنيين الذهني والانطباعي فليس هناك ما يربطهما بالعرف
اللغوي، بل بالعكس، هما يمثلان نشاطاً فردياً يختلف من فرد إلى آخر، ومن ثم يعد
كل منهما مجالاً للإبداع الشخصي.

أثر قرينة السياق في إزالة تعدد احتمالات الإعراب في النص القرآني

الإعراب نتيجة العلاقات بين ألفاظ الجملة، وتمثل هذه العلاقات في التضام (الافتقار والاختصاص والمناسبة المعجمية) ثم الرتبة (محفوظة وغير محفوظة) والربط وهو (بالمطابقة أو بالإحالة) والبنية (مذكورة أو مقدرة) والإعراب (البنية، تلك هي القرائن اللفظية، وهناك قرائن أخرى معنوية منها الإسناد والتعدي والملابسة والتفسير والتبعية... إلخ، وأهمها وأعمها قرينة السياق التي يمكنها أن تتخطى حدود الجملة إلى دلالات النص.

والمعروف أنَّ التراكيب اللفظية المراد تحليلها قد تشابه صورها فتتعدد احتمالات إعرابها، وأن الأدوات الداخلة على الجمل قد تنقل من معناها الأصلي إلى معنى آخر فيتغير إعراب الجملة، وأن الظواهر العدولية التي تعرض لمعانى الجمل قد تدعو إلى إعراب مغاير للإعراب الأصلي، وأسباب أخرى مشابهة، تلك أمور لا تنفك تعرض لمستعمل اللغة ولا يمتنع عليها نص حتى نص القرآن الكريم كما سنرى فيما يلي:

١. قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: ١٠). المعنى على الدعاء؛ لأن نسبة المرض إليهم ثبتت بمطلع الآية والمطلوب بعد ذلك هو الزيادة.

٢. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٢١). تحكم قرينة السياق بأن الآية لا تدعو إلى عبادة الذين من قبلهم ولكنها تقرر أن الله سبحانه خلق الذين من قبلهم.

٣. قال جل وعلا: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٣٤) لا يجوز إعراب إلا على معنى الاستثناء.

وإنما هي للاستدراك؛ لأن إبليس ﴿كَانَ مِنَ الْإِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾. من هنا تكون إلا بمعنى لكن.

٤. قال سبحانه: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْيَسِيرِ الرَّفْتِ إِلَىٰ نَسَائِكُمْ مِّنْ لِّبَاسٍ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ (البقرة: ١٨٧). أولاً ينبغي أن نعلم أن كلمة "لباس" لا صلة لها هنا بالملابس وإنما هي مصدر الفعل (لبس يلبس لباساً وملابسة)، ومن هنا يكون المعنى: هن ملابس لكم وأنتم ملابسون هن؛ أى أن الخبر مصدر بمعنى صيغة اسم الفاعل.

٥. قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَهُمُ الْعَذَابَ﴾ (الكهف: ٥٨).

يمكن أن يكون الخبر لفظ الغفور أو ذو الرحمة أو أن هذين اللفظين صفتان للمبتدأ ويكون الخبر عندئذ هو ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ...﴾ وواضح أن ما في الآية التي تلى ذلك ما يشير إلى أن الخبر هو ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَهُمُ الْعَذَابَ﴾ بل لهم موعد لأن يحذوا من دونه موبلاً؛ لأن ما يأتى بعد ذلك يشير إلى أن القرى الظالمة كانت عقوبتها بحسب (موعد)، وأن مبدأ الموعد له ارتباط برفض الظلم.

٦- قال تعالى: ﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ١١٢)، يمكن هنا من الناحية النحوية أن يكون الخبر هو الرحمن أو المستعان، ولكن ما سبق هذه

الآية من الدعوة ورفض الاستجابة يدل على طلب العون من الله لمواجهة العصيان، ويمكن هنا إدراك جدية الموقف من قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَآذَنُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ أى أنى أعلن لكم أنى خصم لكم، ومن هنا يكون لفظ "المستعان" هو الخبر بقرينة السياق.

الفرق بين اللبس واحتمال وجوه المعنى

إذا قلت لصاحبك: "زرت فلانًا ساعة ثم غادرته غاضبًا" لم يدر صاحبك من منكما كان هذا الغاضب. فهذا من قبيل اللبس، لأنه لا توجد قرينة في هذه العبارة تعين على معرفة المعنى. وتقول: "ذهبت إلى ابن أخى وصديقه" فلا يدرى السامع لمن هذا الصديق، لابن أخيك أم لأخيك، والقرينة غائبة دائمًا في الألفاظ ليكون غيابها سببًا في التباس المعنى كما يلي:

ما اسم شيء تركيبه من ثلاث وهو ذو أربع تعالى الإله
فإذا ما قلبته وأخذت الـ ثلث منه يكولى ثلثاه

الجواب الفيل ولا دليل عليه في النص لأن لفظ "قلبه" يفهم على وجهين: قلب الشيء وقلب اللفظ الدال على هذا الشيء. ومنه أيضًا:

يأبى العطار أعرب لنا عن اسم شيء قل فى سومك
تراه بالعينين فى يقظة كما يرى بالقلب فى نومك

والجواب هو "كمون". والسر أيضًا فى لفظ "القلب" فى الحالتين.

أما إذا قامت قرينة على المعنى فإن الأمر لا يعدو إحدى حالتين: أن يؤدى النص

معنى واحدًا فقط، أو أن يخضع النص لأكثر من احتمال للمعنى لتعدد القرائن والاحتمالات. وهذا هو المقصود بقول المفسرين عن القرآن الكريم: إنه همال أو وجه. دعنا نضرب بعض الأمثلة لدلالة القرينة على المعنى الواحد، مثال ذلك:

* لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

* يأتي البرد في الشتاء ويأتي الحر مع الصيف.

* طلب العلم وسيلة للتقدم.

أما إذا قامت قرينة على المعنى (إما في سياق النص وإما في سياق الموقف) فإن المعنى يتضح ولو بواسطة التأويل، انظر مثلاً إلى ما يلي من الآيات القرآنية وإلى ما بها من دلالة على المعنى:

* ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (يس: ٣٥).

تصلح "ما" هنا للنفي والموصولية ولكن النص يشتمل على قرينة تدل على أنها للنفي، وذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾. فالشكر هنا موجه إلى من صنع الطعام.

* ﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا نَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ١١٢).

دليل المعنى ما يلي:

"الرحمن" معناه المهيمن، (انظر الجزء الأول من كتابي البيان في روائع القرآن ص ٢٩٤ وما بعدها). والموقف مع هذه الآية موقف استعانة بالرحمن على من سمعوا الدعوة فلم يستجيبوا (الأنبياء: ١٠٨-١١٢) فالمعنى في ظل هذا الفهم يجعل الرحمن صفة للمبتدأ، وهو "ربنا"، ويجعل لفظ (المستعان) خبراً عنه، أما المعنى الآخر فهو أن يكون الرحمن هو الخبر ويكون المستعان صفة للخبر.

* ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ (النجم: ٢٥). رأى بعض المفسرين (انظر تفسير القرطبي ج ٩ ص ١٠٤ مثلاً) أن هذه العبارة تعني أسلوباً خبرياً، ولكن إعادة النظر في الجملة تكشف عن أسلوب تعجبي يشبه قولنا: "الله أنت".

* ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ (الملك، ٣)، رأى بعض المفسرين (انظر تفسير القرطبي ج ١٧-١٨ ص ٢٠٨) أن المعنى (خلقها طبقات بعضها فوق بعض). غير أن قرينة المعنى هي ما يلى ذلك في النص القرآن من قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ أى خلقها متطابقة دون اختلاف، فالمقصود بالسموات هو المجرات، ويأتى تطابقها من أنها جميعًا مكونة من نجوم وكواكب ومسافات.

* ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ❶ ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ❷ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٢-٤). قال بعض المفسرين (انظر تفسير الطبرى، الجزء الأخير ٢٤٥) إن معنى لفظ الصمد الذى يصمد إليه فى الحاجات، ولكن سياق النص يجعل ما بعد لفظ "الصمد" تفسيراً لمعناه، فالمقصود بالصمد هو الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

فى هذه الآيات السابقة معانٍ توضحها قرائن مستخرجة من النص أو من الموقف، وليس بهذه الآيات لبس، وليس فى معناها احتمال أوجه، أما ما نسب لبعض المفسرين من معانٍ فالمعانى المقترحة هنا أولى منه بالقبول، أو على الأصح تعين على رفضه، وهكذا ينتفى أن يكون به تعدد أوجه، غير أن السياق اللغوى أحياناً يشير إلى أكثر من معنى مع تساوى المعانى فى صدق الدلالة، وفى هذه الحالة يقال: إن النص حمال أوجه. وذلك كما يلى:

قد يعود تعدد احتمالات المعنى إلى الاشتراك فى اللفظ، وقد يعود إلى لازم المعنى، وقد يأتى من تعدد صور الإعراب أو اختلاف القصد، أو من غير ذلك من المقاصد كما سنرى بعد قليل:

المشترك اللفظى:

* قال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ ۖ ءَادَمَ ۖ فَذَٰلَٰنَا عَلَيَّ كُيَاسًا يَوْمَ رَأَىٰ سَوَاءَ رَبِّكَ ۚ وَرَيْشًا ۚ وَيَأْسَ ۚ النَّفْوَىٰ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦).

نسب بعض المفسرين إلى التقوى لباسًا تلبسه أو أنها هي لباس يلبسه التقى، وأورد القرطبي شعرًا بهذا المعنى يقول:

إذا المرء لم يلبس ثيابًا من التقى تقلب عريانًا وإن كان كاسيًا
وخير لباس المرء طاعة ربه ولا خير فيمن كان لله عاصيًا

ولا شك في أن إضافة اللباس إلى التقوى بقصد هذا المعنى على سبيل المشاكلة يحظى بالقبول إلى حد ما، ولكن الأقرب إلى القبول أن كلمة "اللباس" المستعملة هنا هي مصدر لابس يلبس لباسًا وملابسة. أى أن مباشرة التقوى خير من ستر العورة.

* قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).

* قال بعض المفسرين (انظر تفسير القرطبي ج ١ - ٢ ص ١٥٣): أى جعلناكم دون الأنبياء وفوق الأمم. وفى قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨) فهم بعض المفسرين الوسطية بالمعنى الزمنى فقالوا: إن المقصود صلاة العصر؛ لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين آخرين (ولكن هذا يصدق على كل من الصلوات الخمس). غير أن المعنى المقبول فى هذا المقام هو أقرب (ولكن ليس طبقًا) للمعنى الأول، بدليل قوله تعالى فى معرض الكلام عن أصحاب الجنة (القلم: ٢٨): ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ أى أفضلهم، وبذلك يكون معنى الصلاة الوسطى أى المتقنة.

لازم المعنى:

قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: ٧). يرى بعض أهل التفسير (انظر الجزء ١٣ من تفسير الطبرى ص ٤) أن أعيان قریش عيروا النبى عليه الصلاة والسلام بأنه قانع بأكل الطعام والمشى فى الأسواق وكان خيرًا له أن يكون فى صحبة الملائكة.

وقد أبطل الله سبحانه زعمهم هذا بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَكْسِبُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾. ولكن من الواضح أن هذه الآية تقصد بها الكناية وأن لها معنى آخر يلزم عن هذا المعنى الأول. ذلك أن أكل الطعام من شأنه أن يهضمه وأن يفرز فضلاته، وهذا الإفراز من شأن فاعله أن يتخفى عن الناس لا أن يسعى إلى مواجهتهم بالدعوة إلى اتباع دعوته إلى دين جديد يؤثر في زعامتهم للعرب.

أما ما يلزم عن المشى في الأسواق فهو ممارسة البيع والشراء وما يترتب على ذلك من زعم جودة سلعة رديئة لبيعها، أو رداءة سلعة جيدة لإنقاص ثمنها. وكلا هذين الأمرين اللازمين ليسا من مهمات الرسل.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٦٤).

الغلول والبسط كنايةان عن البخل والكرم وكذلك عن الفقر والغنى. يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيكَ﴾ (آل عمران ١٨١). فهذان الوجهان (البخل والفقر) من لوازم الغلول.

تعدد احتمال الإعراب:

* قال تعالى: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَارَقَتْ وَلَا مُسُوفٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾.

* يقول ابن مالك في الألفية (الجزء الثاني ص ٧):

وركب المفرد فتاحا كلا	حول ولا قوة والثاني اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا	وإن رفعت أولا لا تنصبا

ويقول ابن عقيل في معرض شرح ذلك (الجزء الثاني ص ١١):

"وأشار بقوله: "والثاني اجعلا" إلى أنه إذا أتى بعد "لا" والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت "لا" نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله" يجوز فيها

خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف إما أن يبنى مع "لا" على الفتح، أو ينصب أو يرفع". ثم يقول باختصار:

"فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: البناء على الفتح لتركبه مع لا الثانية، نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله" أو النصب عطفاً على اسم "لا"، أو الرفع وفيه ثلاثة أوجه: الأول أن يكون معطوفاً على محل "لا" واسمها، والثاني أن تكون "لا" الثانية عملت عمل "ليس"، والثالث أن يكون مرفوعاً بالابتداء".

نخرج من كل ذلك بما يلي:

أولاً: اللبس: تعدد احتمالات المعنى وليس لأحد المعانى قرينة ترجحه.

أما حمل الأوجه: فهو تعدد احتمالات المعنى ولكل منها قرينة تدل على صحته.

ثانياً: حمل عدد من أوجه المعنى يصدق على عموم اللغة لا على خصوص القرآن الكريم.

اكتشاف الفرق بين معنى اللفظين. (منقول)

يعرف اختلاف الفرق بين معنى اللفظين المتشابهين بأحد الأمور التالية:

١. اختلاف ما يستعمل فيه اللفظان مثل:	العمل والمعرفة، علم تتعدى إلى مفعولين وعرف لمفعول واحد.
٢. اعتبار صفات المعنيين مثل:	الحلم حسن دائماً والصدود إما حسن أو قبيح.
٣. اعتبار ما يثول إليه المعنيان مثل:	المزاح والاستهزاء.
٤. اعتبار حروف تعدية الأفعال مثل:	العفو والغفران.
٥. اعتبار النقيض مثل.	الحفظ والرعاية، نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال.
٦. اعتبار الاشتقاق مثل:	السياسة والتدبير، فالسياسة هي النظر

في الدقيق من أمور السوس والتدبير من الدبر.	
الاستفهام والسؤال، فالأول دليل جهل أو شك والثاني قد يكون مع العلم بالجواب.	٧. اعتبار صيغة اللفظ مثل
الحنين والاشتياق. الأول صوت من أصوات الإبل والشوق غير ذلك	٨. اعتبار أصل اللفظ في اللغة مثل.

فإذا لم يتبين الفرق بأحد هذه الاعتبارات فالكلمتان من لغتين مختلفتين، نحو:

البرمكة (مكية) والقدر (بصرية).

الله (عربية) وآزر (فارسية).

من الظواهر الهامشية فى النظام النحوى

مع شواهد من القرآن الكريم

النظام النحوى بنية من العلاقات السياقية المجردة التى تجدد ما يعبر عنها ويدل عليها فى مبانى نظامى الأصوات والصرف، فنظام الأصوات يقدم للنظام النحوى العلامة الإعرابية وحروف المعانى وإجراءات العدول عن الأصل والرد إليه والسعى إلى طلب الخفة، والنظام الصرفى يقدم الصيغ والموازن الصرفية وما يعرض لكل منها من قواعد التصريف واختلاف العناصر الصرفية بين الاستصحاب والعدول، وأما النظام النحوى فوظيفته تحديد العلاقات فى السياق بين ما يقدمه كل من النظامين السابقين، مع الاعتماد على القرائن الدالة على أنواع العلاقات مع السعى إلى الوصول إلى أمن اللبس فى جميع الحالات. ولقد درج أصحاب كتب النحو بسبب هذه الصلة الوثيقة بين الأنظمة الثلاثة على أن يجعلوا الأصوات والصرف من مواضيع متون النحو وتعليمه. وهكذا يعتمد النحو العربى على دعامتين من أهم دعائمه إحدهما من عطاء النظام الصوتى وهى (طلب الخفة) والأخرى من مطالب السياق وهى (أمن اللبس)، ولكن هاتين الدعامتين لا تخضعان للقواعد ولذلك أراهما على رغم أهميتهما من الظواهر الهامشية فى النظام النحوى ومن ثم أقرب شبهاً بمسائل فقه اللغة.

يتضح هذا الطابع الهامشى فى موقع هاتين الظاهرتين من النظام النحوى من

اهتمام فقه اللغة بإحداهما (طلب الخفة) واهتمام علوم الاتصال بالأخرى (أمن اللبس). جاء في الجزء الأول من كتاب المزهর للسيوطى (ص ١١٥): "قال ابن دريد في الجمهرة: "اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرسًا واحدًا وحركات مختلفة.... إلخ". مما يدل على رسوخ قدم ظاهرة طلب الخفة في بحوث فقه اللغة، وربما كانت مع غيرها من صور المناسبة هى التى يسميها علماء النص: coherence (هى والمناسبة المعجمية بين مفردات النص، ومعهما طرق الربط). أما دور النظام النحوى بالنسبة لهاتين الظاهرتين فهو الانتفاع بالنتائج مما يبرر وضعهما بين الظواهر الهامشية فى البنية النحوية.

إن اعتزاز اللغة العربية بهاتين الظاهرتين له ما يبرره؛ لأن اللغة من خلالها أصبحت أكفأ فى الاستعمال من كثير من اللغات المشهورة، دعنا نضرب مثالًا واحدًا لتفوق اللغة العربية على اللغة الإنجليزية فى مجال طلب الخفة، إن اللغة العربية ترفض التقاء الساكنين، وتتخذ من الإجراءات العدولية (عن أصل الوضع) ما يحول بين السياق العربى وهذا النوع من الثقل.

وإذ ترفض اللغة العربية هذا النوع من الثقل نرى اللغة الإنجليزية تسمح (فى ضوء الفهم العربى لهذه الظاهرة بالتقاء أربعة سواكن كما فى five sixes (أى خمسة أسداس)، فالكلمة الدالة على الأسداس تشتمل أربعة سكاوان كما يلى:

(ك س ث س)

وكلها أصوات مهموسة يزيد الهمس من خفائها على المقدرة السمعية ومن صعوبة تواليها فى النطق. وليس من السهل على المتكلم العربى أن ينطقها نطقًا سليمًا؛ ذلك لأنه إذا رأى توالى الساكنين ثقيلًا فما بالك بتوالى الأربعة؟ ! ومع عدم استعمال النحو لقواعد لتنظيم طلب الخفة نراه يحرص على الانتفاع بهذه الظاهرة الهامشية.

إذا تأملنا طابع كل من الظاهرتين السابقتين وجدنا إحداهما وهى "طلب الخفة" لفظية (أى تجد تطبيقاً لها فى عالم الألفاظ)، وأما الأخرى وهى "أمن اللبس" فتتحقق فى عالم المعنى. وعند النظر فى الظواهر الأخرى نجدها أيضاً تنقسم هذا النوع من الانقسام إلى طائفتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية على النحو التالى:

اللفظية:

المعاقبة - الموقعية - النقل - الترخص - المشترك اللفظى.

المعنوية:

ظل المعنى - لازم المعنى - إشراب المعنى - مفهوم المخالفة - المجاز.

الظواهر اللفظية

١ - المعاقبة:

معاقبة الشيء لغيره حلوله محله وأداؤه لوظيفته، وقد عنى النحاة بتتبع هذه الظاهرة الواحدة ولكنهم أطلقوا عليها طائفة من المصطلحات كما يلى:

* النيابة، كنيابة المفعول عن الفاعل، ونيابة "كل" و"بعض" عن المصدر كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾.

* الإغناء، كما فى قولهم: "إن الفعل ترك أغنى عن استعمال الفعل المهجور ودع "بدون تشديد حرف الدال.

* الحلول محل لفظ آخر، كحلول "يا" محل "أدعو" فى النداء.

* السداد مسد لفظ آخر، كما سدت "أن" وما بعدها مسد مفعولى "ظن".

* التأويل، كتأويل الجامد بالمشتق كما فى "زيد رجل".

* العوض، كتكوين العوض فى قوله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ﴾.

* المنزلة، كما فى قولهم: "ما" نافية بمنزلة "ليس".

* التحويل، كما فى التمييز المحول عن الفاعل أو عن المفعول.

* التشبيه، كما في قولهم: إن لفظ "رجلاً" في (نعم زيد رجلاً) مشبه بالمفعول به.
 * التضمين، وهو استعمال لفظ بإعطائه معنى لفظ آخر كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ أى أحسن إلى (بتشديد الياء).
 استعمل النحاة كل هذه المصطلحات لظاهرة يحددها مصطلح واحد هو المعاقبة.

٢- الموقعية:

تلك هى الظاهرة التى يسميها اللغويون الأمريكيون: distribution أى التوزيع وهى تجعل موقع العنصر اللغوى جزءاً من معناه، ومن المعروف أن الرتبة (وهى قرينة نحوية) ظاهرة موقعية تكشف عن جزء من المعنى إذا كانت محفوظة، وتعين على التصرف فى الأسلوب والمعنى إذا كانت غير محفوظة، وفيما يلى طائفة من الموقعيات التى تنتمى إلى نظام النحو العربى:

* موقع "لم" قبل المضارع واختصاصها به كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

* العطف بـ "أم" بعد همز التسوية، نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

* الوقف بالسكون فى آخر القول للدلالة على الموقع

* عدم البدء بالساكن، فالبدء موقع استعمال بعد صمت والساكن أقرب إلى الصمت فلا يوحى للسمع ببدء الكلام.

* التخلص من التقاء الساكنين لتجنب الثقل.

* تفخيم الصوت المرقق إذا جاور صوتاً مفخماً كما فى تحويل تاء الافتعال إلى طاء فى نحو: مصطفى - واطلع (بتشديد الطاء) - واطظلم - واصطرخ.

* تكسر الهاء من ضمير الغيبة إذا سبقها كسر أو ياء ساكنة نحو فيه وبه، وتضم فى غير ذلك نحو: له - كتابه - لهم - كتابهم.

* تشبع الحركة في ضمير الغائب المفرد إذا لحقه متحرك نحو: "له معقبات" وتحفظ بقصرها إذا تلاها ساكن نحو: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾.

* زيادة الحرف لتقوية المعنى والاهتمام بالحدث، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجْدِلُ فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: ٧٤). المعنى هنا: فلما ذهب عن إبراهيم الروع جاءته البشري وهو يجادلنا في شأن قوم لوط. وهذه الواو الزائدة ترد في مواطن أخرى في النص القرآني، منها ما يلي:

﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا لِلنَّجِينَ﴾ (١٣) ﴿وَتَذَكَّرْنَا﴾ (الصافات: ١٠٣-١٠٤).

﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ، وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾.

﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَ هَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: ٧٣).

٣- النقل:

الفرق بين النقل والمعاقة أن النقل إجراء أسلوبى ولكن المعاقة ظاهرة نحوية. وفي الحالتين يدل اللفظ على معنى لفظ آخر، لكنه عند النقل لا تحكمه قاعدة ولا يلغى اللفظ المنقول العودة إلى اللفظ الآخر الذى حل اللفظ المنقول محله، أما في المعاقة فلا يمكن لنائب الفاعل مثلاً أن يصبح فاعلاً ولا للفعل الماضى "ودع" أن يلغى ما عوضه ليدل على معناه باطراد، وهكذا في البقية. وفيما يلي طائفة من حالات النقل في الأسلوب العربى:

* تنقل "إلا" من الاستثناء لتدل على الاستدراك (أى إلى معنى "لكن")

كما في قوله تعالى:

﴿طه﴾ ﴿مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ ﴿٢﴾ ﴿إِلَّا نَذْكُرَنَّهُ لِمَنْ يَحْشُرُ﴾.

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ ﴿١٩﴾ ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّ الْأَعْلَى﴾.

﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾.

* تنقل "هل" إلى معنى التعجب كما في قوله تعالى:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾.

﴿ هَلْ ثَوَابَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾.

﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾.

* تنقل "إذ" إلى معنى أداة استئناف كما في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (أى لقد أخذ).

﴿ وَإِذْ تَأَذَّتْ رِيبُكُمْ لَمَّا شَكَّرْتُمْ لَازِيدَ نَكْمٍ ﴾ (أى لقد تأذن).

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ ﴾ (أى لقد

قال).

والداعى إلى هذا الفهم أن ما يقدره النحاة لتعلق "إذ" بالفعل "أذكر" يتطلب مثلاً أن يكون النبى حاضرًا عند قول الله تعالى للمخاطبين هذا الكلام، ومن ثم يتعلق الظرف بهذا الفعل المقدر.

* تنقل "لو" لمعنى النفى كما في قوله تعالى:

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْمَوْتُ بَلْ لَلْأَمْرِ جَمِيعًا ﴾.

أى ما كان لنص يتلى أن تؤدى قراءته إلى تغيير طبائع الأشياء فأمر هذا التغيير كله لله. دعنا إذن نلق نظرة على المقصود بتسيير الجبال وقطع الأرض وتكليم الموتى، وكيف انتهى أمر كل شىء من ذلك إلى إرادة الله سبحانه وتعالى.

* المقصود بالقرآن أى نص مصدره الوحي يمكن أن يقرأ لإتمام غرض إنسانى

ما.

تسيير الجبال لا يستطيعه إلا الله ومن ذلك ما يتردد فى كتب الجيولوجيا من كلام عن الحركات التكتونية مثل أخذود البحر الأحمر واختفاء قارة أطلنطس - وابتعاد أمريكا الجنوبية عن أفريقيا بعد تقاربهما.

المقصود بالأرض المسافة التى يقطعها المسافر وقطعها سرعة انتهائها كما حدث فى ليلة الإسراء.

أو كلم به المتوفى كما حدث لقتيل سورة البقرة إذ أحياه الله بعد ضربه ببعضها، وكطيور إبراهيم اللاتي دعاهن فأتيه سعيًا. ويدل سياق النص على أن مثل هذه المعجزات لا يتحقق إلا بإرادة الله ولا يمكن لبشر أن يستعين بقراءة نص ما للوصول إلى إنجاز مثل ذلك. [وفي ذلك ما يطعن في صدق السحرة].

- الترخص.

حين يذكر الترخص ترد فكرة القرائن النحوية على الذهن، كما يرد على الذهن أمن اللبس أيضًا. فالرخصة النحوية إهدار لبعض القرائن عن أمن اللبس. والمعروف أن المقصود باللبس تعدد احتمالات الدلالة على المعنى دون مرجح، ولا يتم أمن اللبس إلا عندما تتضافر القرائن الدالة على المعنى فيكشف المعنى المراد دون أن يختلط به أى معنى آخر، والقرائن المقصودة هنا هى: الإعراب والبنية والتضام والرتبة والربط والسياق، وسنحاول فيما يلى إيراد بعض الشواهد المشتملة على ترخص فى بعض هذه القرائن:

* العلامة الإعرابية:

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰبِقِينَ مَن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ برفع
"الصائبون" وهو معطوف على المنصوبات؛ لأن اللبس مأمون بواو العطف
والطابع الدينى المشترك بين الألفاظ المتعاطفة.

وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ جَّنِ﴾ برفع لفظ "هذان" على رغم كونه اسمًا لإن
ومع ذلك ظل هذا اللفظ دالًا على كونه اسمًا لأن هناك قاعدة تمنع أن يتوسط بين إن
واسمها غير الظرف أو الجار والمجرور. أى أن القاعدة المذكورة تحكم بأن "هذان"
(وهو ليس ظرفًا ولا مجرورًا) لا يمكن إلا أن يكون هو اسم إن.

قال سبحانه: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَمُنْصَحُونَ﴾ كان من المتوقع
أن يكون الفعل "تأمن" مرفوعا بضممة على النون، ولكن توالى النونين. فى لام

الفعل وضمير المتكلمين، برر إسكان لام الفعل من أجل إدغامها في نون الضمير طلباً للخفة، ولأن اللبس مأمون بسياق النص الذى يدل على أن إخوة يوسف يلومون أباهم لعدم ثقته بهم. ولولا ذلك لظن السامع أن "لا" التى قبل الفعل ناهية. وقد قوى المعنى بعد ذلك قولهم: ﴿وَأَنَّا لَهُ لَنَصْحُونُ﴾.

البنية:

قال تعالى:

والمقصود: إلياس.	﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾
والمقصود: تكديبا.	﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾
والمقصود: كثيرا.	﴿وَمَكُرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾
والمقصود: مكة.	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾
والمقصود: عجيب.	﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَبٌ﴾

الرتبة:

قال تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلُوكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ ؛ أى: سَخَرُوا مِنْهُ وهو يصنع.

﴿وَهُى تَجْرِى بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ ؛ أى: ناداه وهى تجرى.

التضام:

يشمل مفهوم التضام ثلاثة أشياء هى: الافتقار والاختصاص والتوارد. ومعنى ذلك أن الترخص فى الافتقار يتحقق فى صورة الحذف وفى الاختصاص بإهماله وفى التوارد بالمفارقة المعجمية بين ألفاظ السياق.

فمن الحذف قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾.

فقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ جملة تعجبية تفسر ما قبلها من قوله ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الذى حذف منه افعل التعجب كما حذف من حديث أم زرع الذى

يقول: «زوجى أبو زرع وما أبو زرع». ويبرر فهم التعجب فى الآيات السابقة أن النبى عليه الصلاة والسلام تلقى فى الوحى الكثير من أخبار الساعة ومن أشرطها مما يؤهله لأن يكون علمه بذلك موضع تعجب، أما فهم الاستفهام من هذه الآية فيحول دونه أن الله أعلم بالحاقة من نبيه، فكيف يسأله؟

ومن الحذف أيضاً قوله جل شأنه: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعِثْنَهُمْ قَبِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾. ففى هذه الآية موضعان يصلح كل منهما لتقدير فاء العطف مع عدم تقديرها فى الآخر. وذلك على النحو التالى:

إذا ما أتوك... فقلت... تولوا.

أو إذا ما أتوك.. قلت.. فتولوا.

ومن الزيادة قوله عز من قائل: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُمُ اللَّجِينُ﴾ (١٠٣) وَتَدَيَّنَتْ أَنْ يُتَابِعَهُمْ (١٠٤) قَدْ صَدَّقَتِ الرُّبَايَا. فهنا واوان إحداهما زائدة، والتقدير كما يلى:

فلما أسلما تله للجبين وناديناه.

أو فلما أسلما وتله للجبين ناديناه.

ومنه أيضاً ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ﴾.

فالتقدير كما يلى:

حتى إذا فسلتم تنازعتم وعصيتم.

أو حتى إذا فسلتم وتنازعتم عصيتم.

أما الترخص فى الاختصاص فيشهد له قوله جل شأنه: ﴿وَبَلِّغْ كُلَّ هِمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (١) الَّذِي جَمَعَ مَا لَا وَعَدَدُهُ. من أحكام الاختصاص أن توصف النكرة بالنكرة، ولكن قد يترخص فى هذا الاختصاص فتوصف النكرة بالمعرفة، والذى يبرر ذلك الترخص (أو الاتساع كما يقال أحياناً): إن النكرة "همزة" (بضم الهاء وفتح الميم)

وصفت بنكرة أخرى (لمزة) فقربها ذلك من المعرفة، فوصفت بالمعرفة، ونظائر ذلك في النص القرآن كثيرة ذكرتها في كتاب البيان في روائع القرآن.

ومن الترخص في التوارد قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ (أى سيناء) وكذلك ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾ (أى على إلياس).

٤ - الربط:

المقصود بالتخص في الربط عدم ذكر المرجع لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهِمْ مِنْ دَابَّةٍ﴾. ومن ذلك أيضا قوله جل شأنه: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ (٣٨) ﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ (٣٩) **وَإِنَّهُ** ﴿(أى القرآن)﴾ ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (أى جبريل) ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾ (١١) ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَا نَذْكُرُونَ﴾ (١٢) ﴿نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٣) ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا﴾ (أى محمد ﷺ) ﴿بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ (١٤) ﴿لَاخْذَنَا مِنْهُ﴾ (١٥) **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَقَدْ أَخَذْنَا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِيثَاقًا** ﴿١٦﴾ **فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ** ﴿١٧﴾ **وَإِنَّهُ** ﴿(أى القرآن)﴾ **وَإِنَّهُ** ﴿لَنَذْكُرَنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١٨) **وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ** ﴿١٩﴾ **وَإِنَّهُ** ﴿(أى القرآن)﴾ **وَإِنَّهُ** ﴿لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢٠) **وَإِنَّهُ** ﴿(أى القرآن)﴾ **وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ** ﴿٢١﴾ **فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ** ﴿٢٢﴾.

٥ - المشترك اللفظي:

لباس: لهذا اللفظ معنيان:

أحدهما: ما يلبس على الجسم لستر العورة واثقاء الظواهر الجوية الضارة.

والثاني: مصدر الفعل (لابس يلبس لباسا وملابسة) أى خالط يخالط. ومن شواهد المعنى الثانى قوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَنْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ بَعْضِكُمْ وَرِدْشًا وَلِبَاسَ الْقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾. فالمقصود بلباس التقوى ملابستها.

يعدلون:

ولهذا اللفظ أيضًا معنيان: أحدهما (يتخذون عديلا) كما في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١).

﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَغْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٠).

والآخر معناه (يحكمون بالعدل)، كما في قوله جل شأنه:

﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٩).

﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٨١).

تذر:

أصوله الثلاثة (وذر)، ويقول النحاة إنه استغنى عن الماضى منه بالفعل (ترك). وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (الأعراف: ١٢٧). والمعنى: أتبيح لموسى وقومه أن يفسدوا في الأرض ويملك أنت وآهلك؟

أعرض:

والأمر كذلك هنا. فقد ورد هذا اللفظ مرتين في آية واحدة على سبيل المشاكلة، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَيَقَرُّنَّ عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجِسٌ﴾ (التوبة: ٩٥).

الأوسط:

المعنيان هما: الواقع بين شيئين والأفضل، وأفضلهما. وفيما يلي شواهد تؤيد ذلك هي قوله تعالى:

﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾ (العاديات: ٥) أى اتخذن مكانًا وسطًا بين أفراد الجمع.

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨). أى المتقنة.

﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلِأَقْلَ لَكُمْ وَلَا تَسْتَحْشِرُونَ﴾ (القلم: ٢٨) أى أفضلهم.

﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِيعُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (المائدة: ٨٩). أى أفضله.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة: ١٤٣). أى فضلى.

١ - لازم المعنى:

أطلق البلاغيون على ظاهرة لزوم المعنى مصطلح "الكناية"، ومن الكناية قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان: ٧). إذ يلزم من أكل الطعام (ولا اعتراض عليه) أمر آخر هو إفراز نتائج الهضم (وهو أمر لا يحسن الكلام الصريح فيه)، ثم إنه يلزم من المشى في الأسواق الاشتغال بالبيع والشراء، مع ما يقوم به البائع والشارى من المساومات التى تحفل بصنوف الكذب والخداع والمبالغة فى تحسين السلعة وفى تحديد الثمن زيادة أو نقصاً، دون الرجوع إلى التحلى بالخلق الفاضل والصدق فى الكلام، وهكذا عمل النص القرآن فى آية لاحقة إلى إهمال مبدأ اللزوم والعودة إلى المعنى الأصلي، وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان: ٢٠).

٢ - مفهوم المخالفة:

هذا المفهوم يعد مهرباً لمن يريد أن يقول شيئاً فيتوسل إلى ذلك بقول ما يناقضه هرباً من إفساد الموقف أو خوفاً من عواقب الصراحة، من ذلك ما قاله قوم صالح لنبيهم: ﴿يَصْلِحْ فَدَكُنْتَ فِيمَا مَرَجُوا قَبْلَ هَذَا﴾ (هود: ٦٢)؛ أى إننا نأسف لأننا لم نعد نرجو فيك خيراً، والمقصود بهذا أنهم رأوا فى تذكير صالح بما كان له من احترام فى نفوسهم ما يخفف من وقع نفى احترامهم له الآن.

ومن ذلك أيضاً قوله جل وعلا: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ رَءَاهُ آيَتَهُ حَكَمًا وَعِلْمًا﴾ (يوسف: ٢٢). فمفهوم المخالفة هنا أن الله سبحانه لم يؤت يوسف قبل البلوغ حكماً ولا علماً. ومنه كذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ (سبا ٤٧). والمعنى: أنا فى غنى عن استرضائكم والاستعانة بكم فإذا كنتم قد عزمتم على منحى شيئاً من عطاياكم فى نظير سكوتى عن إبلاغ الرسالة فأنا فى غنى عنه فاحتفظوا به لأنفسكم.

٣- ظل المعنى:

إن مفهوم المخالفة يعد ظلًا من ظلال المعنى، وهذه الظلال متعددة الأنواع، ومنها ما يلي:

السؤال الوارد: قد يسمع المرء كلامًا فيرى أن معناه يصطدم بمعلومة سابقة تخالف ما سمعه فيدور بخلده عندئذ سؤال يعينه على تفسير هذا التضارب بين المسموع والمعهود، وهنا تأتي إجابة هذا السؤال لتضع الأمر في نصابه، انظر مثلاً إلى قوله تعالى بعد عزم النبي على الاستغفار لعمه أبى طالب: ﴿مَا كَانَتِ لِلَّيْلِ وَالْذَّيْلِ ءَامِنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (التوبة: ١١٣). هنا أصبح السؤال التالي وارداً على الذهن: (لماذا إذن استغفار إبراهيم لأبيه؟) وهنا جاء الرد بما يلي: ﴿وَمَا كَانَتِ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ﴾ (التوبة: ١١٤). فظل المعنى في هذا المقام هو السؤال الوارد الذي كتبه السامع في نفسه وأجاب عليه الله سبحانه وتعالى.

ومن ذلك أيضاً أن الله سبحانه وتعالى يقول عن الثقلين (الإنس والجن) في يوم الحشر: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا يُشْغِلُ عَنْ دِينِهِمْ إِنْهُمْ وَلَا جُنَّهُمْ﴾ (الرحمن: ٣٩). فيرتب على ذلك سؤال هو: (كيف ذلك واليوم يوم الحساب؟) عندئذ يأتي الجواب بقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سِجْنَهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْلَامِ﴾ (الرحمن: ٤١). أى أن سيماهم أغنت عن مساءلتهم.

٤- دلالة اللفظ المختار:

كان من المقبول في حالة مراودة يوسف عن نفسه أن تنحط قيمة امرأة العزيز في سياق النص القرآني لما أقدمت عليه من مراودة فتاها وخيانة زوجها، ومن هنا نجد الإشارة إلى هذه المرأة أن تأتي على الصورة التالية: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْمَرْءُ وَفِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ مَوَّلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ (يوسف: ٢٣).

والذى يوحى به هذا التعبير أن العلاقة بينه وبينها هى مجرد إقامته فى بيتها، فهى ليست سيدته وليست خارج حياته؛ لأنه من غلمان هذا البيت، ثم إنها لم تكلفه أمراً مشروعاً وإنما دعتة إلى مشاركتها فى خيانة زوجها، وهو أمر رفضه يوسف بقوله: ﴿إِنَّهُ رَفِيعُ أَحْسَنَ مَنَاقِبٍ إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (يوسف: ٢٣). ولما حاول يوسف الهرب منها جرى فى اتجاه الباب، ﴿وَأَلْفَيْ سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ (يوسف: ٢٥)، لم يقل النص هنا (وألфия زوجها)، وإنما أراد أن يضع من شأنها فاختر اللفظ المناسب لإهدارها الشعور بقيمة الحياة الزوجية.

٥- دلالة الاستفهام الإنكارى:

إذا بدئ الاستفهام الإنكارى بحرف النفى فإن ظل المعنى هو الإثبات أو الأمر، كما فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضحى: ٦) أى لقد وجدك يتيمًا. وقوله جل شأنه: ﴿أَلَا تَقُولُونَ قَوْمًا نَزَعُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ (التوبة: ١٢). أى قاتلوهم.

أما إذا لم يبدأ الاستفهام الإنكارى بحرف النفى فإن ظل المعنى هو النفى أو النهى، قال تعالى: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (الحجرات: ١٢)؛ أى لا يجب أحدكم ذلك، وقوله تعالى: ﴿لَمْ أَذَنْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ (التوبة: ٤٣) فمن الواضح أن ظاهر التركيب هنا لا يقبل إقامة علاقة بين "حتى" المفيدة للتعليل وبين ما سبقها من الآية، ولكن إذا استوحينا ظل المعنى (وهو على صورة النفى) وجدنا سياقه ينسجم مع "حتى" التى هى للتعليل، والتقدير: (ما كان ينبغى أن تأذن لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين)، وقد يأتى ظل المعنى فى صورة النهى كما فى قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩). أى لا تكره الناس على الإيمان.

وقد يستفاد النفى من لفظ معجمى مثبت كالاسم أو الفعل فيؤدى إثبات اللفظ نحويًا (على رغم دلالة المعجمية) إلى أن يأتى ظل المعنى فى صورة النفى كما فى قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِى اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُشِمْ نُورُهُ﴾ (التوبة: ٣٢)؛ أى لا يقبل إلا أن يتم نوره. والمعنى على الحصر.

٦- دلالة الفعل على نوع المفعول به:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ * وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ * قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي * حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ * وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَى لَهُمَا * ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ (القصص: ٢٣-٢٤).
أضيفت العلامة (*) في مواقع المفعول به وحذف المفعول لدلالة الفعل عليه.
فالسقيا والذود والإصدار لا تكون إلا لقطعان الماشية.

٧- إشراب المعنى الأصلي معنى آخر:

من ذلك إشراب الموصول معنى الشرط، فقد يستعمل الإخبار بالموصول على علاته دون إشراب للمعنى، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَآتِيَهُمْ مَّا أَنفَقُوا مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٢٦١-٢٦٢). نزلت هذه الآية في مناسبة خاصة بمساهمة عثمان بن عفان في نفقات جيش العسرة، فلم يكن هناك مجال لإشراب الموصول معنى الشرط؛ لأن الشرط، عام وعثمان (رضي الله عنه) فرد ومن هنا لم يقترن الخبر بالفاء على نحو ما يكون في جواب الشرط.

أما حين يكون نص الآية دعوة عامة إلى الإنفاق فمن أنفق فله أجره ولا خوف عليه، ومن بخل بالإنفاق فقد ارتكب ذنباً فذلك في أصله معنى الشرط، فإذا جاء التعبير عنه بالموصول فذلك يدعو إلى إشراب الموصول معنى الشرط، من هنا كان نص الآية الداعية إلى ذلك كما يلي: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالتَّهَارِ مِسْرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٧٤).

٨- المجاز:

ينص تعريف المجاز على أنه: "نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي" فالمعنى الأصلي هو المعنى المعجمي

والمعنى الآخر هو المقصود بالكلام، والعلاقة هي المشابهة والقرينة هي المفارقة المعجمية بين المعنى الأصلي ومقصود الكلام. فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: ١٠). فليس لله يد، وإنما المقصود هنا هو رضى الله عن ما اتخذوه من قرار متفق عليه. وإذا قرأنا: ﴿نَبِّئْكَ أَنَّكَ بَيْنَ يَدَيْ الْمَلَكِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨). فليس في ذلك ادعاء أن لله وجهها كوجوهنا، وإنما المقصود هو الاتجاه إلى الله بالطاعة والعمل الصالح.

الدلالة اللغوية بين الأفراد المعجمي

والتنوع السياقي

اللغة نظام كلى يتكون من نظم فرعية بينها علاقة التكافل، أى أن كل نظام منها ينتفع بعطاء الآخر، فيصدق عليها ما جاء فى الحديث النبوى الشريف من قوله ﷺ: «مثل المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى». والمعروف أن الأنظمة الفرعية التى يتكون منها النظام اللغوى الأكبر هى:

* نظام الأصوات: وهو يبنى من المخارج والصفات والتفاعلات الصوتية والتغيرات التى تحدث فى السياق المتصل.

* النظام الصرفى: وهو يتكون من الأصول المجردة كأصل الوضع وأصل الاشتقاق وما يتفرع عنهما من تغيرات الصياغة اللفظية من إدغام أو إعلال أو إبدال أو نقل أو قلب أو حذف أو معاينة أو غير ذلك من عطاء نظام الأصوات ومن قواعد أصول الصياغة اللفظية، وإلى جانب ذلك عدد من وظائف العدول عن الأصل.

* النظام النحوى: وهو يتمثل فى طوائف من العلاقات المجردة التى تجدد التعبير عنها فى عناصر نظامى الأصوات والصرف، كما يتألف هذا النظام من المعانى الوظيفية التى تنشأ عن تطبيقات النظامين المذكورين.

* ولقد أجمع علماء اللغة تقريباً على أنَّ المعجم لا يمثل نظاماً من أنظمة اللغة، بل هو في رأيهم سجل لمفرداتها. وهذه المفردات لا تتجمع على صورة منظمة يمكن أن ينشأ عنها علم مضبوط ذو قواعد على الطريقة التي كانت تتميز بها الأنظمة السابقة.

غير أن هؤلاء الذين لم يروا أن المعجم لا يمثل نظاماً وأنه مجرد سجل لمفردات اللغة كانوا هم أنفسهم الذين لاحظوا وجود ظاهرة الحقول المعجمية التي تنتمي إليها مفردات المعجم وأن كل مفردتين مختلفتي الحقل قد تصلحان أو لا تصلحان أن تضام إحداهما الأخرى، وهذا ما عبر عنه البيانيون بقولهم: أسند إلى من هو له أو لم يسند إلى ذلك. ومن الحقول التي أشرنا إليها منذ قليل حقل القرابات وحقل المهن وحقل الألوان، إلخ. فحين نقراً قوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ آدَمُ قَدْ أَزَلَّنَا عَنِ لِإِسَاءِ يُوْرِي سَوَاءِ يَكُمُ وَيَرِشَاءُ لَلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ نجد لفظ (لباس) اتفق مع بنى آدم ووارى سوااتهم، وأن هذا اللفظ نفسه لم يتفق مع (التقوى) إلا بانتقاله من حقل الملابس إلى حقل الملابس، ليصير المعنى: وملابسة التقوى ذلك خير (أى مصاحبة التقوى) أفلا يصح بعد ذلك أن نقول: إن المعجم واحد من أنظمة اللغة؟

وإذا كانت عناصر الأصوات مخارج وصفات، وعناصر الصرف أصولاً مجردة وصيغاً، وعناصر النحو علاقات ووظائف، فإن عناصر المعجم هى الحقول المعجمية، وهى فى تقلباتها تنتفع كثيراً بقواعد الأصوات والصرف دون النحو؛ لأن النحو كما قلنا منذ قليل هو علم العلاقات، والمعروف أن العلاقات النحوية إنما تكون فى السياق لا فى الأفراد.

دعنا الآن نلق نظرة على موضوع الدلالة فى هذا الجانب الإفرادى تمهيداً للتفريق بين هذه الدلالة وبين الدلالة السياقية، ونبدأ الكلام عن الأصوات، للصوت المفرد احتمالات متعددة من حيث الدلالة أولها أنه لبس من شأنه أن يستقل بدلالة عرفية بحسب وضعه فى النظام اللغوى لأنه لا يعد من أقسام الكلم. لكن للصوت المفرد من طرق الاستعمال ما يجعله دالاً على الانطباع المُعَيَّن أو على معنى وظيفى هو جزء من نظام اللغة.

- قال تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لِنَقْبٍ﴾.

المعنى بعد إتمام بناء السد وبعد أن أفرغ ذو القرنين القطر على جسم السد ﴿قَالَ مَا ثَوْنٌ أَفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦) أصبح من الصعب على يأجوج ومأجوج أن يتسلقوا السد أو أن ينقبوه. ولما كان التسلق أسهل من النقب عبرت الآية الكريمة عن ذلك بحذف التاء من استطاعة التسلق وبإبقائها فى مصدر النقب.

- قال جل شأنه: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾.

وقال: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾.

حذفت التاء وكسر ما قبلها لسبب واحد هو صعوبة أداء الحدث فى الحالتين. وقد خضع هذا التغير للقاعدة الصرفية الآتية:

- الأصل: يهتدى. نقلت حركة التاء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الهاء فسكنت التاء. اجتمع مثلاًن (التاء الساكنة والذال المكسورة).

أدغمت التاء، فى الدال المكسورة فأصبح اللفظ (يهدى) بفتح الهاء.

حولت فتحة الهاء إلى كسرة للمناسبة.

والأمر بالمثل فى (يخصمون).

- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ أى النار.

وقال: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفَنَّنَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.

ومعنى هذا أن النار مقفلة على أهلها فلا تفتح إلا لاستقبال آخرين، وأن الجنة مفتحة الأبواب بصورة دائمة. فإذا قال تعالى فى شأن جنهم: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ وَهَهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ فالفتح لا يكون إلا عند المجىء، أما إذا قال: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ وَهَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ فالمعنى "وقد فتحت أبوابها" ويكون جواب (حتى) هو قول الخزنة: سلام عليكم مع زيادة الواو فى (وقالت لهم).

وقال أيضاً: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ﴾ (محمد: ٦).

هذا شبيهه بالواوات في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (١٠٣) ﴿وَنَدَيْنَاهُ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ إذ يصلح تخريج المعنى في الحالتين على القول بزيادة أى من الواوين وأصالة الأخرى.

المقصود بالمعاني التي عبرت عنها الحروف في الشواهد السابقة هو الوظائف النحوية التي تفهم من الذكر والحذف والموقع وهلم جرا، وللحروف معاني أخرى انطباقية من النوع الذي عبر عنه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (محمد: ٣٠) ؛ أى: في نغمات كلامهم.

ذلك بأن للصوت من الصفات الحسية ما يوحى أحياناً بالمقصود من الكلام، مثال ذلك أن يدل المتكلم بجهر المهموس أو بهمس المجهور أو بإجراء نقل المخرج أو تعديل شيء مما جرى عليه عرف النطق في فهم السامع من ذلك ما يوحى به الانطباع. إن من قواعد النطق العربي للكلام أنه لا يصح البدء بنطق الحرف الساكن. فإذا كان على المتكلم أن يبدأ بحرف ساكن فعليه أن يبدأ كلامه بهمزة وصل بعدها حركة ثم يأتى الحرف الساكن، مثال ذلك أن صوت الفاء مهموس في نظام اللغة وأن النطق به وهو مفرد يتطلب البدء بالهمزة المذكورة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أَفِي وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ فمن ضاق ذرعاً بوالديه ورأى أن يعبر عن ضيقه بالفاء الساكنة فعليه أن يصل إليها بواسطة الهمزة المضمومة.

والمثال الآخر على هذا التصرف ما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنِيذُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَقٍ إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾. فالياء فى لفظ (إي) ساكنة ومن ثم جاء التوصل إلى النطق بها بواسطة همزة مكسورة، ومن أمثال ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مَالِكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ فحكم الشاء في (اثاقلتم) كحكم الفاء والياء فيما سبق.

هذا النوع من الدلالة الانطباعية غير مقصور على الحروف المفردة، فقد يحدث صوغ كلمة مكونة من عدد من الأصوات الموحية بانطباع معين كما نرى في كلمة (الزقوم) التى فى قوله سبحانه: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُومِ ۖ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾، والثابت أن هذه الكلمة لم يسبق وجودها قبل صوغها، فالله سبحانه يقول: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ۖ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾، أما صوغ الكلمة فقد روعى فيه ما يلى:

* فى اجتماع الحرفين الأولين من الكلمة إشارة إلى أن هذه الشجرة مصدر للطعام بدليل قوله: ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾، واللفظ يشير إلى القول المشهور: "زق الطائر فرخه" أى أطعمه.

* الحرف التالى من الكلمة هو القاف، ومخرجه أمام اللهاة فى الموضع الذى تستقر فيه اللقمة قبل ابتلاعها.

* هذه القاف مشددة مما يوحى بأن اللقمة طال استقرارها فى هذا المكان ومن شأن ذلك أن يسبب الضيق والألم.

* كان من الممكن أن تأتى بعد القاف حركة قصيرة تختصر بقاء اللقمة فى هذا المكان، ولكن إرادة استمرار الإحساس بالضيق جاءت بالواو بعد القاف لتضيف إلى الضيق ضيقاً آخر؛ لأن واو المد أطول من الضمة.

* يمكن لمن يريد أن يشرب أن يفعل ذلك وهو مفتوح الشفتين لكن من يريد ابتلاع الطعام (كما فى طعام الأثيم) لا يمكنه ابتلاع اللقمة إلا بشفيتين مقفلتين، ومن هنا كان إقفال الشفتين فى نهاية الكلمة.

وهكذا تكون صياغة اللفظ بطريق الحكاية Onomatopoeic.

قد يسأل سائل عما إذا كان المعنى الانطباعى مقصوراً على الحروف المفردة أو أن له أن يتخطى الأفراد إلى السياق المتصل، والجواب على ذلك أن الانطباع كما يكون تأثراً سمعياً كما عرفنا فى قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ يكون تأثراً

بصرياً كما يؤخذ من قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُ الْنَّاسَ الْحَافَا﴾ والمقصود بسيماهم ما يبدو على هيئتهم العامة من الفقر والمذلة. ومن معرفة الناس بسيماهم ما في سورة يوسف من قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ أى أنه عرفهم بسيماهم.

لا يزال الكلام عن المعنى الانطباعى للأصوات قائماً حتى عندما نتحول إلى الكلام في الدلالة الصرفية. فقد تكون دلالة المعنى وظيفة لحركة الإعراب كما في قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ إذ تؤدي حركة الكاف من لفظ (الفلك) وظيفة الدلالة على المفعولية. وقد يكون الدليل على الإعراب حرفاً كما في قوله جل شأنه: ﴿يَتَأْتَانَا مَا لَكَ لَا تَأْتَانَا عَلَى يُونُسَ﴾ وقد يكون الحرف مقدراً غير مذكور نحو ﴿وَقَالَ مُوسَى لِإِخْوِهِ هَارُونَ أَتَخَفَنِي فِي قَوْمِي﴾ فموسى فاعل مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. وهنا نخرج من إقليم انطباع الحروف المفردة إلى وظائف الأدوات الحرفية.

قد يتحول مفهوم الصوت إلى مفهوم صرفي للأداة فتكون الأداة حرفاً مفرداً حيناً ومركباً حرفياً حيناً آخر، مثال الحرف المفرد (واو العطف وباء الجر) وأداء كل منهما وظيفة سياقية هي إفادة الواو لمعنى العطف وإفادة الباء لمعنى الواسطة. مثال الواو قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ إذ ربطت الواو بين الله ورسوله على معنى العطف. وأما دلالة الباء على الواسطة فهي مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. إذ جاءت الباء وسيلة للجهاد والتضحية بالمال والنفس. والمعروف أن الأداة إحدى القرائن اللفظية التي تعد من عطاء النظام الصرفي للنظام النحوي شأنها شأن التضام والترتبة والربط وغير ذلك من القرائن اللفظية التي تدخل في جملتها تحت مفهوم طلب الخفة.

ويقوم طلب الخفة بالنسبة للنظام الصرفي مقام أمن اللبس بالنسبة لنظام النحو ويختلف كل منهما عن الآخر من حيث اتصال أحدهما باللفظ واتصال الآخر

بالمعنى، وفيما يلى شرح المقصود بطلب الخفة: عندما تصدى النحاة العرب لدراسة النحو كان عليهم أولاً أن ينظروا إلى المفهومات الصغرى القابلة للتأمل وهى المفردات، وأول ما أرادوا الوصول إليه أن يستكشفوا جهات الاتفاق والاختلاف التى تخلق منها نظاماً يجعل تناولها أمراً ممكنًا ومقبولاً ويسر القدرة على استيعاب فهمها. عندئذ صادفوا وضعاً معقداً لا يعين على التناول والدرس. وجدوا أن كل مجموعة من الألفاظ المتفقة الوظيفية تختلف تراكيب مفرداتها على نحو يصعب معه أن توضع فى مجموعة تركيبية واحدة ليسهل وصفها والكلام عنها. ووجدوا استعمال بعض ظواهرها مكروهاً يتنافى مع الذوق العربى وطلب الخفة نحو توالى الأمثال والتقاء الساكنين وتوالى أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة ونحو ذلك. فلو نظرنا إلى لفظ (قال) مثلاً من وجهة نظر دياكرونية (أى عمودية) لوجدنا مفردات المادة تشتمل على ألفاظ مثل (قول وأقوال وقوال) وفهمنا أن الحرف الأوسط من الأصول الثلاثة لمفردات المادة يظهر حيناً ويختفى حيناً آخر.

وهكذا هداهم التفكير إلى ملاحظة أصول الاشتقاق فوجدوا أن أصل الاشتقاق يجمع بين مفردات متباعدة البنية ولكنها تسمح بالانتفاع بمبدأ الحذف والزيادة وباختراع أصل اشتقاق تعود إليه المشتقات المأخوذة منه فى كل مجموعة اشتقاقية. ومن ثم ظفر النحاة بأول خطوات التنظيم اللغوى. وعرفوا ما يقع من الحذف والزيادة فوصلوا إلى استنباط أصل آخر أطلقوا عليه مصطلح أصل الوضع ونظروا إلى عدد حروفه فوجدوها ثلاثة سموها فاء الكلمة وعينها ولامها. (وكان ذلك أشبه ما يكون بالبنية العميقة التى قال بها تشومسكى) فكان حجر الزاوية فى بنية النظام الصرفى. ونظروا إلى الكلمات المستعملة فعادوا بها إلى أصل الوضع فلاحظوا بالمقارنة أن عدد حروف الأصل ثابتة لا تختفى وأن حروف المفردات المستعملة تظهر وتختفى بحسب مواقعها فى سياق الكلام، وأن هذا الظهور وذلك الاختفاء يتم حسب قواعد تنظيم علاقة العدول عن الأصل والرد إليه وتعرف بأنها (قواعد التصريف). وهذه القواعد أهم ما يمتاز به النظام الصرفى وتعد من صلب طلب الخفة وتشبه قواعد التحويل للبنية السطحية.

قلنا: إن النظام الصرفي يقدم للنحو طائفة من القرائن اللفظية، وذكرنا من هذه القرائن التضام والترتبة والربط ونحب أن نضيف إلى ذلك هنا الحذف والزيادة والمعاقبة والنقل، وقد جاء ذكر الحذف والزيادة في شرح مفهوم أصل الوضع منذ قليل، ويجدر بنا هنا أن نتناول بالشرح فكرة المعاقبة. وحين تناول النحاة فكرة المعاقبة لم يطلقوا عليها هذا الاسم ولم يقنعوا بإيراد مصطلح واحد للدلالة عليها وإنما استبدوا بها الألفاظ التالية:

* النيابة حروف الجر ينوب بعضها عن بعض نحو "ذهب لحال سبيله".
 ينوب المفعول به عن الفاعل فيسمى نائب الفاعل نحو "قضى الأمر". "كل" و"بعض" ينوبان عن المفعول المطلق، نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾.

* السداد الفاعل يسد مسد الخبر نحو "أقائم أنت بالواجب"؟ الحال تسد مسد الخبر نحو "حفظى النص ضرورياً" أنّ وما بعدها تسد مسد مفعولى ظن نحو ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾.

* الإغناء (ترك) أغنى عن (ودع) نحو ﴿فَتَرَكَّهُ صَلْدًا﴾.
 * العوض التنوين للعوض، نحو: ﴿وَكَلَّا نَقْصُصْ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾.

* التأويل الجامد يؤول بالمشتق، نحو "كر زيد أسداً".

* الحلول (يا) النداء حلت محل (أدعو) نحو "يا غافر الذنب".

* المنزلة (ما) نافية بمنزلة (ليس) نحو: "ما الأمر بمستحيل".

* الشبه منصوب التعجب مشبه بالمفعول به، نحو "ما أكرم زيدا".

* التحويل التمييز قد يحول عن الفاعل أو عن المفعول. نحو ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ونحو "زرعت الأرض قطناً".

وكل ذلك بمعنى المعاقبة، لأن معنى المعاقبة أن يحل اللفظ محل لفظ آخر فيستولى على موقعه وإعرابه مع الإبقاء على لفظه في بعض الحالات كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا

تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴿١﴾ إذ نقلت فتحة المصدر (الميل) إلى لفظ (كل) وبقي المصدر مضبوطاً بكسرة.

وأما النقل فإنه يمنح المنقول إليه معنى المنقول منه دون حروفه كما في قوله تعالى: ﴿طه﴾ ١ ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ۝١﴾ ١ ﴿إِلَّا نَذْكِرْكَ لِمَن يَخْشَى﴾ ١ ﴿فَالْمَعْرُوفُ أَن (إِلَّا) حرف استثناء ولكنها هنا غير صالحة لذلك لعدم وجود ما يصلح أن يكون مستثنى منه وإنما يصلح السياق لمعنى الاستدراك الذى تدل عليه (لكن)، فيكون المقصود هو: (لكن أنزلناه تذكراً لمن يخشى). ومن هذا القبيل ما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ ١ فالسلام لا يستثنى من اللغو وإنما يستدرك به عليه. وشرط استعمال "إلا" فى الاستدراك أن تكون الجملة التى سبقتها منفية كما رأينا فى الشاهدين السابقين. وقد تنقل (إذ) فى المصدرية كما فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ ١ أو إلى التعليل نحو: ﴿وَلَاذِلْمَ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَبْقُولُونَ هَذَا لِمَا فَكَ قَدِيمٌ﴾ ١. وقد تنقل اللام إلى معنى المصدرية كما فى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ آلِهَةٍ أَوْ نُرِهِمْ وَاللَّهُ مِيمٌ نُورِهِ﴾ ١ وقد تنقل اللام إلى معنى (عن) نحو ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتُّؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ ١.

بهذا نعلم أن المعنى على المستوى الصرفى راجع إلى المبنى وهو على المستوى النحوى راجع إلى العلاقة السياقية أو عليهما معاً وهو على مستوى المعجم راجع إلى العرف. بناحيته العامة والخاصة. ولعل أوضح ما يختص به المعنى السياقى هو ما يدل عليه من القرائن لفظية كانت أم معنوية. وأهم هذه القرائن التضام (وما يشمله من افتقار أو اختصاص) والرتبة (محفوظة أو غير محفوظة) والربط (وما يتحقق به من الوسائل) والبنية والمناسبة والوظيفة والعرف والرخصة، إلخ.

فالتضام علاقة بين عنصرين مذكورين أو أن أحدهما مقدر غير مذكور. ومن هذين العنصرين إما أن يكون أحد عناصر التركيب (كما فى التركيب الإضافى أو الإسنادى مثلاً) منقولاً عن علاقة إسنادية كما فى ﴿فَضَرَبَ الرَّقَابَ﴾ ١ أى اضربوا

الرقاب، أو عن علاقة وصفية كما في ﴿أَزْدِلْ الْعُمُرُ﴾ ؛ أى: العمر الأزدل، أو غير منقول كما في ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾.

والرتبة أو الترتيب هى العلاقة بين عناصر السياق تقديماً وتأخيراً ويقع ذلك في نوعين: رتبة محفوظة ذات قواعد لا يصح تجاهلها ورتبة أخرى غير محفوظة يمكن التصرف في شأنها بحسب ما يرى المتكلم. كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقوله جل شأنه: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ وما بين هاتين العبارتين من اختلاف المعنى بتقديم لفظ (قليلًا) وتأخيره. ومن ذلك أيضًا الرتبة التى أحكمت مواقع الألفاظ في قوله سبحانه: ﴿أَبْكَاءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾. أما الرتبة المحفوظة فمثالها: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

الأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ الذى سبق ذكره للتذكير به أو إعادة المعنى لإتمام وحدة موضوع الكلام. فمن الممكن أن يكون الربط كما يلي:

* ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾.

* ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۖ وَآخِرُ دَعْوَتِهِمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ومن الممكن أن يكون الربط بوسيلة أخرى مما يلي:

* الجار والمجرور، نحو:

* ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ۚ أَتَىٰ لَكُمُ الرِّسَالُ ۖ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

* التركيب الإضافي:

﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِن هَؤُلَاءِ سَيَّصِبُ بِهِمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾.

* الموصول وصلته، نحو:

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَايِدُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) فَلَنَذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَشْرَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿

* لفظ الجلالة، نحو:

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ﴾

* إن واسمها، نحو:

﴿ ثُمَّ إِنَّكَ رَبَّنَا لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا قُتِلُوا ثُمَّ جَاهِدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّنَا مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

* الظرف، نحو:

﴿ وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ وَتَلْمِزُ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ (١٥) الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْخَبِيرُ وَاللَّحْنُ وَالرَّحْمَنُ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴿

* الضمير، نحو:

﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْءَ ائِيَّ اَّتَىٰ إِلَىٰ كَيْتَبٍ كَرِيمٍ ﴾ (١٦) إِنَّهُمْ مِنْ مُّسْلِمِينَ وَلَئِنَّهُمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٣٠) اَلْأَتَمَلُّوْا عَلٰى وَاَتُوْنِ مُّسْلِمِيْنَ ﴿

* الإشارة، نحو:

﴿ قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتِي عَلَيْكَ فليَفْرَحُوا ﴾

سبق أن ذكرنا أن من ألفاظ اللغة العربية ما هو معرب ومنها ما هو مبنى. والإعراب علامة تلحق بآخر اللفظ المعرب لبيان معناه المقصود وهو في هذا الموقع الذى هو فيه وقد تكون علامة الإعراب حركة وقد تكون حرفاً أو حذفاً أو تقديرًا لواحدة من هذه العلامات أو ظاهرة مما يعرض له من هذه الظواهر الموقعية. ولقد اخترع النحاة للإعراب عاملاً جعلوه متغيراً بين اللفظى والمعنوى وظل هذا العامل رهن التطبيق النحوى حتى وقتنا هذا إذ بدأ المحدثون من دارسى اللغة يوجهون النقد إلى هذا العامل ويحلون محله سبباً آخر للإعراب هو الوظيفة التى يحددها سياق النص. وقد يكون اللفظ المعرب اسماً نحو: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ

وَالسَّمَوَاتِ ﴿١﴾، أو فعلا، نحو: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ ﴿٢﴾ أو صفة، نحو: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ ﴿٣﴾ أو أحد الأسماء الخمسة نحو: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا عَلَى يَوْسُفَ﴾ ﴿٤﴾ أو حذفاً لحرف علة نحو: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ﴾ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥﴾.

والبنية من قرائن النحو، وأكثر ما تكون البنية قرينة ضرورية عند غيبة الإعراب. كما أن البنية قد تحذف فيجرب تقديرها كما يلي:

* ﴿وَلِإِذْ قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٦﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٧﴾ المحذوف مقدر وتقديره (أعرضوا) ومكانه بين القوسين في نص الشاهد. وقرينة المحذوف هي "معرضين" في آخر الشاهد.

* ﴿قَالَ يَنْفِقُونَ أَمْ يَشْرُونَ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَتْنٍ مِّن رَّيِّ وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَنكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ اللفظ المقدر هو في المسافة بين القوسين، وتقديره "أكنت أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه"؟

* ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ اللفظ المحذوف المقدر هو "غير السموات".

أما المناسبة فقرينة وهى شرط لا بد من الاعتداد به لسلامة الكلام، إن طلاب علم البيان يرددون عبارتين يقصدون بإحداها سلامة النص وذلك بأن يكون اللفظ في السياق ذا صلة بلفظ آخر مناسب له، أو بحسب عبارتهم المشهورة (هو له)، فالفاعل من شأنه أن يسند إلى فعل هو له، ويقصدون بالعبارة الأخرى اللفظ الغريب على السياق وهو المتصل بغير من هو له. أى أن بين اللفظين علاقة مفارقة لا علاقة مناسبة، فإذا سمعنا من يقول: (السماء تحتنا) فالذى بين السماء والتحتية علاقة مفارقة تحول بين العبارة وبين تناسب المسند والمسند إليه، وفي عرف البيانين أن علاقة المناسبة في الاستعارة هى وجه الشبه، وفي المجاز المرسل قد تكون العلاقة هى المكانية (أى الحالية والمحلية) أو الزمنية (ما كان وما يكون) أو السببية (السبب والمسبب) أو الكمية (العموم والخصوص) وفى الكناية (قرب المعنى وبعده). غير

أن النص القرآنى أوسع إحاطة بالمشكلة ولا سيما فى صياغة ألفاظ جديدة تتعلق بالمناسبة فيها بعلاقات تعود إلى ما يفهم من السياق فى جملته، كما يلى:

* ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿١٣﴾ طَعَامٌ لِلْإِثْمِ﴾ (انظر ما قيل فى صوغ هذه الكلمة منذ قليل).

* ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْكَوَرٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي زُجْجَةٍ الزُّجْجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيُّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾.

فالمقصود أن الشجرة كأنها كوكب درى لا يشرق ولا يغرب كبقية الكواكب.

* ﴿قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ (أى كما يفعل إبليس بضحاياه إذ يقول لربه: ﴿ثُمَّ لَا يَنْتَهُهُمْ مِنْ عَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾).

والوظيفة من القرائن أيضًا وهى مفهوم نحوى فإذا قلنا مثلاً: "جاء زيد" فالمعنى النحوى أن جاء فعل ماض وأن زيدًا فاعل ومن هنا تكون الوظيفة مختلفة عن المعنى المعجمى الذى يقول إن (جاء) معناه (أتى) وأن (زيدًا) معناه رجل يعرفه المتكلم وقد يعرفه السامع أيضًا. أى أن معنى زيد له اتجاها إلى العهد فى بعض صورته. وقد تتعاقب الوظيفة أو تنقل من لفظ إلى لفظ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل بشىء من التفاصيل.

استعمل القرآن ألفاظًا متعددة من مادة (ع ر ف) منها العرف والمعروف والتعريف والمعرفة والتعارف والاعتراف إلخ. قال تعالى:

١. ﴿خُذِ الْقَوَاعِدَ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾.
٢. ﴿فَمَنْ عِنْدَ مَنْ أَحْبَبَ شَيْءٌ فَأَنْبِئْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَذِّنْ لِلَّذِينَ يَحْسَبُونَ﴾.
٣. ﴿فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرِضَ عَنْ بَعْضٍ﴾.
٤. ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَتَرْفَعَهُمْ بِسِمْنِهِمْ﴾.
٥. ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا؟﴾

٦. ﴿وَأَخْرُونَ أَعْرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَعَمَلًا خَرِيفًا﴾.

وهكذا أصبح العرف إحدى طرق التوثيق فى القرآن الكريم، وإحدى وسائل التقويم للأحكام الفقهية فى الشريعة الإسلامية شأنه كشأن الكتاب والسنة. كما فى قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ وكذلك قوله جل شأنه: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾.

رصد النحو للمعنى طائفة من القرائن وأخضع المعنى للاعتماد على القرينة (أى على رعايتها للوصول إلى الصواب) فإذا كان فى الكلام قرينة زائدة عن الحاجة أغنى عنها ما سواها فتحقق بذلك أمن اللبس. ومن ذلك ما سبقت الإشارة إليه من قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ وهو أمر ينتمى إلى أسلوب الكلام لا إلى قواعد النحو. ومن المفيد فى هذه القضية أن نذكر أبحاثاً من ألفية ابن مالك أشارت إلى هذا الموضوع تجعل الإفادة عندما تتم لأى سبب بديلاً لتحقيق القرينة التى حددتها القاعدة ومن هنا يأتى قول ابن مالك فى كل حالة: (ما لم تغد) أو ما فى معنى هذه العبارة.

عن جثة وإن يفد فأخبرا
ما لم تغد كعند زيد نمرة
وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
تقول زيد بعد من عندكما
فزيد استغنى عنه إذ عرف
منصوب إن بعد أن تستكملا
ما ناطق أراد معتمدا
إذا المراد مع سقوطه ظهر
لأن قصد الجنس فيه بين
وقد يحى المفعول قبل الفعل

ولا يكون اسم زمان خبرا
ولا يجوز الابتداء بالنكر
والأصل فى الأخبار أن تؤخرا
وحذف ما يعلم جائز كما
وفى جواب كيف زيد قل دنف
وجائز رفعك معطوفا على
وربما استغنى عنها إن بدا
وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر
والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا
وقد يجاء بخلاف الأصل

وقد يبيح الفصل ترك التاء في
وأخر المفعول إن ليس حذر
وما بإلا أو بإنما انحصر
في باب ظن ورأى المنع اشتهر
نقلاً وفي إن وأن يطرد
وقد ينوب عنه ما عليه دل
وحذف عامل المؤكد امتنع
هذا إذا نويت معنى من وإن
وما من المنعوت والنعته عقل
وربما أسقطت الهمزة إن
والفاء قد تحذف مع ما عطفت

نحو أتى القاضي بنت الواقف
أو أضمر الفاعل غير منحصر
آخر وقد يسبق إن قصد ظهر
ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر
مع أمن لبس كعجبت أن يبدو
كجد كل الجد وافرغ الجذل
وفي سواءه لدليل متسع
لم تنو فهو طبق ما به قرن
يجوز حذفه وفي النعت يقل
كان خفا المعنى بحذفها أمن
والواو إذ لا لبس وهى انفردت

تأمل هذه الأبيات ثم اذكر ما قلناه عن المعاقبة والنقل والحذف والإفادة تجدد في
كل منها دليلاً على المعنى يبيح اللجوء إلى الترخص سعيًا إلى أمن اللبس. والملاحظ
أن العبارات اللواتى تحتها خط قد جاءت جميعًا موحية بأسلوب الاستثناء
والترخص أى على نية مخالفة القاعدة.

قلنا من قبل: إن المعنى المعجمى قد يتعدد في الجملة الواحدة ويكون ذلك من
خلال الترادف أو تشابه البنية أو اتحادها. إن من يتصدى للتأمل في تفاسير القرآن
الكريم سوف يلحظ أن بعضًا من أقوال المفسرين لم يظفر بالكشف عن المعنى
المقصود الذى تدل عليه القرائن اللفظية أو المعنوية في سياق النص على رغم ما في
سياق النص من دلالات على المعنى المقصود بالتفسير المباشر أو بالتناص. وإليك
بعض الشواهد:

١. الرحمن: قال بعض المفسرين إن معنى لفظى الرحمن والرحيم واحد فهما

يشبهان (ندمان ونديم). غير أن ما في النص القرآن من التناص يفرق بين معنى كل من اللفظين وبين معنى الآخر فيجعل الرحمن بمعنى المهيمن ويجعل الرحيم بمعنى الرؤوف. قال تعالى:

- ﴿وَحِثَّى الرَّحْمَنُ بِالْغَيْبِ﴾.
- ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾.
- ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ نَقِيًّا﴾.
- ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾.
- ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾.
- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ؟﴾
- ﴿وِعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾.
- ﴿وَجَعَلُوا أَمْوَالَهُمُ الْبَيْعَ وَالْخَيْلَ هِمًّا لِيَنْزِلُوا إِلَيْنَا﴾.
- ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾.
- ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾.
- ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾.
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.
- ﴿وَإِنْ رَيْبُكُمْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَانْصَبُوا وَاسْتَوْسُوا﴾.
- ﴿وَحُشِعَتِ الْأَمْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾.
- ﴿لَا يَنْكَلِمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾.
- ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفْعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾.
- ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾.
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّقُوا الْبَشَرَ تَتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

• ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْخَبِيرُ الرَّحْمَنُ﴾.

• ﴿إِن يَرِْدَنَّ الرَّحْمَنُ يَضْرِبْ لَكَ تَغِيْرًا عَفِيفًا شَفَعَتْهُمْ شَيْئًا﴾.

وإلى جانب ذلك كان مسيلمة الكذاب يسمى نفسه رحمن اليهامة أى المهيمن عليها. وقالت جلييلة أخت جساس قاتل كليب حين دعيت للطرد من بيت زوجها القاتل.

إننى قاتلة مقتولة فعسى الرحمن أن يرتاح لى

أى ينصفنى بحكمه. فالرحمن هنا هو المهيمن، والقرآن شاهد على ذلك.

٢. الأولى والآخرة:

* ﴿فَكَذَّبَ وَعَصَى﴾ ① ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ نَسِيْهًا﴾ - ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى﴾ ② ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ - ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾. الأولى هى التكذيب والمعصية والآخرة دعوى الألوهية. وقد عاقبه الله بهما.

* ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ③ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ④ ﴿فَسَتَنبَرُهُ لِلْكَسْبِ﴾ ⑤ ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ ⑥ ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ ⑦ ﴿فَسَتَنبَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ ⑧ ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ ⑨ ﴿إِن عَلَيْنَا الْهُدَى﴾ ⑩ ﴿وَلَنَا الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾. أى إن علينا أن نهدي من صدق بالحسنى وإن لنا أن نحاسب على الآخرة والأولى.

* ﴿وَالضُّحَى﴾ ① ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ ② ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَنَى﴾ ③ ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ ④ ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيْمًا﴾ ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ﴿وَوَجَدَكَ عَابِدًا فَأَغْنَى﴾
﴿فَأَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تُهْرَ﴾ ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

الكلام هنا عن النزلة الأولى للوحى والنزلة الثانية: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ① ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ ② ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ ③ ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ④ ﴿أَتَذْكُرُونَ عَلَى مَا يَرَى﴾ ⑤ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ ﴿أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى﴾ ﴿فَلِلَّآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾

(المقصود هنا هو التعجب مثل "الله أنت").

فذا لكم هما نزلتان نزلهما الوحى.

٣. ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٨٦) ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (٨٧) ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (أى له الحمد خالقاً وله الحمد عالماً).

٤. مصدر الفعل الذى على وزن (فاعل) يكون على وزن (الفعال) و(المفاعلة) مثل (قاتل يقاتل قتلاً ومقاتلة).

قال تعالى: ﴿يَبْنِيْهِ ءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلٰىكَ لِيَّاسًا يُؤْرِى سَوَاءَ يَكُم وَرِيْشًا وَلِيَّاسُ النَّقْوٰى ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ولقد ورد فى هذه الآية لفظان على صورة (لباس) أولهما معناه (الملابس) والثانى معناه (الملاسة) أى وملاسة التقوى خير.

ويدل على نفس المعنى النصوص التالية:

- ﴿هٰنَ لِيَّاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ﴾.
 - ﴿وَجَعَلْنَا الْاَيْلَ لِيَّاسًا﴾ (١٠) ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾.
 - ﴿فَاَذَقَهَا اللّٰهُ لِيَّاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾.
٥. معنى الوسطية: (الأفضلية)، قال تعالى:
- * ﴿حَافِظُوْا عَلٰى الصَّلٰوةِ وَالزَّكٰوةِ الْوُسْطٰى﴾.
 - * ﴿مِنْ اَوْسَطِ مَا تُطْعَمُوْنَ اَهْلِيْكُمْ اَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾.
 - * ﴿قَالَ اَوْسَطُهُمُ الزَّاقِلُ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُوْنَ﴾.

٦. معنى الطباق:

﴿قَالَ اَوْسَطُهُمُ الزَّاقِلُ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُوْنَ﴾.

﴿اَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللّٰهُ سَبْعَ سَمٰوٰتٍ طِبَاقًا﴾ (١٥) ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيْهِ نٰوْرًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾
فسر طائفة من الناس (طباقاً) بأنها طبقات بعضها فوق بعض، ولكن العلم الحديث يخبرنا عن (المجرات) المتطابقة التكوين فكلها نجوم وكواكب وعناصر أخرى لا تفاوت بينها. بل إن القرآن الكريم يشير إلى أن السموات التى خلقها الله بقدرته تظل فى حالة تمدد، والعلم يؤيد ذلك. قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِاَيْتٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾؛ أى خلقناها بقدره (انظر أيدك الله) وإنا لموسعون؛ أى وإن الكون ليتمدد.

إجراءات صرفية في تقلبات التاء الزائدة

في الافتعال والتفاعل والتفعل

أولاً - الافتعال:

أ- القلب:

* - قلب تاء الافتعال إلى طاء إذا سبقها حرف مطبق (والمطبقات هي الصاد والضاد والطاء والظاء)

- التاء في (اصتلع) قلب إلى طاء كما في (اصطلع).
- والتاء في (اضتر) قلب إلى طاء كما في (اضطر).
- والتاء في (اطتلع) قلب إلى طاء كما في (اطلع).
- والتاء في (اظتلم) قلب إلى طاء كما في (اظلم).

* - وقلب تاء الافتعال إلى دال إذا سبقتها:

- الدال كما في (ادتان) إذ تنقلب إلى (آدان).
- أو الذال كما في (اذ تكرر) إذ تنقلب إلى (اذكر).
- أو الزاي كما في (ازتان) إذ تنقلب إلى (ازدان).
- يقول ابن مالك في تلخيص هذين الإجراءين:

طاتا افتعال رد إثر مطبق في آدان وازدد واذكر دالا بقى

أما فيما سوى هذين الموقعين (عندما تلى التاء حرفاً ليس مما سبق) فإن التاء تظل مستصحبة فلا تنقلب عن صورتها الأصلية، وذلك كما في:

اِثْمَر، اِبْتَعَد، اجْتَمَعَ، احْتَمَلَ، اخْتَصِمَ، ارْتَضَى، اعْتَنَقَ، اغْتَفَرَ، افْتَرَى، اقْتَرَبَ، اكْتَمَلَ، اتَّقَى، امْتَحَنَ، انْتَهَى، اهْتَدَى. ولا يخرج عن ذلك إلا أن تأتي التاء بعد واو ساكنة فتقلب الواو إلى تاء وتدغم في تاء الافتعال كما في (اوْتَصَلَ = اتصل)، وكذلك عند توالي تاءين مثل (ات - تبع = اتبع) وتوالى التاء والثاء كما في (اث - ت أر = أثار) أى أخذ بثأره، وفي تحويل لفظ (اظْطَلَمَ) إلى (اظْلَمَ) على سبيل الترخيص.

ومن الترخصات القرآنية في صيغة الافتعال بعض الشواهد التي تتحول فيها التاء إلى حرف مقارب للحروف الذى يليها ثم تدغم فيه. والتاء في ذلك لا تخضع لقاعدة خاصة بها وإنما تلحق بقاعدة حروف العلة التي تأتي متحركة ومسبوقة بساكن صحيح. تقول القاعدة: "تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله" وليست التاء من حروف العلة ولكننا نجد النص القرآنى يعاملها كما لو كانت كذلك في الاتساع وذلك في الشواهد التالية:

- ﴿أَفَن يَهْدَى إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدَى إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ (يونس: ٣٥).
- ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (يس: ٤٩).

وفىا يلى بيان لعله العدول عن الأصل إلى هذه الترخصات كل على حدة:

١ - علة العدول عن "يهتدى" إلى يهدى:

- وقعت التاء من "يهتدى" في موقع حرف العلة المتحرك المذكور
- نقلت حركة تاء الافتعال إلى الساكن الصحيح قبلها (وهو الهاء) فسكنت التاء.
- التقى متقاربان (تاء الافتعال الساكنة والذال) ومن شأن التقائهما أن يدغم أحدهما في الآخر كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾

فتم هذا الإدغام، وصار مجموعهما دالا مشددة مكسورة مسبوقة بهاء مفتوحة.

- كسرت الهاء للمناسبة فصار اللفظ يهـدى بكسر الهاء.

٢- علة العدول عن يختصمون إلى يَخْصُمُونَ:

- وقعت تاء الافتعال في "يختصمون" في موقع حرف العلة المتحرك.
- نقلت حركة تاء الافتعال إلى الساكن الصحيح قبلها (وهو الخاء) فسكنت التاء.
- التقى متقاربان هما تاء الافتعال والـدال، ومن شأن التقائهما أن يدغم أحدهما في الآخر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ اسْتَبْدَالَ زَوْجَ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ ولذا وقع الإدغام.

- توالى حركتان مختلفتان هما فتحة التاء وكسرة الصاد المشددة فكسرت الخاء للمناسبة. بهذا أصبح اللفظ "يَخْصُمُونَ"

وفيما يلي طائفة من الشواهد القرآنية التي تظهر استصحاب تاء الافتعال:

- ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ اتَّقَى لَجَمْعَانِ فَيَاذِنْ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ١٦٦).
- ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (هود: ٣٦).
- ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ (الحديد: ٢٧).
- ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيفًا﴾ (النساء: ١٢٥).
- ﴿وَإِذْ أَلَمَ تَأْتِيهِمْ كَايَّةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾ (الأعراف: ٢٠٣).
- ﴿فَأَصَابَهَا إِمْرُؤُوسٌ فَانْفَجَرَتْ﴾ (البقرة: ٢٦٦).
- ﴿هَٰذَا نَحْنُ الْخَصَمَانِ اخْصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (الحج: ١٩).
- ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَنْخِلَاقٌ﴾ (ص: ٧).

ثانياً - فى التفاعل والتفعل:

الأمر هنا يختلف عما تقدم لسبب يعود إلى اثنين مهمين من ثوابت النظام اللغوى العربى: أولهما كراهية توالى المثلين، وثانيهما أمن اللبس. وإليك البيان:

لقد كان فى كلامنا عن تاء الافتعال أنه لا فرق فى أحكامها بين الماضى والمضارع وما عدهما من الصيغ، أما بالنسبة للتفاعل والتفعل فهناك فرق فى رتبة الحروف وفى الإجراء بين هاتين الصيغتين وبين ما رأينا فى شأن الافتعال، وبخاصة بين الماضى والمضارع، ذلك أن رتبة فاء الكلمة والتاء الزائدة تختلف فى الافتعال عنها فى التفاعل والتفعل، كما يبدو من مجرد النظر إلى أسماء الصيغ، أما بين الماضى والمضارع فحسبنا أن نتأمل فى أن بنية المضارع تبدأ بأحد حروف المضارعة بخلاف الماضى. فلو كان لدينا فعل ماض مثل "تتبع الباحث مفردات الجملة" وأردنا أن نصرف الباحث عن تتبع المفردات إلى تتبع العلاقات قلنا: "لا تتبع مفردات السياق ولكن تتبع العلاقات بينها"، وعندئذ نجد لدينا فى فعل النهى ثلاثاً من التاءات المتوالية بلا فاصل فنعلم وجه الحكم بكراهية توالى الأمثال، وكذلك نعلم سبب إدغام المثلين. ومن هنا نطمئن لسماع الشواهد القرآنية التى تشهد لهذه الظاهرة من قبيل ما يلى:

- ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ أَقْلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ (التوبة: ٣٨).
- ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَىٰ ثُمَّ فِيهَا ﴾ (البقرة: ٧٢).
- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَذَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾ (الأعراف: ٣٨).
- ﴿ بَلِ أَذْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ (النمل: ٦٦).
- ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (البقرة: ٢٦٩).
- ﴿ لَعَلَّهُ يَرْزُقُ ۖ ﴾ (٢) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الْذِكْرُ ۖ ﴾ (عبس: ٣-٤).
- ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَىٰ آلِهَا الْأَعْلَىٰ ﴾ (الصافات: ٨).
- ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَاءً يَشَقُّوْنَ فَيَخْرُجُ مِنْهُ أَلْمَاءٌ ﴾ (البقرة: ٧٤).
- ﴿ كَأَنَّمَا يَصَفَقُنِ فِي السَّمَاءِ ﴾ (الأنعام: ١٢٥).
- ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ۗ ﴾ (الأعراف: ١٣١).

فالرتبة بين التاء وفاء الكلمة في كل ذلك عكس ما قرره بيت ابن مالك في الألفية بالنسبة للافتعال، وذلك بقوله: "إثر مطبق" إلخ. وكما ذكرنا ما يرد على الافتعال من إجراءات العدول عن أصل الوضع بالنسبة للافتعال يمكن أن نشير هنا إلى ما يرد منها بالنسبة للتفاعل والتفعل، والأمر هنا أبسط مما كان في حال الافتعال؛ لأنه لا يتعدى قلب التاء إلى مثل ما يليها لتصير تاء أو دالاً أو غير ذلك كما نراه في الشواهد الأخيرة، ثم إدغام المثليين أحدهما في الآخر، فالأمر لا يتعدى القلب والإدغام.

أما الثابت الآخر (وهو أمن اللبس) فيمتد البحث في شأنه ليشمل الصور الثلاث للفعل ماضياً ومضارعاً وأمرًا، ويشمل مع ذلك معنيين من معاني الشخص النحوي هما الخطاب والغيبة. ومن ثم يحتاج شرح هذه الظاهرة إلى أن يكون ذلك من خلال جدول الإسناد في صورته الكاملة، ولو كان المسند في الجدول فعلاً واحداً فقط كما يلي:

الضمير	الرقم	أ	ب	ج
		ماض	مضارع	أمر
أنا	١	تزكيت	أتزكى	ترك
نحن	٢	تزكينا	نتزكى	نتزكى
أنت	٣	تزكيت	تتزكى	ترك
أنت	٤	تزكيت	تتزكين	تزكى
أنتما	٥	تزكيتما	تتزكيان	تزكيا
أنتم	٦	تزكيتم	تتزكون	تزكوا
أنتن	٧	تزكيتن	تتزكين (حذف التاء)	تزكين
هو	٨	تزكى	يتزكى	
هى	٩	تزكت	تتزكى	

هما	١٠	تزكيا	يتزكيان
هما	١١	تزكتا	تتزكيان
هم	١٢	تزكوا	يتزكون
هن	١٣	تزكين	يتزكين

هناك تطابق في هذا الجدول بين المواقع التالية:

التطابق في الموقع الأول بين ب ٣ و ب ٩
وفي الموقع الثانى بين ج ٥ و أ ١٠
وفي الموقع الثالث بين ج ٦ و أ ١٢
وفي الموقع الرابع بين ج ٧ و أ ١٣ وب ٧ (بحذف تاء المضارعة)
وهذا التطابق من شأنه أن يؤدي إلى اللبس إلا أن تقوم قرينة على تحديد المعنى
كذكر الضمير مع الفعل مثلاً..

أضف إلى ذلك ما يعرض من اللبس عند الترخص بحذف تاء المضارعة من
الصيغ التي تبدأ بقاء التفاعل أو التفعّل فلا يدرى المستقبل عندئذ ما إذا كان الفعل
ماضيًا أم مضارعًا إلى أن تقوم قرينة لتعيين أحد احتمالات المعنى. وإليك الشواهد
التالية على ذلك:

- ﴿وَلَمَّا تَوَلَّوْا فَمَا نَمَّاهُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ (البقرة: ١٣٧).
- ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: ٣٢).
- ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ (التوبة: ١٢٩).
- ﴿وَلَمَّا تَوَلَّوْا عَلَيْنَهُ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ (التحریم: ٤).

هذه الصور المتطابقة من شأنها أن تؤدي إلى اللبس في التركيب إلا أن تقوم قرينة
على المعنى المراد، وفي هذه الحالة (حالة اللبس) ينبغي أن نذكر قول ابن مالك في
الألفية: "وإن بشكل خيف لبس يجتنب". وينبغي لهذا الشرط من الألفية أن يكون
قاعدة في الاستعمال.

اللهجات العامية واللغات الأجنبية

فى التعليم والجمع

إذا ذكرنا اللهجة العامية خطر فى صحبتها مفهوم اللغة العامة ذات اللهجات المتعددة، ومفهوم العرف العام والعرف الخاص، ومفهوم الأمة والطائفة، وكذلك اختلاف نوعين من الاهتمامات الثقافية والحياتية تبعًا لاختلاف المفاهيم المذكورة. ومما يترتب على ذلك اختلاف لغة الأمة عن لغة الطائفة فى نواح تجعل من الصعب أن تؤدى إحداهما وظيفة الأخرى دون الإحساس بالفشل، ومن هنا كان لا بد من نسبة كل من اللغة واللهجة إلى ظروف استعمال خاصة تحول بين أداء كل منهما وظيفة الأخرى، فاللغة تحمل مشاغل الأمة وما أكثرها، ومن هذه المشاغل والهموم التعليم والاقتصاد والعلم والعلاقات الداخلية والخارجية والحكم والعرف والعادات والتقاليد والنشاط الاقتصادى بكل فروعها، وعليها ومن واجبها أن توجد الألفاظ والأسماء لكل الموجودات من الأشخاص والأحداث والأفكار. وتخضع استعمال كل ذلك لقواعد تركيبية وأساليب فنية تجعل التفاهم بهذه اللغة أمرًا ذا نتائج ناجحة. وإذا كان ذلك مطلوبًا بالنسبة للهجة فإن الفرق بين اللغة واللهجة لا بد أن يكون مناسبًا وموازيًا لما بين اللغة واللهجة من اختلاف فى أعداد كل من مستعملى هذه ومستعملى تلك فى الداخل والخارج، وما يترتب على اختلاف اهتمام الفريقين ماديًا ومعنويًا.

ومن المسلمات فى علم اللغة المعاصر أن اللهجتين تحتسبان من لغة واحدة إذا كان

المتكلم بإحداها يفهم ما يقال بالأخرى حتى مع وجود تباين محدود بينهما في مجالات تركيب الجملة ومعانى مفردات بعض الألفاظ. وإذا نظرنا إلى اللغة العربية ولهجاتها أدركنا صدق هذه المقولة، وساغ في نظرنا أن ينتدب معلم من بلد عربى للعمل في تعليم أبناء بلد آخر تختلف لهجته عن لهجة البلد الأول مع افتراض أن من عادات المعلمين أن يلقوا الدروس باللهجة الدارجة في مجتمعاتهم الأصلية، مع ما يترتب على ذلك من وجود فجوات في انتفاع التلاميذ بمعنى ما يقوله المعلم. إذا أردت دليلا على ذلك فتأمل ما يلى: لهجة كل منا مكتسبة منذ الطفولة ولذلك ينذر أن يجهل أحد منا لهجته الأصلية، ولكن كلا منا يحصل على معرفة اللغة العربية الفصحى بالتعلم الذى يستمر طول العمر. فإذا سمعت رفيقا لك فى استعمال لهجتك فالطبيعى ألا يغيب عن فهمك معنى لفظ مما تسمعه، أما عند قرائتك نصّا فصيحًا أو سماعه فلتتخيل معناه من الاستعانة بالمعاجم ومن سؤال الغير عما خفى عليك من المعنى، ذلك أن اللغة الفصحى جاءتك عن طريق التعلم لا عن طريق الاكتساب، وليس معنى ذلك أن ننظر إليها نظرنا إلى اللهجات العامية.

قلنا: إنَّ اللهجة رباط بين أفراد طائفة، أما اللغة الفصحى فهي رباط بين العرب جميعًا وبينهم وبين المسلمين رأسياً بواسطة التراث وأفقياً بواسطة العلاقات الحاضرة. وسيتوقف فهم اللغة العربية فهما تاما على الانتفاع بالأمور التالية:

معرفة المعانى الوظيفية (أى معانى الحروف والأدوات والعلاقات)، لأن ذلك ضرورى لفهم مواقع المفردات فى سياق الكلام.

• معرفة المعانى المعجمية والمقابلات بين الكلمات؛ لأن الجهل بذلك يؤدى إلى اللغو.

• معرفة الحقول المعجمية فى اللغة وتجارب البيئة ونواحي الاتفاق والاختلاف المتصلة بذلك.

• معرفة المصطلحات إن كان المقام مقام خطاب علمى أو فنى..

- معرفة الفروق بين الأساليب المختلفة وارتباط ذلك بسياق النص وسياق الموقف.
- معرفة التراكيب المسكوكة (التي تجرى مجرى الأمثال) التي لا تتغير فيها رتبة ولا تضام مع اختلاف الاستعمال.
- معرفة العادات والتقاليد السائدة في مواقع الاتصال.

تلك هي مطالب الاتصال بواسطة اللغة العربية. دعنا الآن نلق نظرة على مدى رعايته في التعليم:

١. بالنسبة لمعرفة المعاني الوظيفية يحضرنى شيوخ الخطأ في فهم معاني الحروف ومعاني الصيغ الصرفية ونحو ذلك من قبيل ما يراه كثير من المفسرين أن لفظي (طه ويس) أسماء أعلام يقصد بها النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن الأوضح فيهما أنهما من فواتح السور على غرار (حم، طس)، ومثله أيضا الخلط في المعنى بين موة (بفتح الميم وسكون الواو) وميتة (بكسر الميم)، فالأول منهما اسم مرة والثاني اسم هيئة. فالإنسان يموت موة واحدة ولكنه يتمنى أن تكون كميتة الأبطال. ولقد تعودنا في السنوات الأخيرة أن نسمع في خطب زعماء الثورة لحناً صرفياً في نطق كلمات مثل بدء (بكسر الباء) ونفق (بضم النون والفاء)، وهلم جرا.

٢. الأعراف جمع عرف ومن معانيها العادات والتقاليد الاجتماعية ومنها عرف الديك وعرف الحصان ولكن لها معنى آخر مستعملاً في سورة الأعراف من سور القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ﴾، والمقصود بالأعراف هنا زوائد البناء في قمة الفاصل الذي بين الجنة والنار كالذي نراه في أسوار القلاع والحصون. وتقول الآية الكريمة إن الرجال الذين على الأعراف يميزون أهل الجنة من أهل النار بسيماهم. فيخاطبون أهل الجنة حيناً وأهل النار حيناً آخر، وأنهم يطمعون في دخول الجنة ﴿لَرَبِّدَّخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ (الأعراف: ٤٦) ولست أجد لهذا المعنى الأخير جمهوراً.

٣. معجم اللغة مركب مما يسمى الحقول المعجمية. فهناك على سبيل المثال حقل مكون من ألفاظ القرابة وآخر مكون من ألفاظ الألوان وحقل لألفاظ من يعقل وآخر لألفاظ الوحوش، وهلم جرا. وتمثل قيمة هذا التوزيع في دراسة علم البيان وما يشتمل عليه من النظر إلى وجه الشبه وإسناد اللفظ إلى من هو له أو إلى غير من هو له وفي دراسة الأساليب النحوية وصلاحيات الألفاظ للتضام ونحو ذلك. إذا تأمل المرء الأساليب العربية الحاضرة لم يجد لها حرصاً واضحاً على رعاية هذه الأصول وبخاصة في الأساليب البيانية كما في الكناية والاستعارة. ومن الصعب ضرب أمثلة لذلك في هذه العجالة. ولعل في مألوف أساليب البيان ما يغني عن التمثيل.

٤. أما من حيث استعمال المصطلحات في النشاط الاجتماعي وفي التعليم فهناك أيضاً ما يدعو إلى الأسف إذ يشيع في الكلام العادي أن يستعمل المتكلمون ألفاظاً من قبيل "البتاع" و"البتاعة" في كثير من وقائع التخاطب إما لعدم معرفة المصطلح وإما لعدم تذكره. وفي حقل التعليم نجد في إصرار من يريدون التعريف على ذكر المعنى اللغوي في سياق التعريف جنباً إلى جنب مع المعنى الاصطلاحي مما يضيف إلى التعريف جملاً لا ضرورة له.

٥. أما من جهة الأساليب المستعملة في الخطاب العربي في الوقت الحاضر فإن الطابع الغالب عليها هو طابع الأسلوب الصحفي الإعلامي فلا هو الأسلوب التراثي المغرم بالتزيق ولا هو بالأسلوب إلى يتسم بالمساواة، وإنما تتفاوت المعايير فيه بين الصحة والخطأ وبين الجمال والقبح وبين الفصيح والعامي فلا تجد له انتساباً إلى جانب من ذلك دون الآخر، هذا هو الغالب في وصف الأسلوب الحاضر.

٦. يحدث عند مراقبة الأداء اللغوي أن تسمع أحياناً عبارات مسكوكة، أى مركبة بطريقة تتحدى قواعد النحو أحياناً ويغلب عليها طابع النحت أحياناً أخرى فلا تستطيع أن تنسبها إلى قاعدة ما. مثل هذه الألفاظ يوجد في العربية

الفصحى منذ العصور الأولى مثل البسملة والتعوذ والتهليل وقصار الأمثال والأقوال نحو سبحان الله وما شاء الله في العامية المعاصرة "كله على الله" ويستاهل وعقبى لك، والملاحظ أن عدد المسكوكات في العربية المعاصرة أكبر من عددها في التراث.

٧. من شروط الاتصال اللغوى التى سجلها العلم الحديث رعاية نوعين من أنواع السياق: سياق الموقف وسياق النص. ولقد راعاهما العلماء فى الماضى دون أن يضبطوهما بالدراسة التى تكشف عن أصول استعمالهما ويمكن معرفة ذلك من عنايتهم بأسباب نزول القرآن إذ بدا لهم أن سبب النزول هو سياق الموقف أما سياق النص فقد كان موضع عناية الشعراء والأدباء والفصحاء. وأما فى وقتنا الحاضر فإن رعاية ذلك على الرغم من شهرة السياقين بالدرس لا تدل على أن الخطاب الحاضر يصل إلى مستوى عناية الترائين بهما.

بهذا نصل إلى الكلام عن اللغة الأجنبية. والمفروض أن اللغة الأجنبية ينظر إليها من خلال الازدواج اللغوى لدى الفرد، أى أن اللغة الأجنبية هنا واحدة من اثنتين وأن الثانية هى اللغة الأصلية. ومن ثم يصبح من المطلوب أن يكون صاحب اللغتين مزودًا بالعناية بهما وأن ما ذكر من المطالب فى حال الأولى ينبغى أن يتحقق للثانية، وبخاصة فيما يقع من الترجمة من إحداها للأخرى. فلنعد إذن إلى ما سبق أن رصدناه من أمور مهمة لفهم اللغة لنرى ضرورة أن يتحقق ذلك للغة الأجنبية.

١. من الواضح أن المترجم إذا لم يكن له قدرة على تمييز أصوات اللغة الأجنبية بعضها من بعض فإنه لا بد من أن يقع فى ورطة الخلط بين الصوتين وبين المعنى المراد. وهكذا يخلط بين bin و pin كما أن من لا يدرك الفرق بين f و v سيخلط بين fan و van ومن الواضح أيضًا أن المعانى الصرفية لا تقل خطرًا عن المعانى الصوتية. فالذى يقوم بالترجمة إلى العربية وهو لا يفرق بين معانى صيغة "فعل" لا يدرك الفرق بين معنى الفاعلية فى "قدير" المفعولية فى "قتيل"

بمعنى مقتول. ولا بين هذين وبين معنى المصدرية في "زئير" و"خرير". فإن كان يترجم إلى الإنجليزية فقد يخفى عليه الفرق بين er في singer ومثلها في finger. أضف إلى ذلك أن المعانى النحوية من الأهمية بما يزيد عما نسبناه إلى الأصوات والصرف، فإذا لم يعرف المتكلم الفرق بين الاستفهام المحض أو الاستفهام الإنكارى مثلاً عندما يصلح تركيب الجملة لكل منهما كما فى قولنا: بارك الله فيك، وأين كنت، أو معنى الدعاء كما فى قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (التوبة: ١١٠) أو بين ذلك وبين الاستفهام التقريرى نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢) فإن الإنسان سيقع فريسة للغموض عندما يحاول نقل أحد هذه المعانى من إحدى اللغتين إلى الأخرى.

٢. والأمر الثانى الذى ينبغى أن يتحقق لصاحب اللغتين هو معرفة شيئين لا غنى عنهما هما المعانى المعجمية للكلمات المفردة فى كل من اللغتين والمقابلة بين الكلمة من هذه اللغة والكلمة المقابلة لها من تلك. وينبغى لصاحب اللغتين أن يضع فى الاعتبار أن هذه المقابلة ليست أمرًا مطردًا ولا مضبوطًا، إذ يحدث فى كثير من الأحيان أن تشتمل إحدى اللغتين على كلمة لا مقابل لها فى الأخرى. وحين نقول ينبغى لصاحب اللغتين أن يعرف المقابلات لا نعنى أن هذه المعرفة كافية بمفردها للوصول إلى ترجمة جيدة لنص ما، فغاية ما تكون الفائدة التى يمكن الوصول إليها بواسطتها هو الترجمة الحرفية التى نرفضها فى العادة لعدم كفايتها ولما فيها من عيوب تتراوح بين مخالفة القواعد النحوية ومخالفة الأساليب الاستعمالية. ومن الذى يقبل ترجمة حرفية لمركب إضافى مثل chairman أو home fleet بعبارة مثل رجل الكرسي أو أسطول المقر؟ أو مركب إسنادى مثل to pay A visit بعبارة "أن تدفع زيارة"؟

٣. ولكن يحدث أحيانًا أن تشتمل إحدى اللغتين على كلمة لا مقابل لها فى اللغة الأخرى، فعندئذ تلجأ اللغة الأخرى عند الترجمة إلى التعبير عن معنى هذه الكلمة بعبارة مركبة إما تركيبًا مزجيًا وإما وصفيًا أو إضافيًا أو إسناديًا، ومن

الكلمات العربية التى لا مقابل لها من المفردات الإنجليزية النوى والأثافي والظعينة والبحيرة والسائبة والوصيلة والعقيرة... إلخ. فلو أن مترجماً من العربية إلى الإنجليزية صادف إحدى هذه الكلمات لكان عليه أن يحتال للتعبير عنها بعبارات مركبة تجعل الشرح بديلاً من المقابلة الممتنعة.

٤. عندما يكون صاحب اللغتين موقف الترجمة من إحداها للأخرى يجد المرء نفسه وجهاً لوجه مع المصطلحات وما يلزم من ترجمتها، وعلى المرء فى هذه لحالة أن يكون ملماً بالمعنى الاصطلاحى فى اللغتين كليهما؛ لأن العرف هنا عرف خاص مشترك بين اللغتين أو هكذا ينبغي أن يكون. فالترجمة فى مجال الاصطلاح لا تقابل لفظاً بلفظ كما يحدث فى ترجمة المعنى المعجمى الذى من شأنه أن يقبل التوسع والمجاز والترادف ولازم المعنى والظلال العاطفية بل يحقق عرفاً مشتركاً بين اللغتين ويبدو دليل الشركة بين العرف فى اللغتين فى جواز مبدأ التعريب.

٥. وينبغى لصاحب اللغتين عندما يبدأ المزاوجة بالترجمة بين إحداها والأخرى أن يسأل نفسه عن طبيعة ما ينبغى أن يكون طابع أسلوب النص المترجم. ذلك بأن نوع الأسلوب يحمل دلالة معينة على نوع النص. وقديماً حذرنا الجاحظ من أن "إعراب الفكاهات السوقية والنكت العامة عند روايتها يذهب بطلاقتها ويجعلها باردة لا تضحك، وأنتك إذا ذهبت بكلام الخاصة عند روايته مذهبك بكلام العامة فأغفلت ما فيه من إعراب وأسلوب فإن ذلك يستر ما فيه من معنى شريف ويسقط به عن المنزلة التى كانت له" ومن المعروف أنه إذا كان الصديق الأدبى مطلوباً لأسلوب الأديب فإن الدقة العلمية لا غنى عنها لأسلوب العالم.

٦. وينبغى لصاحب اللغتين عند الترجمة من إحداها للأخرى أن يكون على معرفة بأن الألفاظ المسكوكة تجرى مجرى الأمثال Idioms فى تناولها فلا يتوقف معناها على معانى مفرداتها الداخلة فى تركيبها، وأن يكون على وعى بذلك بالنسبة إلى

كلتا اللغتين. فلا يجوز في ترجمة "أهلاً وسهلاً" مثلاً أن نتجاهل الرتبة بين اللفظين وأن نجعلها سهلاً وأهلاً. ولا أن ننسب معنى مختلفاً لإحدى العبارتين عن الأخرى في "السلام عليكم" و"عليكم السلام" فاختلاف الرتبة هنا لا يغير المعنى، أو أن يجعل "خَلَّ عني" في صورة "حَلَّ عني".

٧. من مشكلات الترجمة اختلاف العادات والتقاليد من مجتمع إلى مجتمع آخر، أى من لغة إلى لغة أخرى. فكثيراً ما يكون اختلاف اللغتين مصحوباً باختلاف رؤية العالم وما يكون معه من اختلاف العرف والعادات والتقاليد. وما يترتب على هذا الاختلاف أنه يجب على من يباشر الترجمة من لغة لأخرى ألا يعتمد على نقل معنى المقال فحسب وإنما يزاوج بين المقال والمقام عند الترجمة. ولقد سبق أن أشرنا إلى عدم جدوى الاكتفاء بدلالة المقال دون المقام في ترجمة عبارة مثل: "لماذا تأخرت؟" لئلا يتحول المعنى إلى مجرد الاستفهام. وهنا نعود مرة أخرى إلى الكلام عن ترجمة الأعمال الأدبية، فهذه الأعمال ليست مجرد نصوص جميلة يمكن عزلها عن محيطها كعزل النغمة الموسيقية عن ظروف إبداعها دون أن يؤثر ذلك على إمكان تأثيرها. إن الأدب هو صدى الحياة الاجتماعية في مجتمع ما. وهو مثل الصدى يتوقف وجوده على مثير ويختلف في طبيعته عن ذلك المثير.

قد يتساءل المرء بعد ذلك: كيف تتفاضل الترجمات، وما الذى يجعل ترجمة ما تستحق الوصف بال جودة أو الرداءة؟ والجواب أن العناصر التى تستحق أن تقوم عليها المفاضلة يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- مدى قرب الترجمة أو بعدها عن حرفية النص، ولعل هذا أن يكون أقل الأمور أهمية كما نرى.
- ما مدى تمثيل الترجمة للمعنى الكلى الذى عبر عنه النص المترجم، والمعول هنا على المعنى الكلى.

- مدى وفاء الترجمة بظلال المعانى إذا كانت الترجمة لنص أدبى. والمقصود مدى نقل الترجمة لمزاج النص ومذاقه الذى كان له فى لغته الأصلية أو نطاق ثقافتها القومية.

- مدى احتفاظ النص (إن كان شعريًا) بتأثيره الموسيقى الذى كان له فى الأصل.

ومعنى ذلك أن تفضيل ترجمة على أخرى ليس أمرًا بسيطًا؛ لأن الأسس التى تقوم عليها المفاضلة متعددة ولكل أساس منها اتجاه معيارى يصعب اعتباره متسماً بسمة الضبط القياسى التام، ومن ثم ينبغى أن يكون استعماله مرتبطاً بهذا الفهم مبنياً على الاتساع (أى على الترخص) فى الحكم.

* * *

حول مجالى الصرف والعروض

إن من يتأمل تنوع صور المفردات المعجمية كما تبدو فى سياق الاستعمال متأثرة بمطالب مواقعها فى النص المتصل أو فى أماكنها من جدول الإسناد ثم يتصورها فى حال أفراد خارج هاتين البيئتين ليجد من صور هذه الألفاظ ما يستعصى على التقعيد، وكيف يمكن عند علاج المفردات أن نجمع مثلاً فى قاعدة واحدة بين "قدر" بتشديد الدال وكسرها و"قم" و"ق" أو "أن نضعها جميعاً تحت عنوان واحد هو: (فعل أمر)؟ كان على النظرية الصرفية العربية أن تبحث عن حل يمكنها من الجمع بين المبانى المختلفة للباب الواحد فى تصور شامل تمهيداً للتقعيد المطرد. وهكذا فكر الصرفيون فى استنباط ما سموه: "أصل الوضع"، وجعلوه فى الحالة التى بين أيدينا "قدر" و"قوم" و"وقى" على الترتيب بالبناء على الفتح، وجعلوا هذه الأصول الثلاثة وهى مفرقة أصلاً للاشتقاق وقالوا عنها: إنها فاء الكلمة وعينها ولامها، فأصل الاشتقاق هو "ف ع ل".

هذا النوع من الاستنباط يسمى "التجريد"، يقول نقاد الشعر فى مثل قول الشاعر:

أخى جاوز الظالمون المدى فحق الجهاد وحق الفدا

"جرد الشاعر من نفسه شخصاً وخاطبه"، أما هنا فجرد الباحث من ذهنه أصلاً واستخدمه، ومعنى هذا أن المجرد غير الواقع، وإن كان المجرد فى البحث العلمى

عونًا على فهم الواقع في الكثير جدًّا من الحالات، وإذا نظرنا إلى نظام اللغة أو إلى طرد القاعدة أو نحو ذلك من المفاهيم العامة في تناول الدرس اللغوي أدركنا أن هذه المفاهيم لا يمكن صدقها وطردها إلا من خلال التجريد، إذا عرفنا هذا كان من اليسير أن نفهم أن وراء التجريد في علمي الصرف والعروض ما يسمى: "النظام الصوتي" العربي، وإن اختلف مأخذ كل من العلمين عن مأخذ الآخر من هذا النظام، ذلك أن الصرف كما أشرنا منذ قليل جعل مادته الأساسية الأدوات الصحيحة كما يفهم من عبارة: فاء الكلمة وعينها ولامها، وأن العروض جعل مادته الأساسية أصوات العلة، كما يتضح من تأمل الزحافات والعلل. هكذا اختلفت زاوية المدخل لكل من العلمين. وهذا لا ينفي انتفاع الصرف بخصوص الحركة في التفريق بين الصيغ الصرفية وأن العروض وإن كان يعنى بعموم الحركة (فلا يهمه منها أنها فتحة أو كسرة أو ضمة) يضطر مع عدم اعتداده بالفاء والعين واللام إلى اتخاذها ركائز لنطق الحركات والمدود؛ لأن الكلمات (والمقاطع) العربية لا تبدأ بالسكان في حال الاستعمال، فيكون التوصل للنطق بها بواسطة الهمز في ابتداء الكلام وبواسطة الوصل في السياق المتصل.

كان على كل من الصرف والعروض أن يربط بين الأصل المجرد وفروعه المعدول بها عن هذا الأصل بواسطة طرق معينة لهذا العدول. فأما علماء الصرف فقد رأوا أن الفرق بين الأصل المجرد وفروعه قد يعود إلى الإعلال أو الإبدال أو القلب أو النقل أو الحذف أو نحو ذلك، متخذين الشركة في الأصول الثلاثة دليلًا على هذه العلاقة بين الأصل والفرع، فلو أخذنا مثلاً الفعل "قال" المعدول به عن أصله "ق و ل" لوجدنا أن الدليل على علاقة الفرع بالأصل ما نجده في المنشور الاشتقاقى لهذا الأصل من كلمات مفردة تظهر فيها الواو التى هى عين الكلمة، مثل: قول وأقوال وأنك إذا أسندت "قال" إلى تاء الفاعل فإن فاء الكلمة (وهى القاف) ستكون مضمومة (في قلت مثلاً) لتكون الضمة دليلًا على الواو المحذوفة، وفي العروض يظهر أصل الوضع أيضًا مستصحبًا في حال تجريده على نحو ما

تشتمل عليه إحدى الدوائر الخمس ولكنه مع ذلك يظل عرضة للعدول والرد بواسطة الزحافات والعلل.

هناك أيضًا وجه للشبه بين منهجى الصرف والعروض، ذلك أن كل أصل من أصول الاشتقاق فى كلمة ما يمكن أن يحتل موقعًا مختلفًا فى كلمة أخرى، يقول ابن جنى فى كتاب (الخصائص) (ج ١ / ٥): ولنقدم أمام القول على فرق بينهما (أى الكلام والقول) طرفًا من ذكر أحوال تصاريফهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه". ثم يقول: "فأقول: إن معنى "ق و ل" أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للتخفيف والحركة. وجهات تراكييها الست مستعملة كلها، لم يهمل شىء منها. وهى: "ق و ل"، "ق ل و"، "و ق ل"، "و ل ق"، "ل ق و"، "ل و ق". إذا وضعنا بإزاء كل أصل من أصول الأمثلة السابقة فى كلام ابن جنى واحدة من تفعيلات العروض فى صورتها المستصحبة (أى قبل أن يدخلها زحاف أو علة) وجدنا هذه التفعيلة واردة فى أكثر من بحر واحد فى الغالب، وذلك كما يلى:

- فعلن ترد فى الطويل والمتقارب.
- مفاعيلن ترد فى الطويل والهزج.
- فاعلاتن فى المديد والخفيف والرمل.
- فاعلن فى المديد والبسيط والسريع.
- مستفعلن فى البسيط والرجز والسريع والمنسرح والخفيف.
- مفاعلتن فى الوافر.
- متفاعلن فى الكامل.
- مفعولات (بضم التاء بلا تنوين) ترد فى المنسرح.

ففى الصرف تعددت مواقع أصول الاشتقاق فاختلف اللفظ وتعدد المعنى، وفى العروض تعددت مواقع أصول الإيقاع فاختلف الوزن وتعددت البحور.

ومع ذلك نجد كلاً من الصرف والعروض يسعى إلى غاية مختلفة، فالغاية التى يسعى إليها الصرف هى ما يعرف باسم "طلب الخفة"، فقد كشف الصرفيون مثلاً عن أنَّ اللغة العربية تكره توالى المثليين والمتقاربين فتوحد بينهما فى النطق كأنهما صوت واحد، فالعربى يكره أن يقول: (شدد) فيحول ذلك "شدّ" مشددة الدال. والنطق العربى للفظ "الطالب" يجمع بين أداة التعريف وبين الطاء فى لفظ طالب فى صورة طاء مشددة ليصل بذلك إلى تخفيف النطق بالكلمة، وهكذا. أما فى العروض فلا مشقة فى نطق الحركات والمدود، ومن ثم لا يتعلق الاهتمام بطلب الخفة فى العرف العروضى، وإنما يتعلق أساساً بالإيقاع، وكذلك ترى المبنى الصرفى يعترف بما يتجاوز أصول الاشتقاق من الزوائد واللواصق لما ينسب إليها من المعانى التصريفية العامة التى حقها أن تؤدى بالحرف (كما تقول كتب النحو)، أما التفعيلة العروضية فلا فرق فى عرفها بين الأصلى والزوائد من الحروف الصحيحة ولا بين الزيادة فيها والإلصاق مثل ما يعترف به الصرف من علامات التثنية والجمع ونحوها فتقابلة التفعيلة العروضية بما يوازن ذلك من جهة الإيقاع دون تفريق بين الزيادة والنقص إلا من جهة الإيقاع، فإذا نظرنا إلى عبارة مثل "قاتلوهم" وجدنا الصرف يعترف بالفعل ومعه واو الجماعة وضمير الغائبين، أما العروض فيضع كل ذلك فى تفعيلة واحدة هى "فاعلاتن" بما فيها من زيادات تدل صرفياً على الجمع والتأنيث ولا دلالة لهما فى العروض إلا على مطلق الإيقاع.

أضف إلى ذلك ما بين مفهومى "التفعيلة" فى الصرف والعروض، فتفعيلات العروض سبع منها اثنتان خماسيتان والخمس الباقيات سباعيات على النحو التالى:

* الخماسيتان: فاعلن

فعولن

* السباعيات: مستفعلن (وتقع أيضاً على مس تف علن)

فاعلاتن (وتقع أيضًا على فاع لا تن)

متفاعلن

مفاعيلن

مفاعلتن

مفعولات (ضم التاء دون تنوين).

أما التفعيلات الصرفية فهي أكثر عددًا، وتختلف عن تفعيلات العروض من النواحي التالية:

- يركز الانتباه في التفعيلات الصرفية على الأصوات الصحيحة من حيث هي أصول الاشتقاق أو من حيث دلالتها على المعاني الوظيفية للزوائد واللواحق. أما في التفعيلات العروضية فبؤرة الانتباه هي الحركات والمدود، وأما الصحاح في العروض فإن وقعت في أول المقطع فمثلها كمثّل همزة الوصل، وإن وقعت في آخر المقطع (كالسين في مستفعلن مثلاً) فلها قيمة السكون المطلق.
 - التفعيلات الصرفية صيغ للمفردات والتفعيلات العروضية وحدات موازين للبحور الشعرية. فالمفرد منها لا خطر له إلا في مقام الدرس.
 - التفعيلات الصرفية ذات ارتباط بأقسام الكلم فيمكن من خلالها أن نحدد شكل الاسم وشكل الفعل إلخ، والأمر مختلف بالنسبة للتفعيلات العروضية.
 - تدل التفعيلة الصرفية على التجرد والزيادة، وللصيغة في كل حالة من هاتين دلالة على معنى وظيفي واحد أو أكثر، وليس هذا شأن التفعيلات العروضية. وتفصيل ذلك قد يطول في مقام الإيجاز هذا.
- ولكل من الصرف والعروض مصطلحاته التي يسمى بها ما يحدث لتفعيلاته من

تغيرات، فمن مصطلحات الصرف الإعلال والإبدال، ومن مصطلحات العروض الزحاف والعلة. فالإعلال تحويل حرف اللين (الواو أو الياء) إلى حرف علة كما في قال وباع. هذا الفهم للمصطلح متفق عليه ولا مشاحة فيه. أما المصطلح العروضي (العلة) فقد درج البعض على تفسيره بالمرض، وكأن الشعر يصاب أحياناً بالمرض. وأرى ذلك الفهم نوعاً من التجاوز يتنافى مع أبسط صور التفكير. ذلك أن للعلة فهماً آخر منطقياً هو المناسب للسياق الحاضر. فالعلة أخت السبب لا تختلف عنه إلا في أنها تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا، والدليل على صحة هذا الفهم أن العلة بمعناها العروضي إذا وقعت في بيت من القصيدة لزمّت فيها جميعاً بخلاف الزحاف. وهذا يشبه كونها تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا.

* * *

دابة الأرض

عندما يشترك لفظان في أصل الاشتقاق وفي الصيغة الصرفية يصبح الوصول إلى معنى كل منهما بحاجة إلى تأمل سياق النص وسياق الموقف. ومن شأن هذا التأمل أن يعين على الوصول إلى المعنى المراد مع اختلافه في إحدى الحالتين عنه في الأخرى كما في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)،

﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٩).

فقوله تعالى: "يعدلون" في الحالة الأولى معناه يتخذون له عديلاً ومعناه في الحالة الثانية يصلون إلى مستوى العدل.

ومثل ذلك ما نجده في قوله تعالى:

﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَنَعْرِضُنَّ عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾

(التوبة: ٩٥).

والمعنى: (يحلفون لكم لتساعحوهم فأهملوهم ولا تقبلوا أعذارهم).

ومن هذا القبيل أيضاً قوله تعالى في معنى الوحى:

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ (الشورى: ٥١).

هنا يدل سياق النص على تنوع المعنى المقصود بكل موقف على النحو التالى:

١. فيدل لفظ "الوحي" في هذه الآية على مجرد الإلهام كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذْ مِنَ اللَّيْلِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (النحل: ٦٨).

وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ (القصص: ٧).

٢. وقد يدل السياق على ما حدث في موقف موسى عند ما قال لربه ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ أَنْظِرْ لِي لَيْلِكَ ﴿(الأعراف: ١٤٣). فقد جاء الجواب على هذا الطلب في صورة ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ ﴿(الأعراف: ١٤٣).. فكان الموقف كله ﴿مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾.

٣. وقد يكون الوحي بواسطة رسول من الله سبحانه إلى أحد أنبيائه كما حدث في إرسال جبريل بنصوص قرآنية إلى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام. فهذا نوع من الوحي الكلامي، كما يفهم أيضًا مما حدث لموسى مما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَدْبِيحُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرْنُهُ يَمِينًا﴾ (مريم: ٥٢).

ومن الأصول المشتركة (ك ل م) ومن ألفاظه التى يصاغ منه الكلام والكلم (بسكون اللام) بمعنى الجرح. وما ورد في كتاب الله الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ (النمل: ٨٢). ولم يصل فكر المفسرين إلى فهم مقنع للمقصود بالدابة فقالوا إنها فصيلة ناقة صالح، وقالوا: أيضًا إنها الثعبان المشرف على جدار الكعبة كما قالوا: إنها إنسان متكلم يناظر أهل البدع والكفر (الطبرى، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣-١٤، ص ٢٣٤) وهذا في نظر القائل معنى "تكلمهم". ولكن الواضح أن هذا المعنى يأتى من تأمل ما في النص القرآن من إشارات تدل على المقصود بالدابة وما تفعله بضحاياها. فما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى في فرعون وقومه: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ

وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَائِعَ وَالذِّمَّ أَيْتُ مُفَصَّلَتْ ﴿ (الأعراف: ١٣٣) ولعل هذا هو المقصود بدابة الأرض وأنها إصابتهم بالكلوم والآلام. فالطوفان يغرق المحاصيل والجراد يأكلها والحشرات المذكورة تنشر الجراثيم وعدوى الأمراض. وينبغي كذلك أن نذكر قوله تعالى: ﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ (سبأ: ١٤) ومن الواضح هنا أن دابة الأرض من نوع النمل الأبيض والمقصود بالآيات المذكورة أن قومًا آخرين مهددون بمثل ذلك إذا وقع القول عليهم. ولقد كان المقابل للكلوم بمعنى الجروح لفظ "التكليم" بمعنى المخاطبة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤). ولم يقل "كلامًا" لأن الكلام اسم مصدر يدل على النوع، والتكليم مصدر يدل على الحدث الذي كان بين موسى وربه سبحانه وتعالى.

* * *

تعليم اللغة العربية

فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

المقصود بالدراسات اللغوية الحديثة أعم من أن يكون مقصوراً على الدراسة النظرية للتركيب اللغوى. فإذا كان المعنى هو ضالة الدراسات اللغوية فإن المعنى ذو علاقات بأمر متنوعة بعضها لغوى وبعضها غير لغوى، ذلك أن ثمة علاقة تربط المعنى بالإدراك ومظاهره كالتعرف والتذكر والفهم وهذه العلاقات موضع اهتمام فرع من علم اللغة يسمى "علم اللغة النفسى" وهناك أيضاً علاقة بين المعنى ومقام الإستعمال اللغوى (أى الظروف والأوضاع السائدة بجميع جوانبها) أثناء الاتصال. وهذا الجانب يتناوله فرع آخر من علم اللغة الحديث يسمى "علم اللغة الاجتماعى" وهو غير علم الاجتماع اللغوى الذى يعنى بتقسيم اللهجات جغرافياً واجتماعياً. ونصل أخيراً إلى العلاقة بين المعنى واللفظ وهى العلاقة التى يدرسها علم اللغة النظرى الذى يرد على الفهم عندما نسمع من يقول: "الدراسات اللغوية الحديثة". ولقد نشأ فى العصر الحديث عدد من الفروع البحثية للدراسات اللغوية الحديثة التى اشتملت على عدد من الدراسات التالية:

- | | | |
|-------------------------|---------------------|------------------|
| ١- التخطيط اللغوى | ٢- الترجمة الآلية | ٣- هندسة الاتصال |
| ٤- علاج العيوب النطقية | ٥- تعليم اللغة | ٦- محاربة الأمية |
| ٧- تصميم النظم الكتابية | ٨- جغرافيات اللهجات | ٩- المعاجم |

ولقد حرص تعليم اللغة من بين هذه المجموعة على الانتفاع بنتائج كافة الدراسات اللغوية الحديثة كما سيتضح فى الفقرات التالية.

وتعليم اللغة الفصحى (بل كل لغة على الإطلاق) يقوم على ركائز ثلاث: المتعلم والمعلم والجهد التعليمى. فأما المتعلم فإن التفكير فى أمره ينبغى أن يشتمل على عدة أمور ترتبط فى جملتها بالدراسات اللغوية النفسية، أو ما يسمى "بعلم النفس اللغوى". إذ ينبغى عند الإعداد للتعليم أن نضع فى اعتبارنا جملة أمور ترتبط فى جملتها بالتكوين النفسى للمتعلم كالحافز على التعليم وهو يتمثل فى درجة الإقبال على التعلم وعوامل هذا الإقبال وكالتفكير فيما عسى أن يكون من علاقة سابقة بين المتعلم والمادة العلمية التى يسعى لتعلمها، كما يلزم أن نفكر فى قدر ما يمكن أن يلقاه من العناية بهذا التعليم خارج المدرسة كالدروس الخصوصية وما يطلع عليه من برامج وسائل الإعلام ومصاحبة زملاء، ومما يتصل بذلك أيضًا أن نفكر فى من يقوم بتعليمه ويؤمن على تكوينه وشحذ قدرته على الخلق وإدراك العلاقات بين الأشياء، ثم أن نفكر فى الغاية التى نسعى من أجلها إلى أن نعلم هذا المتعلم: أنعلمه ليكون مواطنًا مثقفًا مشاركًا فى الحياة الاجتماعية أم نعلمه لغرض خاص يقتضى تأهيلًا معينًا كأن نعلمه كيف يكون فى آخر الأمر موظفًا للقيام بعمل ما.

وأما المعلم فإن عمله يتصل اتصالًا خاصًا بالدراسات التربوية البيداغوجية من جهة، وعلم الاجتماع اللغوى من جهة أخرى، إذ يختلف الأمر فى تكوينه وتأهيله بحسب اعتبارات اجتماعية كطبيعة اللغة التى يتصدى لتعليمها أهى اللغة الأولى، وهى لغة المنشأة والأسرة، أو كما يسمونها (اللغة الأم) أم هى لغة أخرى عامية أو أجنبية يجرى استعمالها فى ظروف خاصة. يرد بعد ذلك سؤال عما إذا كان لهذه اللغة الأخيرة علاقة باللغة الأم، فإذا كان لهذه اللغة علاقة من أى نوع باللغة الأولى

للمتعلم كان اتجاه التعليم مختلفاً عن الحالات غير ذات الصلة ويظهر ذلك بحسب وظائف الاستعمال. والأمر بالنسبة لمعلم اللغة العربية واضح تمام الوضوح.

أما الجهد التعليمي فهو ألصق الأبعاد الثلاثة بما نسميه "علم اللغة" سواء وجهنا النظر إلى جانبه النظرى أو التطبيقي، فأما الجانب النظرى من علم اللغة فمن شأنه أن يصف اللغة التى يراد تعليمها ويصل من هذا الطريق إلى ما يعرف باسم السليقة وهى القدرة على إدراك العلاقات السليمة بين عناصر اللغة واتخاذ هذه العلاقات وسيلة للاستعمال الصحيح، وهذه العلاقات تنسب إلى شخص تجرئى يمثل المجتمع فى عمومته، وهو العربى بالنسبة إلى اللغة العربية، وينبغى عند هذا الحد أن نفرق بين الوصف النظرى للغة من وجهة نظر الباحث والوصف التطبيقي الذى يقوم به المعلم لخدمة التلاميذ، ومن تأمل عنوان موضوعنا الحاضر فسوف يفهم أن اهتمامنا الآن منصرف إلى التطبيق لا إلى الكشف عن الجانب النظرى، وإلى التعليم لا إلى البحث، وإلى نقل القواعد المعروفة لا إلى محاولة استنباطها، وإلى المعيارية لا إلى الوصفية، وإلى الكلام عما يجب وما يجوز لا إلى القول بنتائج الاستقراء الناقص. وللمعلم أن يلجأ إلى العلل سواء ما كان منها صورياً أو غائياً ما دام التعليل يؤدى إلى الفهم، بعكس الباحث الذى يتجنب محاولة الكشف عن الغايات والأسباب. وأهم ما يسعى المعلم إلى الانتفاع به هو مبدأ الطرد؛ لأن اطراد الأحكام عون مهم على تركيز فهم القواعد، سواء كان موضوع الحكم باباً أو مسألة.

ويتحقق الطرد بالاعتماد على وجود "الأصول الثابتة" التى يرد إليها ما يعدل به عنها ويكون الرد بواسطة التأويل. فإذا لم تطابق الكلمة القاعدة وردت فكرة الوجوب والجواز، وإذا أريد رد الكلمة إلى أصلها وردت فكرة التعليل الغائى الداعى إلى معرفة السبب. وإذا لم تظهر الحركة ردت إلى أصلها. (وهو الظهور) بواسطة تقديرها، وإذا لم يظهر جزء من الجملة ردت الجملة إلى أصلها، وإذا اعتلت كلمة ردت إلى أصل غير معتل، وهلم جرا كل ذلك يأتى حرصاً على فكرة تعليمية

مهمة جدًا هي فكرة "الطرد". وهي أكبر عون لجهد المعلم ولاستيعاب التلميذ على حد سواء.

ولقد تمسك التطبيقيون من اللغويين بهذه الأصول ولكنهم اختلفوا في طريقة التعليل النحوي إلى عدة اتجاهات منها الاتجاه السياقي الذي ينظر إلى الجملة باعتبارها سلسلة من المواقع النحوية ذوات العلاقات المتبادلة على طريقة الإعراب في النحو العربي فتبدو الجملة بحسب هذا التحليل كالعقد، وتبدو الأبواب التي تدل عليها المفردات كالحبات التي ينتظمها خيط واحد، أو كأنها نسق من الفجوات التي يختص كل منها بكلمة ذات شروط خاصة. ففي الجملة الفعلية مثلاً ينبغي أن تملأ الفجوة الأولى بالفعل والثانية بالفاعل أو نائبه، وفي الجملة الاسمية تملأ الفجوة الأولى بالاسم ثم تتعدد احتمالات ما تملأ به الفجوة الثانية.

بعد هذا التفريق بين الجهد النظري والجهد التطبيقي من تناول تعليم اللغة أود أن أتناول الخطوة الأولى من خطوات التطبيق وهي إعداد البرامج وهي تشبه طرق التحليل التي سبق ذكرها فهي قد تختار التابع النسقي فتعطي التلميذ قسطاً من المادة في الشهر الأول من العام وقسطاً غيره في الشهر الثاني ثم قسطاً آخر في الثالث وهكذا، وقد تختار خطوات دائرية حلزونية غير متتابعة بالمعنى السابق فتذكر التلميذ وهي في مرحلة (ب) بما مر به في مرحلة (أ) وتبنى مرحلة (ج) على فاعلية استيعاب (أ، ب). ومن الواضح أن النوع الثاني من البرامج أفضل؛ لأن الذكرى تنفع المؤمنين من جهة، ولأن اللغة من جهة أخرى إذا كان تعليمها يتم من خلال استعمالها فإن نصوص اللغة لا تقتصر إذ تقدم للتلاميذ على موضوع الدرس فقط، وإنما تعرض من حقائق النحو ما ينبغي أن يعود بذاكرة التلميذ إلى ما سبق.

وينبغي لوضع البرنامج أن يتم في سياقه الصحيح. فليس يكفي أن يجلس واضعو البرنامج معاً ثم يتفقوا على أن يأتي كل واحد منهم بما يعن له من أفكار واجتهادات، ثم يتضح في النهاية أن هذه الأفكار لم تكن مبنية على منهج بعينه. ذلك أن اختيار عناصر البرامج وترتيبها إنما يأتي نتيجة لمقدمات موضوعية، وبناء على منهج موضوعي كذلك. وتبدو هذه المقدمات وهذا المنهج على النحو التالي:

١. لقد سبق أنه لا بد من نظرية لغوية يبدأ منها سياق الاختيار. وهذه النظرية بالنسبة للنحو العربى هى ما يعرف باسم "أصول النحو" كما يبدو عند ابن جنى وعند السيوطى مثلاً. وهذه النظرية تصادف فى الفكر العربى المعاصر مناقشة من نظريات أخرى أنتجها الفكر الغربى وطبقها على اللغات الغربىة. وسنلقى عليها نظرة بعد قليل لنرى مقدار صلاح تطبيقها على اللغة العربىة.

٢. هذه النظرية توصل إليها منشئوها بواسطة بيانات مستخرجة من استعمال اللغة ذاته. ولقد كانت بيانات النحو العربى كما ذكرنا نتيجة الرحلة أو الوفادة وكان مصدرها فى الحالتين كلام عدد من القبائل التى يسمونها قبائل وسط الجزيرة (وهى قيس وتميم وأسد وبعض كنانة وبعض الطائىن). وهذه القبائل اتفقت جميعاً فى مستوى الفصاحة واختلفت بينها اللهجات. وفى هذا الموضوع جرى كثير من الدراسات النظرىة لا داعى للخوض فيه لأننا بصدد منهج تطبيقى أولاً وأخيراً.

٣. هناك منهج تطبيقى خاص بإنشاء البرامج يبنى على استعمال المقارنة والانتقاء لنرى بالنسبة للسنة الأولى مثلاً أى الأبواب نختر، وما ترتبه فى البرنامج، وما الحقائق التى نعرضها على التلاميذ من باب نحوى بعينه وما الذى تؤخره إلى مستوى أعلى؛ لأنه فوق قدرتهم على الاستيعاب، وهلم جرا.

٤. فإذا طبقت النظرىة على البيانات المأخوذة من لغة بعينها نشأ عن ذلك وصف السلىقة التى يكون استعمال اللغة على شروطها، ووصف هذه السلىقة بالنسبة للغة العربىة هو ما يعرف باستيعاب النحو العربى.

٥. فإذا وصلنا إلى هذه العناصر كان علينا قبل أن نصرفها فى صورة برنامج أن نكون على وعى من أمرين: أولهما أسلوب تركيب البرنامج، كأن يكون مفصلاً أو مجملاً بحيث يترك الحرية فى تكيف التفاصيل للمنفذين، والثانى طريقة العرض التى تتسم بها هذه العناصر، هل يكون عرض المحتويات تتابعياً أو حلزونياً دائرياً.

٦. فإذا تم لنا ذلك وصلنا إلى تركيب برنامج ذى أسلوب محدد وطريقة عرض معينة. وتكون قد وصلنا من خلال كل ذلك إلى ما يعرف باسم: "أبواب المقرر".

نصل بعد ذلك إلى طريقة عرض المادة على التلاميذ: أ تكون قياسية أم استقرائية، ووصفية أم معيارية. وأول ما أحب أن أشير إليه هنا أن النحو ليس غاية في ذاته، وأن مما يثير الاشمئزاز والسخط أن نرى أحد الناس قديرًا في التعليل والإعراب فإذا قرأ أو كتب أو تكلم وجدنا كلامه مجافيًا للصواب النحوى أو منافيًا للمناسبة الدلالية. وكثير ما هم في بلادنا العربية، ويذكر بعضهم فى عداد السادة العلماء. فالنحو ليس غاية كما زعمه هؤلاء وإنما هو وسيلة إلى استظهار السليقة بنوعها: الصواب والمناسبة. ولا ينبغي للمعلم أن يقف من هذه الطريقة موقف الباحث من المنهج فالباحث يلتزم بخطوات منهج البحث التى أشرنا إليها من قبل ويفرض على نفسه دائمًا أن ينتقل من الخاص إلى العام بواسطة الاستقراء الناقص والفرض والتجربة أو المقارنة حتى يصل إلى القاعدة ويرى هذا الترتيب للخطوات عصمة لفكره أن يزيغ. والأمر مختلف بالنسبة للمعلم، إذ ليس من همه أن يصحح النتائج العلمية، فالنتائج حاضرة فى يده. وقد كفاه الباحث جهد السعى إليها. فليس من هم المعلم أن يصحح النتائج وإنما هم أن يعرض النتائج التى صححها غيره.

ولقد ثار نقاش عظيم بين أنصار الطريقة القياسية فى التعليم وأنصار الطريقة الاستقرائية. قال أصحاب الاستقراء إن عملية التعلم فى كل صورها سواء داخل المدرسة وخارجها لا تتم فى الحقيقة إلا بواسطة الاستقراء وإن الذهن الإنسانى بحكم تكوينه مهياً للاتجاه من الخاص إلى العام وليس العكس. ويحاول المرء منذ طفولته المبكرة أن يصنف مدركاته أصنافاً لكل منها عنوان عام، فيجرد من أفراد الرجال الذين رأهم فكرة "رجل" ومن النساء فكرة "امرأة" ومن الأشجار فكرة "شجرة" وهكذا تصبح حياته العقلية نسقاً من الملاحظة والتصنيف. ومما ينبغى لطريقة التعليم ألا تخالف طبائع الأشياء وأن تعتمد أساساً على الاستقراء.

وقال أصحاب القياس: إننا لو فرضنا على الطفل أن يحصل على حقائق المادة التى يتعلمها. والمواد المقررة متعددة بنفس الطريقة التى يصل بها الباحث إلى هذه الحقائق لكلفناه شططا من أمره وحملنا عليه مشقة التعليم عبثًا لا قبل له به. فإذا كان الطفل يعتمد فى كسب مدركاته الأولى على الاستقراء (وهذا حقيقى) فإن الأمر يختلف بالنسبة للدراسة والتعلم. فمدركاته الأولى ضيقة المجال وهى من قبيل التعرف على البيئة الطبيعية والاجتماعية الضيقة. أما فى التعلم فالمجال غير المجال والبيئة الضيقة تصبح من الاتساع بحيث تشمل كل ما يمكن تعليمه سواء فى حقل المحسوسات أم فى حقل المجردات. ولو وضعنا الطفل حيال مواد الدراسة فى ظروف الاستقراء العادية ما وصل الطفل إلى أى نتيجة حتى لو أعانه المعلم، لأن الأمر هنا أشبه بطبيعة عمل الباحث منه بعمل المعلم. ومن هنا يرى هؤلاء أن الطريقة المناسبة للتعليم هى الطريقة القياسية التى تشرح القاعدة أولاً ثم تأتى لها بالأمثلة لتوضحها ثم تدرب التلاميذ على مطابقتها فى الاستعمال وتطالبهم بالمطابقة (وذلك من قبيل المعيارية).

ويرد أنصار الاستقراء على ذلك بقولهم: إن هناك فارقاً بين استقراء الباحث واستقراء المعلم، فاستقراء الباحث استقراء ناقص فى خضم الحياة الطبيعية ينتهى إلى وصف علمى، أما استقراء المعلم فاستقراء تام فى مجال نص محدود ينتهى إلى فرض معيار على الاستعمال، فلا ينبغى أن نخلط بين استقراء واستقراء، ولا بين ظروف وظروف. فأفضل الطرق فيما يرى هؤلاء أن يقدم المعلم النحو واللغة من خلال النص: يعرضه على التلاميذ ويشرحه ويضع أيديهم على البيانات التى تعين على استخراج القاعدة، ثم يصل بهم فى النهاية إلى القاعدة دائماً.

وعلى الرغم من أن عمل المعلم ليس مصارعة حرة مع عقل التلميذ لا تخضع للقواعد والطرق المنهجية ينبغى أن نشير إلى أن علماء اللغة التطبيقيين يعطون حرية ملحوظة للمعلم فى مجال المزج بين الطريقتين بحسب ظروفه وتقديره، بل يرون المزج بين الطريقتين فى التعليم أمراً لا مفر منه. فلو فرضنا أننا استخدمنا النص فى

استنباط القاعدة فوصلنا إلى هذه القاعدة بعد استقراء النص فلن يتوقف بنا الأمر عند هذا الحد؛ لأن التدريب وهو أهم وسيلة من وسائل استضمار السليقة لا يتم إلا بواسطة القياس على القاعدة سواء في الأمثلة التي يقدمها المعلم للتحليل أو في الجمل التي يكونها التلاميذ أثناء التدريب.

وللطريقة وجه آخر لا بد من مناقشته وهو: إلى أى حد يستطيع معلم اللغة العربية أن يفيد من معطيات علم اللغة الحديث وبخاصة في مجال علم اللغة التطبيقي. وقبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نوضح الفارق التركيبي بين اللغات التي نشأت هذه الفلسفات في أحضانها وبين لغتنا العربية. فلقد جعل علم اللغة المقارن لغات الإنسان أسراً فقسمها بحسب القرابة ثم قسمها تقسيماً آخر من حيث البنية. وهذا التقسيم من حيث البنية هو الذى يتصل بموضوعنا الحاضر. لقد جعلها طوائف ثلاثاً: عازلة، ولاصقة، ومتصرفة. فاللغات العازلة كالصينية مثلاً كلماتها وحدات غير قابلة للتحليل وإنما هى عناصر أولية يوضع أحدها إلى جانب الآخر دون وصل أو إدغام. واللغات اللاصقة كلغات الهنود الحمر مثلاً تختلف تراكيبيها بحسب التصاق عناصرها الصرفية بعضها ببعض كالذى يحدث في اللغة العربية في مجال الضمائر المتصلة ونون التوكيد وياء النسب. واللغات المتصرفة تختلف تراكيبيها من حيث الاشتقاق والتصريف، فتجعل الصيغ المختلفة فروعاً من أصل اشتقاقى واحد ويسرى على تغيير الصيغ قانون صرفى معين وأوضح الأمثلة على ذلك لغتنا العربية الفصحى. ولقد مثلنا لكل قسم بأوضح الأمثلة بالنسبة له، ولكن أية لغة مهما كانت لا يمكن أن توصف بأنها عازلة فقط أو لاصقة فحسب أو متصرفة لا غير. وإنما تختلف درجات اللغات من الأخذ بنصيب من هذا الطابع أو ذاك.

ولقد نشأت الدراسات التطبيقية الحديثة باللغة الإنجليزية وفي ضوءها ومع التطبيق عليها. ومع أن اللغة المذكورة قد مرت بمراحل تطور في طرق تركيبها حتى صارت أقرب اللغات المتصرفة إلى طبيعة العزل واللتصق. ويتضح ذلك في جملة

أمور، منها اتحاد صيغة الاسم والفعل في قدر عظيم من كلماتها، واتحاد صيغة الماضي واسم المفعول باطراد، واتحاد صيغة المصدر واسم الفاعل في كثير من الحالات، واطراد إصاق العناصر الصرفية في أول الكلمة وآخرها أو إقحامها على وسط الكلمة، وهلم جرا. ولقد ساعد على اتسامها بسمة اللصق خلوها من الإعراب خلواً تاماً واختصار الفروق في الصور الإسنادية للفعل إلى صورتين إحداهما للمفرد والثانية لما عدها مع خلو كل الإسنادات من علامة تميز الفعل غير الضمير الذي يصاحبه.

أما اللغة العربية فإنها غنية بالمعاني التصريفية المعبر عنها من خلال الصيغ، وليس من خلال اللصق وذلك لاختلاف صيغ الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، والتفضيل، والمرة، والهيئة، والزمان، والمكان، والآلة، والتعجب، مع تعدد الصيغ مع كل معنى من هذه المعاني، بل إن المادة الاشتقاقية الواحدة تحتل إمكان التعبير عن معان تشترك فيها صيغ الأفعال والفاعلية والمفعولية كالتعدية والمطاوعة والصورورة والتكلف والاتخاذ، وهلم جرا، مما لا يتحقق مثله في اللغة الإنجليزية التي أنتجت هذه الدراسات، أضف إلى ذلك أن اللغة العربية نظاماً غنياً من المطابقات في التكلم والخطاب والغيبة، وفي الأفراد والتثنية والجمع، وفي التعريف والتنكير، وفي التذكير والتأنيث، وفي العلامة الإعرابية. ولها فوق كل أولئك نظام إعراب يحمل العلامة الإعرابية نصيبها من الدلالة على المعنى، مع العلم أنها عنصر لا يمكن عزله عن الكلمة عند محاولة التحليل على الطريقة التحويلية. وحتى لو صح عزلها فإنها لا تستقل بالمعنى، وإنما تتضافر مع غيرها في سبيل أدائه. وفوق ذلك كله نجد في العربية حرية للرتبة لا نظير لها في الإنجليزية، وحرية الرتبة في رأى صعوبة كبرى في سبيل التحليل على الطريقة الحديثة.

وباختصار نجد اللغة العربية مثلاً أعلى في المرونة والغنى بوسائل التعبير الصرفي عن أدق الخلجات والمعاني. إن التحويل الذي يجريه المعلمون إنما هو تحويل من بنية

سطحية إلى بنية سطحية أخرى. فهم يتركون التحويل من المعنى النحوى أو الدلالى إلى البنيات السطحية المناسبة له ليكون من عمل أصحاب البحث النظرى. وهذا التحويل من المعنى إلى المبانى الممكنة هو ألصق بدراسة الأساليب منه بدراسة النحو على أى حال. ومعنى هذا أن تحويلات المعلمين تتناول المبنى دون المعنى. فإذا علمنا أن تحليل اللغة العربية لا يتم بمعزل عن اعتبار المعنى حتى فى أدنى درجات التحليل أدركنا الصعوبة التى يصادفها تعميم هذا النوع من التحليل الحديث فى اللغة العربية فى جملة: "الله يقضى بالحق"، نجد أن المفعول فى التحليل لا بد أن يعتبر من مكملات الفعل إلى الدرجة التى يلزم بها أن يطلق على عبارة "بالحق" أنها من مكملات الفعل إلى الدرجة التى يسوغ بها هذا التحليل، وأن يطلق على هذا العلم اسم "منهجية فعلية". ولا بد أن يرتبك هذا التحليل حين تمارس اللغة العربية حرية الرتبة فتصبح الجملة: "يقضى الله بالحق" أو "بالحق يقضى الله" لاختلاف ظل المعنى. ولا يرد ذلك على اللغة الإنجليزية؛ لأن الرتبة فيها غير حرة.

ويبدو اختلاف المعنى باختلاف العلاقات بسبب اختلاف الرتبة فى قوله تعالى:

﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ على النحو التالى:

قالوا: "تقاسموا بالله لنبيته وأهله".

١. "قالوا: تقاسموا بالله لنبيته وأهله".

هنا تقوم علاقة البدلية بين الفعلين ويقتصر معنى مقول القول على ما بين العلامتين.

٢. قالوا: "تقاسموا بالله لنبيته وأهله".

ما بعد "قالوا" كله مقول القول، فيكون "تقاسموا"، فعل أمر، أى فليقسم كل منا.

٣. "قالوا، تقاسموا بالله" المعنى قريب من الأول مع اتصال الجار والمجرور (بالله) بالفعل "تقاسموا".

وهكذا اختلف المعنى باختلاف علاقة الرتبة بين عناصر الجملة.

ومما يتصل بالتعليم الشرح والإيضاح والتمرين والاختبار. والشرح كما سبق وصف تعليمي، والوصف التعليمي لا يتأبى على المعيارية والقياس والتعليل والتأويل، كل ذلك من أجل الضبط والتوجيه. كما ينبغي لهذا الوصف أن يعتمد على إلقاء الضوء على الفروق بين الأنماط اللغوية التركيبية وعلى الطابع النظامي للغة كما رأينا منذ قليل، وأقصد بالنظام اللغوي أحد الأنظمة الثلاثة وهي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، ولكل منها فروع قابلة للتفرع إلى أبواب ثم إلى مسائل.

قلت فيما سبق: إن الضبط والتوجيه من مطالب التعليم، وقد يكون الضبط والتوجيه في صورة العبارة المعيارية، أو القاعدة القياسية، كما يكونان في صورة استعمال الوسائل الإيضاحية السمعية والبصرية، ولعل أقل الوسائل نفقة وأكثرها نفعا في ضبط الموضوع وإحكام التوجيه إلى السليقة هو التعبير عن الأنظمة الفرعية الصغرى للغة (وأقصد تفرع المسائل التي في داخل الأبواب) بكل ما تقدم من الوسائل، وليس أدعى للإحاطة بالقاعدة من أن تراها ماثلة أمامك في صورة جدول يتابع العلاقات بين الأنماط فلا يثبت من المعلومات إلا ما كان منظوماً في علاقات. أما وسائل الإيضاح الأخرى فلعل أحقها بالعناية الأشرطة السينمائية التي تشتمل على حوار باللغة الفصحى، التي تقدم للتلميذ الصواب والمناسبة في وقت معاً. وتخرج اللغة الفصحى من محبسها في المكتبات وفصول الدراسة إلى فسحة الحياة النابضة فيقف التلميذ منها ولو لفترة واحدة من كل أسبوع موقفه الذي تهبأ له في طفولته الأولى بالنسبة للغة المنشأ. ومن ثم يكون وصوله إلى استظهار السليقة أسرع وأكفاً. ولكن هذه الوسيلة باهظة التكاليف حين يكون لكل فرقة في كل مدرسة نسختها منها. أما معامل اللغات فهي دون ذلك في النفع؛ لأن مجرد الاستماع بغير رؤية إن أدى إلى الصواب فلن يعين على الوصول إلى المناسبة. أضف إلى ذلك أن العين أبلغ في التعليم من الأذن.

وينبغي أن يكون للمعلم عناية كبرى بالتدريب والتمرين؛ لأن عرض القواعد بمفرده لا يؤدي إلى نتيجة إلا إجادة التعليل مع العجز عن صحة الأداء إذ لا يتأتى كسب المهارة في الاستعمال إلا من خلال الممارسة. وما دامت اللغة الفصحى ليست لغة البيت ولا لغة السوق فإن الطريق الوحيد إلى الممارسة هو ما يشتمل عليه برنامج الدراسة من ساعات التدريب. فهناك دروس المحادثة، والإنشاء الكتابي، والمطالعة الجبرية أمام التلاميذ، ثم النشاط المدرسي في صورة التمرين على المناظرة والخطابة والمحاضرة. كل ذلك من شأنه أن يعين على استظهار السليقة، وأن يكسر حاجز الخوف من صعوبة اللغة العربية التي اهتمت بها ظلماً وعدواناً.

كل ما هنالك أننا بحاجة إلى المعلم الواعي بدوره، والفخور بمهنته، والمتحمس لعمله لنصل إلى هذه الغاية، أما الاختبار والامتحان فينبغي أن نبعد بهما عن طابع الحفظ والاستشعار إلى طابع شحذ فاعلية التلميذ، والكشف عن مدى استظهاره للسليقة. فلا ينبغي للامتحان أن ينصب على القواعد والأحكام، ولا ينبغي للأسئلة أن تكون لطلب الإجابة بنعم أو لا لتجنب حكم الصدفة في التقييم. وإنما ينبغي لنا أن نطالب التلميذ بتعيين التركيب الصحيح وغير الصحيح، وأن يضبط بالشكل، وأن تكون العبارة مكونة من كلمات مبعثرة، وأن يملأ المسافات البيضاء في السياق بكلمات مناسبة، وأن يحول العبارة من المفرد المذكر إلى غيره ويصف التغيير الذي تم، وغير ذلك من اختبارات السليقة لا الذاكرة.

وقد يسأل البعض في تكوين البرنامج بأى الأبواب نبدأ؟ وكل إجابة عن هذا السؤال مهما كانت لا بد من أن تحمل عنصرًا من الصدق والصلاحية. ذلك بأن النحو نظام كما سبق أن ذكرنا، وكل نظام يصدق عليه أنه لا يُعرف جزؤه إلا إذا عُرِف كله. فمهما بدأت بالجزء الذى تظنه أولى أن يبدأ به فإن النتيجة هى هى، فلن نعلم النحو إلا بالنحو كله. ولا شك مع ذلك فى أن الناس مغرمون بالمفاضلة بين الاختيارات المختلفة، ومنها البدء أولاً بالتفريق بين أنواع الجمل فيقسم الكلام إلى خبر وإنشاء، ثم يقسم الخبر إلى إثبات ونفى وتأكيد ثم يقسم الإنشاء إلى طلب وغير

طلب. ولكنى لا أدعو إلى مجابهة الطالب بهذا التقسيم المضبوط منذ البداية، وإنما أدعه أولاً يتعرف من النصوص على أنواع الجمل تحت العنوان لجذب "عنوان الأساليب"، ثم أدخل بعد ذلك في تقسيم الكلم والتعرف على الأقسام ووظائفها من خلال الأمثلة والنصوص المختارة. فإذا فرغ التلميذ من معرفتها تقدم منها إلى مفهوم الجملتين الاسمية والفعلية، ثم الجملة الأصلية والجملة الفرعية ثم الاختيار بين أبواب النحو ما يشتمل على إسناد كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائب الفاعل، ثم يكون الختام للبرامج بالمنصوبات والمجرورات والتوابع، ثم العبارات ذات الحذف الواجب كالاختصاص والمصدر النائب عن فعله، والتحذير والإغراء. أما الزمن فيدرس من خلال الأفعال، وأما الظواهر السياقية كالتوصل للنطق بالإسكان وكسرة التخلص من التقاء الساكنين، والوقف والإعلال والإبدال وهلم جرا. فكل ذلك يستنبط من سياق النص؛ لأنه لا يكون إلا في السياق. وفلسفة هذا الاختيار كما تبدو واضحة هي الاتجاه من التركيب إلى التحليل على عكس اتجاه عمل الباحث تماماً. بهذا كله يمكن أن نصل بالتلميذ إلى استظهار السليقة.